جامعة الدكتور يحي فارس المدية

كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية

قسم العلوم الاقتصادية

أنظمة الأمان الخاصة لوسائل الدفع الإلكتروني
–دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري وكالة المدية رقم: 26–

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص:إقتصاد نقدي وبنكي

من إعداد:

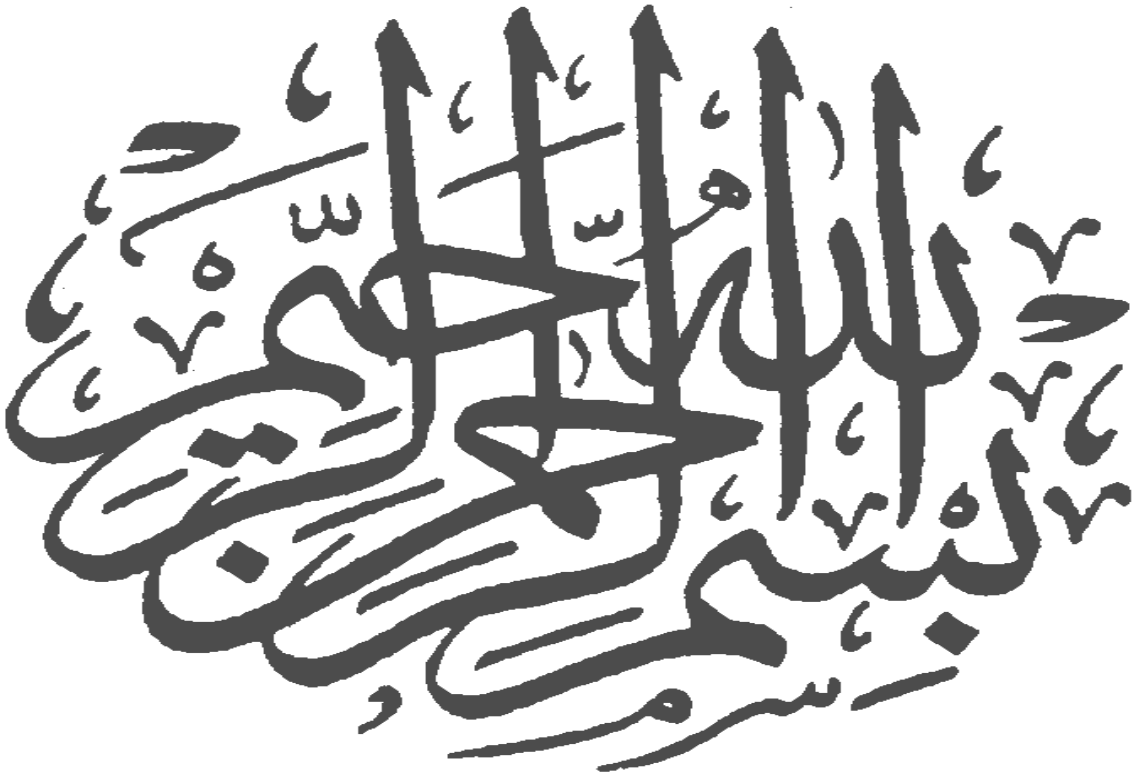
–قفار فضيلة مروة .

–معروف يسرى

تحت إشراف الأستاذة:

–أ/حميدي كلتوم

السنة الجامعية :2021/2020



والحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبي الرحمة المصطفى الأمين.

اللّهم إن كان هذا العمل يليق بمقام نبيك، فهو هدية مني إليه،

فتقبله اللّهم بقبول حسن واجعله نورا لمن بعدي.

كلمة شكر

قال رسول الله صلى الله عليه و سلم : " من لم يشكر الناس لم يشكر الله " .

نشكر الله عز و جل على ما صخره لنا من نعم ، فقد أنعم علينا بقدرة البحث ووفقنا بإذنه لإنجازه،

فالحمد لله حمدا كثيرا ، كما نشكر الوالدين الكريمين على ما قدماه لنا من حسن التربية والإرشاد ، و متابعتنا بالدعاء فجزاهم الله خيرا وأطال عمرهم إن شاء الله .

كما نتوجه بالشكر الخالص إلى الأستاذة المحترمة " حميدي كلتوم " التي أفادتنا بتوجيهاتها و إرشاداتها فجزاها الله كل خير و جعلها في ميزان حسناتها ، و نتوجه بجزيل الشكر إلى المشرفين القائمين على الجامعة و جميع الأساتذة و قسم العلوم الاقتصادية و رئيس القسم الأستاذ "غزازي عماد " على وجه الخصوص الذي لم يقصر في عمله و كان لنا عونا خلال هذه السنة الدراسية .

و نتقدم بخالص الشكر إلى موظفي البنك الخارجي الجزائري بالمدية

إلى كل من قدم لنا يد المساعدة من قريب أو بعيد.

نرجو من الله عز و جل أن يتقبل عملنا هذا و يجعله نافعا لكل مقدم عليه .

إهداء

إلى نسيم عمري الذي أستنشقه كل يوم

إلى قرة عيني

إلى التي قضت عمرها من أجل أن تراني أنجح

إلى التي تذرف دمعها لترى الضحكة في وجهي ، إلى التي عاشت أياما سوداء عند مرضي ،

إلى التي أرى فيها كل معنى الأمومة ، إلى التي جعل الله الجنة تحت أقدامها ، إليك أمي ...

أهدي ثمرة جهدي .

إلى ملهمي ، معلمي الذي علمني معنى الحياة و التربية و الأخلاق و الصمود و الصبر ، إلى الذي كرس حياته

من أجل أن يرى نجاحه فينا ، إلى الذي عندما أراه أزداد عزيمة و حب الوصول إلى الهدف ، إليك يا غالي ،

إليك والدي .

* إلى صاحب القلب الطيب التي قدمت لي الكثير أختي الكبرى "سعاد "

*إلى التي تنحني إليها كل الزهور عندما تراها و تصنع لها طريقا لأنها سيدتها أختي "فاطمة"

*إلى الذي لا يعرف اليأس و يحب أن يمضي قدما أخي "أحمد"

*إلى مشجعتي ، مرشدتي ، مقنعتي ، أختي "امونة" و زوجها " محمد"

*إلى براعم البيت "ادريس عبد القادر، ريهام "

*إلى صديقتي التي شاركتني هذا العمل و تقاسمت معي الأيام الحلوة و المرة خلال السنوات الثلاث

"معروف يسرى" و إلى كل عائلتها

* و إلى معلمي الذي لا أنسى فضله علي "رامي عيسى"

*إلى خفيفة الظل و صديقة عمري "يسرى" ،وإلى زميلي" محمد أمين صحراوي" .

* و إلى صديقاتي الرائعات "احلام بوزار و زوجها "مصطفى" ، بزاز سارة ،لعزيلي خولة ، سمية،لاميا ،خديجة،صبرين،سيهام،

امينة ،كريمة،وداد،فايزة ،سمير،سليمة،

و إلى كل طلبة السنة الثالثة و الفوج الاول خاصة .

* و إلى كل من عرفني و اتخذني مقام الصديقة أو الأخت

*إليك أنت الآن يا من تتصفح مذكرتي

أهدي ثمرة جهدي و عملي

مروة

إهداء

إلى ريحانة الدنيا و بهجة قلبي صاحبة القلب

النابض و الحب الدافئ و الصوت الحنون ، منبع الحنان

و مبعث الأمان إلى من أشبعتني عطفا و ملأت حياتي حبا

و منحتني الكثير دون مقابل فأسكنتها قلبي و عشقتها حتى الثمالى أمي الغالية حفظها الله

إلى نور البدر و عنوان الصلاح ، الذي أهدى إلي نسائم الأخلاق النابعة من عمق صفاته و بعث

في نفسي العزم و الثقة و الطموح للأفضل ، الذي غمرني عطفا و رعاية و غرس في نفسي حب العلم،

تاج رأسي و رمز العطاء أبي العزيز أطال الله عمره

* إلى من هم أغلى من أيامي و أحلى من أحلامي إخوتي "نورة ، خيرة، حناشي ،آسيا"رعاهم الله

* إلى زوج أختي الميلود

*إلى شموع المنزل "سجود "، و "عبود"

* و إلى جدتاي الغاليتان وجميع عائلتي و أقاربي

* إلى شقيقة الروح و بلسم الجروح إلى رفيقة دربي و مساندتي في عملي أختي "مروة" و عائلتها الكريمة

* إلى صديقاتي الرائعات " عيشة،سمية ، خولة،سارة،منال ، قمر ،لاميا ،خديجة ،أمينة ، كريمة،سيهام،حنان ،

بثينة ،دنيا، إيمان،ريان،سهيلة،فتيحة،صليحة،وداد،صبرين.

* إلى كل من حملهم قلبي و غمرهم حبي

* إلى كل من وسعتهم ذاكرتي و لم تسعهم مذكرتي

أهدي ثمرة نجاحي

يسرى

ملخص

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أهم أنظمة الدفع الالكترونية وكذا تتبع مجمل الأشكال التي عرفتها وسائل الدفع الالكترونية الحديثة، انطلاقا بما يسمى البطاقات البنكية، البطاقات الذكية وصولا إلى ما يسمى بالنقود الرقمية (الالكترونية)، والعمل على إبراز أهم أنظمة الدفع الإلكتروني وكيفية حمايتها ، والعوامل المساعدة على نجاحها.

وخرجت الدراسة بمجموعة من النتائج أهمها أن وسائل الدفع تسهل المعاملات الخاصة بتبادل السلع والخدمات، تبادل البيانات إلكترونيا، وكذا إختصار الوقت والتكلفة.

الكلمات الإفتتاحية : الدفع الإلكتروني ، وسائل الدفع الإلكترونية ،أنظمة الدفع الإلكتروني .

Résumé

Cette étude vise à identifier les systèmes de paiement électronique les plus importants, ainsi qu'à suivre toutes les formes de moyens de paiement électroniques modernes, à commencer par les cartes bancaires, les cartes à puce, jusqu'à la monnaie dite numérique (électronique), et travailler à mettre en évidence les systèmes de paiement électronique les plus importants et comment les protéger, L'étude a abouti à un ensemble de résultats, dont le plus important est que les méthodes de paiement facilitent les transactions pour l'échange de biens et de services, l'échange de données électroniques, ainsi que comme raccourcir le temps et le coût.

Mots-clés : paiement électronique, moyens de paiement électronique, systèmes de paiement électronique.

lSummary

This study aims to identify the most important electronic payment systems, as well as follow all forms of modern electronic payment methods, starting with the so-called bank cards, smart cards, up to the so-called digital (electronic) money, and working to highlight the most important electronic payment systems and how to protect them, and the factors The study came out with a set of results, the most important of which is that the means of payment facilitate the transactions of exchanging goods and services, exchanging data electronically, as well as shortening time and cost.

Keywords: electronic payment, electronic payment methods, electronic payment systems.

الفهرس

قائمة المحتويات	الصفحة
الشكر والتقدير	
الإهداء	
الملخص	
فهرس المحتويات	**I.**
قائمة الأشكال	**II.**
قائمة الجداول	**III.**
قائمة الملاحق	**IV.**
مقدمة	أ
الفصل الأول: الاطار المفاهيمي لوسائل الدفع الالكتروني	
تمهيد الفصل الأول	**02**
المبحث الأول: ماهية وسائل الدفع الالكترونية	**03**
المطلب الأول: الدفع الإلكتروني	**03**
المطلب الثاني: وسائل الدفع الإلكتروني	**06**
المبحث الثاني: مكونات وسائل الدفع الإلكتروني ؛مزايا وعيوب	**32**
المطلب الأول: أهم المكونات الرئيسية للدفع الالكتروني	**32**
المطلب الثاني: مخاطر وشروط إصدار وسائل الدفع الإلكتروني بين البنوك	**40**
المبحث الثالث: أساسيات في نظم الدفع الالكترونية الحديثة في البنوك والمؤسسات المالية العالمية	**42**
المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول نظام الدفع الإلكتروني	**42**
المطلب الثاني: أهمية ووظيفة أنظمة الدفع الإلكتروني	**44**
المطلب الثالث: أهداف ومزايا نظم الدفع الإلكتروني	**46**
المطلب الرابع: أنواع أنظمة الدفع	**47**
خلاصة الفصل الأول	**51**

الفصل الثاني: واقع أنظمة الأمان الخاصة في الجزائر	
تمهيد الفصل الثاني	**53**
المبحث الأول: أشكال وأساليب أنظمة الدفع في البنوك و المؤسسات المالية	**54**
المطلب الأول: أشكال أنظمة الدفع الالكتروني	**54**
المطلب الثاني: أساليب أنظمة الدفع في البنوك و المؤسسات المالية	**56**
المبحث الثاني: نظم التسوية والتحويلات الإلكترونية	**66**
االمطلب الأول: نظام التحويلات المالية	**66**
المطلب الثاني: المقاصة الإلكترونية	**69**
المطلب الثالث: أنظمة التحويلات والتسويات المالية الإجمالية العالمية	**74**
المبحث الثالث: أدوات وطرق الحماية لنظام الدفع الإلكتروني	**80**
المطلب الأول: أساسيات الحماية	**80**
المطلب الثاني: أدوات الحماية	**91**
خاتمة الفصل الثاني	**100**
الفصل الثالث: واقع وآفاق أنظمة الدفع في البنك الجزائري الخارجي	
تمهيد الفصل الثالث	**102**
المبحث الأول: عرض عام للبنك الخارجي الجزائري	**103**
المطلب الأول: نشأة البنك الخارجي الجزائري وأهدافه	**103**
المطلب الثاني: العقبات التي تواجه نظام الدفع الإلكتروني في البنوك الجزائرية والهيكل التنظيمي العام للبنك الجزائري الخارجي	**105**
المطلب الثالث: دراسة وكالة البنك الخارجي الجزائري بالمدية	**108**
المبحث الثاني:مدى إستخدام بنك BEA لخدمات ووسائل وأنظمة الدفع الالكترونية	**112**
المطلب الأول:أنظمة ووسائل الدفع الالكتروني المستخدمة في بنك BEA- وكالة المدية-	**112**
المطلب الثاني:أثر استخدام الصيرفة الالكترونية على أداء بنك BEA-وكالة المدية-	**122**
المطلب الثالث:مزايا وعيوب الصيرفة الالكترونية بالنسبة للوكالة	**123**
المبحث الثالث:آفاق وتحديات تبني مشروع الصيرفة الالكترونية على مستوى – BEA-وكالة المدية	**124**

المطلب الأول:آفاق البنك الخارجي الجزائريBEA-وكالة المدية- حول تبني مشروع الصيرفة الالكترونية	**124**
المطلب الثاني:التحديات التي تواجه الوكالة حول تطبيق مشروع الصيرفة الالكترونية	**124**
خلاصة الفصل الثالث	**126**
الخاتمة	**128**
قائمة المراجع	**132**
الملاحق	

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
01	أوجه التشابه والاختلاف بين البطاقات البنكية	**21**
02	الموزع الآلي للأوراقDAB	**123**
03	الشباك الآلي البنكيGAB	**124**
04	عدد عمليات السحب	**138**
05	عدد عمليات الدفع	**139**
06	سقف الدفع بالبطاقات المتداولة بالدينار	**139**

قائمة الأشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
01	خطوات العمل بالبطاقات الذكية	11
02	أطراف التعامل بالبطاقة والعلاقة بينهم	13
03	عملية استخدام بطاقة الائتمان	16
04	التقسيم الأساسي للبطاقات البلاستيكية	20
05	مصدرو البطاقة الائتمانية	29
06	نموذج الشيك	40
07	العناصر المشتركة لعملية الدفع	54
08	نظام الدفع التقليدي	55
09	نظام الدفع الإلكتروني	56
10	نظام البطاقة الإلكترونية البنكية	58
11	آلية عمل الشهادات الرقمية	89
12	آلية عمل لبروتوكول الطبقات الأمنية(SSL)	91
13	إجراءات الحركات المالية وفقا بروتوكول الحركات المالية الآمنة SET بالنسبة للتاجر	94
14	برتوكول الحركات المالية الآمنة بين التاجر والزبون	95
15	التعامل دون بروتوكول الحركات المالية الآمنة SET عند الزبون	96
16	إلية عمل التوقيع الالكتروني	102
17	عملية التشفير وفك التشفير	106
18	التشفير المتماثل	107
19	التشفير اللامتماثل (المفتاح العام)	108
20	طريقة الحصول على خدمة DAB - وGAB	124
21	خطوات عملية السحب من جهاز الصراف الآلي	127

المقدمة

المقـــدمـــــــة

إن تطبيق أنظمة الدفع الإلكتروني في البنوك التجارية يعتبر من الضمانات الأساسية واللازمة لنموه و إستمراريته وتطوير أدائه، فإن الخدمات الإلكترونية قد تطورت بشكل كبير وواسع في الآونة الأخيرة ولغرض تقييم كفاءة أداء العمل المصرفي خلال فترة معينة، فإن ذلك يعني ضرورة استخدام وسائل الدفع الإلكترونية ومواكبة التكنولوجيا لتحديد الأهداف التي تضمن للمصرف وصوله إلى تحقيق غايته في الربحية المنشودة.

أما في الجزائر وعلى وجه الخصوص، ولتطوير النظام المصرفي وتحقيق التحديث في كافة وسائل الدفع فيه سواء كانت التقليدية أو الكترونية قامت الدولة بالعديد من الإصلاحات وطرحت عدة مشاريع والتي من شأنها عصرنة العمل المصرفي والارتقاء به إلى أعلى المستويات الدولية لا لشيء إلا لتقديم أفضل الخدمات العملاء وتعزيز الميزة التنافسية للبنك وتحسين أدائه ومنه تعزيز مكانة الدولة الجزائرية وتدارك التأخر المسجل في هذا المجال.

الدراسات السابقة:

فقد تعددت الدراسات مؤخرا حول وسائل الدفع الالكتروني بحكم أنها تجسد التطورات التكنولوجية للبنوك في المعاملات التجارية، فقد كانت دراسة **لوصيف عمار(عمار،) 2009** سنة 2009 قد أشارت إلى استراتيجيات نظام المدفوعات للقرن الحادي والعشرين مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية وتضمنت عدم ملائمة وسائل الدفع التقليدية لتطورات العصر، لا من حيث السرعة ولا من حيث الفعالية وفي سنة 2010 بينت دراسة **رشيد بوعافية(رشيد بوعافي) 2011** في مداخلة ضمن الملتقى الرابع حول عصرنة نظام الدفع للبنوك الجزائرية وإشكالية إعتماد التجارة الإلكترونية في الجزائر بالمركز الجامعي خميس مليانة 26-2011/4/27 طبيعة وأنواع وسائل الدفع الالكتروني ونظم الرقابة عليها والتحديات المرتبطة بها وتم التوصل من خلال الدراسة إلى أن البيئة الجديدة للعمل المصرفي والمنافسة الشديدة والتطبيقات التقنية لوسائل الدفع الالكتروني أدت إلى الضغط على المصارف لإيجاد آليات متطورة في استخدام وتنويع الخدمات المصرفية الالكترونية وضرورة وفي سنة 2011 تم عرض مداخلة بالملتقى العلمي الدولي الرابع بالمركز الجامعي خميس مليانة **لمسعداوي يوسف وسعيدي جميلة(يوسف، جميلة**،2011) حول وسائل الدفع الالكتروني المبنية على إشكالية تطرح في قسمها الأول ماهية النقود الالكترونية، وكيفية تأمينها الكترونيا في قسمها الثاني، فأشارت الدراسة على أن النقود الالكترونية هي المكافئ الالكتروني للنقود التقليدية التي اعتدنا تداولها لإتمام المعاملات التجارية.

مما سبق يمكن صياغة الإشكالية الرئيسية للموضوع بالشكل التالي:

إشكالية الدراسة:

ما هو واقع تطبيق أنظمة الدفع الإلكتروني في البنوك التجارية الجزائرية وما مدى تأثيرها على أدائه؟

ومن هذه الإشكالية الرئيسية تتفرع عنها مجموعة من التساؤلات الفرعية، يمكن صياغتها على النحو التالي:

_ما هو واقع الخدمة المصرفية في ظل إدخال وسائل الدفع الحديثة؟

_ما الذي ستقدمه وسائل الدفع الالكترونية للبنوك الجزائرية؟

_ما مدى مساهمة تكنولوجيا الإعلام و الاتصال في تطوير الخدمات المصرفية ؟

الفرضيات:

قصد تسهيل الإجابة على الإشكالية المطروحة و الأسئلة الفرعية سوف نضع بعض الفرضيات التي تكون منطلق دراستنا و يمكن حصرها فيما يلي:

-البنوك الجزائرية لا زالت في المراحل الأولى لتطبيق هذه الوسائل نظرا للعراقيل التي تواجهها في النظام البنكي.

-لا يمكن الاستغناء عن وسائل الدفع التقليدية في الجزائر و تعويضها بالالكترونية، لتأخر النظام المصرفي الجزائري، و لكثرة المشاكل التي يعاني.

_أصبحت الخدمات المصرفية في ظل إدخال وسائل الدفع الحديثة أكثر فعالية من قبل.

أسباب اختيار الموضوع:

من أهم السباب الذاتية التي دفعتنا لإختيار هذا الموضوع هي:

-محاولة رصد التجربة الجزائرية في مجال نظام الدفع ومقارنتها بالتجربة العالمية.

-الرغبة في الحصول على معلومات وافية حول هذه الوسائل ومدى أهميتها في الإقتصاديالوطني ، وفهم المصطلحات البنكية مثل :البطاقة البنكية و البطاقة الذكية ، النقود الإلكترونية..... الخ التي ورد ذكرها في الآونة الأخيرة.

-وهناك أسباب أخرى و هي بحكم التخصص، حيث نحن طلبة ماستر من قسم العلوم الإقتصادية تخصص إقتصاد نقدي وبنكي ،دعت الضرورة إلى إدراج موضوع يتعلق بالبنوك يمكن إدماجه كبطاقة عملية للنظري ومدى تطبيقاته على أرض الواقع.

أهمية البحث:

-تعتبر وسيلة الدفع العنصر الأساسي في تنظيم و تطوير اقتصاديات دول العالم وذلك لإستخدامها في تسهيل المبادلات و المعاملات المالية و التجارية.

-تستمد أهمية الدراسة من أهمية الدور التي تلعبه النقديات في الإقتصاد ، وضرورة مسايرة التطور البنكي الذي يعتبر دعامة التطور الإقتصادي ،فقد أصبح من المهم للبنوك إختيار التقنيات و الوسائل و الأنظمة التي تحقق لها عوائد و أرباح من جهة، وتقليل التكاليف والأخطار من جهة أخرى ،تحصل بالمقابل على رضا العملاء، و الأهم في ذلك أن تساهم في التطور الإقتصادي للدولة.

أدوات و منهج الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المعتمدة في هذه الدراسة الموضوع و التساؤلات المتفرعة عنها تم الإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي و الذي من خلاله تعرفنا على أسس أنظمة الدفع، وإستقرئنا به أبرز المستجدات ،الحاصلة على المستوى الدولي و الوطني، و الوقوف على أهم حقائقه ، كما إعتمدنا في الجانب التطبيقي على منهج دراسة حالة لأنه الأنسب لجمع البيانات التي تتم انتقاؤها حيث درسنا فيله جانبا محددا من المؤسسة وذلك بالإعتماد على المقابلة و الوثائق و السجلات الإدارية ترتبط بجمع البيانات وتعتبر من أكثر أساليب جمع البيانات الفعالة.

تقسيم الدراسة :

تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول متساوية المباحث حيث تطرقنا في:

الفصل الأول:خصصناه لعرض أحدث وأهم وسائل الدفع الإلكترونية المتوفرة عالميا،وكذا العوامل المعرقلة .

الفصل الثاني: فخصصناه للإجابة عن إشكالية واقع وآفاق أنظمة الأمان الخاصة في الجزائر حيث قمنا بعرض التجربة الجزائرية في هذا المجال .

الفصل الثالث: هو فصل تطبيقي تناولنا فيه أهم الأنظمة البنكية الإلكترونية في البنك الخارجي الجزائري_ وكالة المدية _(دراسة حالة) .

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي لوسائل الدفع الإلكتروني

تمهيد الفصل الأول:

مع التقدم العلمي والتكنولوجي المتسارع ظهرت عدة تحولات اقتصادية في العالم كانت سببا في فتح الأسواق وإلغاء الحواجز أمام تدفق وتبادل السلع والخدمات ؛هذا ما اجبر المؤسسات على مواكبة هذه التطورات والاستفادة من الفرص التي تتيحها بغية تحقيق ميزة تنافسية تزامن هذا كله مع ثروة تكنولوجية هائلة كانت بمثابة تمهيد لبروز الاقتصاد الرقمي .

وباعتبار مستوى التقدم والتطور الاقتصادي الأهم يقاس بمدى كفاءة ونجاعة نظامه المصرفي وجودة خدماته المقدمة ؛تسعى كل دولة إلى بلوغ أفضل وأرقى مستوى باقتصادها ؛إذ تشكل الصناعة المصرفية احد أهم مؤشرات النهضة الاقتصادية.

ولقد عرفت الصناعة الاقتصادية عدة تطبيقات لمختلف أشكال ووسائل دفع بدءا بالنقود ثم الأوراق التجارية المتمثلة في السفتجة والسند لأمر والشيك ؛وصولا إلى وسائل دفع حديثة وعصرية ؛والتي تسعى من حلالها إلى تحقيق السرعة والاستفادة القصوى مما تتيحه التكنولوجيا الحديثة .

كما يعطي الاقتصاد أولوية وأهمية بالغة لتطوير أنظمة الدفع وعصرنة المعاملات المصرفية ؛وهذا المجال الحيوي الذي سنحاول التركيز عليه في هذا الفصل من خلال المباحث التالية :

المبحث الأول :ماهية وسائل الدفع االكترونية

المبحث الثاني :مكونات وسائل الدفع الالكتروني:مزايا وعيوب

المبحث الثالث :أساسيات في نظم الدفع الدفع الالكترونية الحديثة في البنوك والمؤسسات المالية العالمية

المبحث الأول :ماهية وسائل الدفع الالكترونية

أدى التطور التكنولوجي إلى استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال في كل المجالات ومنها التجارة والصيرفة فأصبح الطابع الالكتروني غالبا عليها مما توجب خلق وسائل دفع الكترونية تتماشى مع طبيعة هذا التطور؛ ومن خلال هذا المبحث سيتم التطرق إلى تعريف الدفع الالكتروني ووسائل الدفع الالكترونية وأنظمة الامان.

المطلب الأول : الدفع الإلكتروني

تعددت التعاريف المقدمة للدفع الالكتروني ومنها[1]:

الفرع الأول :تعريف الدفع الإلكتروني

تعريف1: هو كل الأدوات التي تمكن صاحبها كل شخص من تحويل الأموال مهما يكن السن أو الأسلوب التقني المستعمل.

تعريف2:هو المال أو العملة التي تتبادل بصفة الكترونية؛ يتضمن ذلك حوالات الأموال الالكترونية والدفع المباشر ويسمى أيضا النقود الالكترونية. [2]

تعريف 3:هي عملية تحويل أموال هي في نفس الأساس تمثل ثمنا لسلع أو خدمات بطريقة رقمية أي استخدام أجهزة الكمبيوتر وذلك عبر خط تلفوني أو شبكة أو عن طريق وسيلة أخرى من وسائل نقل البيانات ؛فعلى سبيل المثال عملية نقل الأموال بين البنوك أو عملية اشتراك في قنوات Showtim بشكل أوتوماتيكي هما مثلان شائعان لما يعرف بالدفع الإلكتروني ونحن بالفعل نمارس في حياتنا اليومية.[3]

تعريف4:عملية تحويل الأموال هي في نفس الأساس ثمن لسلعة أو خدمة بطريقة رقمية أي باستخدام أجهزة الكومبيوتر وإرسال البيانات عبر خط تلفوني أو شبكة ما أو أي طريقة لإرسال البيانات ويمكن للعميل الوفاء بمقابل السلعة أو الخدمة بنفس الطرق التقليدية المتبعة فالتقاعد بين عائدين مثل إرسال شيك عن طريق البريد أو من خلال الفاكس أو إرسال البيانات الخاصة بحسابه البنكي لكن هذه الوسائل لا تصلح وخصوصية التجارة الإلكترونية ومقتضيات السرعة فيها ؛لذا كانت أهمية اللجوء إلى الدفع من خلال شبكة اتصال لاسلكية موحدة عبر الحساب.[4]

تعريف شامل :من التعاريف السابقة يمكن تعريف الدفع الالكتروني بأنه العملية التقنية التي تضمن تحويل الأموال عن طريق الوسائط الالكترونية.[5]

---

[1] – عمار لوصيف؛ إستراتيجيات نظام المدفوعات القرن الحادي والعشرين مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية – مذكرة نيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية – جامعة منتوري قسنطينة –2009؛ ص 43

[2] – الادارة العامة للمعلوماتية فلسطين؛ نظام الدفع الالكتروني الحكومي ؛ متاح على الموقع :-http://eapp.gov.ps/maineapp/templates/mtit template

[3] –د.هادف حيزية ؛ نجاح وسائل الدفع الالكتروني والتحول الجوهري إلى عمليات التفاعل مع التجارة الالكترونية: استعراض لتجارب بعض الدول الأوروبية.

[4] –د.هادف حيزية ؛ مرجع سابق

[5] –د.أبو بكر سالم؛أ.قاجة آمنة؛ قراءة في الأهمية الاقتصادية لوسائل الدفع الالكتروني –التجربة الماليزية نموذجا– المركز الجامعي ميلة +جامعة ورقة؛ مجلة التنمية والإشراف للبحوث والدراسات ؛ المجلد01.العدد:01–ديسمبر 2016؛ ص43

الفرع الثاني:خصائص الدفع الإلكتروني

يتسم الدفع الإلكتروني بمجموعة من الخصائص تتمثل أساسا في :[1]

1-يتسم الدفع الإلكتروني بالطبيعة الدولية؛أي أنه وسيلة مقبولة في جميع الدول؛ حيث يتم استخدامه لتسوية الحساب في المعاملات التي تتم عبر فضاء إلكتروني بين المستخدمين في كل أنحاء العالم.

2-يتم الدفع باستخدام النقود الإلكترونية وهي وحدات نقدية عادية كل ما هناك أنها محفوظة بشكل لإلكتروني ويتم الوفاء بها إلكترونيا.

هذا بالإضافة إلى:

3-يستخدم الدفع الإلكتروني لتسوية المعاملات الإلكترونية والعقود التي تبرم عبر الإنترنت مابين أطراف متباعدين في المكان حيث يتم السداد عبر شبكة الإنترنت من خلال تبادل المعلومة اللازمة لإعطاء أمر الدفع وفقا لمعطيات إلكترونية تعرضها الشبكة لتسمح بالاتصال المباشر مابين طرفي العقد.

4- إن وجود نظام سداد إلكتروني لتسوية المعاملات التي تتم عبر شبكة الإنترنت يستلزم نظام مصرفي معد لإتمام عملية السداد وتسهيلها؛ إذ أن توافر سلطات تقوم بإدارة العمليات المبرمة عن بعد والتي من شانها ان توفر الثقة المتبادلة لدى المتعاملين بهذه الوسائل[2].

الفرع الثالث:أسباب اللجوء إلى الدفع الإلكتروني

هناك العديد من العوامل التي أدت إلى تطور وسائل الدفع وتحولها من الشكل التقليدي إلى أشكال أخرى تؤدي نفس الوظيفة لكن بطرق مختلفة أكثر تطورا ومن أهم هذه العوامل:

1-تراجع فعالية وسائل الدفع التقليدية:

بالرغم من أن ظهور وسائل الدفع التقليدية خلق درجة كبيرة من الأمان والطمأنينة لمستعمليها؛إلا أن لها مشاكل كثيرة منها: -

انعدام الملائمة بين الطرفين؛

-عدم إجراء المدفوعات في الوقت الحقيقي؛

- انعدام الأمان؛

-الشيكات بدون رصيد[3]؛

[1] -السعيد بريكة ،فوزي شوق؛ تحديات وسائل الدفع الالكتروني؛ دراسة استطلاعية من وجهة نظر الموظفين بالوكالات البنكية لولاية أم البواقي؛مجلة البحوث الاقتصادية والمالية؛ العدد 2؛ ديسمبر؛ الجزائر؛ ص:58

[2] -وعوج كاتب الأنباري؛ السداد الالكتروني؛ مجلة رسالة الحقوق؛ العدد الخاص بحوث المؤتمر القانوني السابع؛ 2010؛ جامعة كربلاء؛ ص:58

[3] -صلاح إلياس ؛مستقبل وسائل الدفع التقليدية في ظل وجود الوسائل الحديثة؛ الملتقى العلمي الدولي الرابع؛ عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر؛ عرض تجارب دولية؛ 26؛27 أفريل 2011؛ الجزائر ؛ ص:44

2-استخدام شبكة الإنترنت في مجال المصرفي:لقد كان للتطور التكنولوجي في مجال الاتصالات الفضل في حدوث ثورة في المعاملات المصرفية؛ من خلال شبكة الإنترنت كما ظهرت أيضا شركات توفر خدمة الإنترنت حيث تزود الأشخاص بخدمة الإنترنت عبر شبكة الاتصال الهاتفي؛ وهو ما يساعد البنوك لعرض خدماتها؛حيث يمكن للعميل القيام بأعمالها دون حاجة لتعامل الموظفين وضياع الوقت في الانتظار ؛ فأصبح بإمكانه أن يراجع حساباته ويفحصها ويسدد الفواتير الخاصة به في أي وقت ودون قيود.

3-التوجه نحو التجارة الإلكترونية:تقوم التجارة الإلكترونية على أربعة عناصر:بائعون؛ مشترون؛ شبكة الإنترنت ورسائل الدفع الإلكترونية الأمر الذي استدعى إلى استحداث وسائل دفع تكون ملائمة لطبيعة ومتطلبات التجارة الإلكترونية.

الفرع الرابع: أهمية الدفع الالكتروني

تتجلى أهمية الدفع فيما يلي:

1-كونها وسائل دفع ملائمة للتطور التكنولوجي والعلمي؛فهي تعمل على إتمام الصفقات بشكل سريع مما يجعل الفرد المتعامل بها يربح الوقت والتنقل لمكان البائع بهدف تقديم النقود التقليدية (يد بيد)؛ فهي نقود مهمة في وقتنا الحاضر نتيجة لما تقدمه من مزايا كانت عند استعمالها للنقود التقليدية.[1]

2-إن اتساع نطاق التجارة الالكترونية؛ سمح بتضاؤل دور النقود الورقية وللدفع التقليدي أمام إزدهار الدفع الالكتروني؛ حيث كانت النقود الوسيلة الرئيسية لتسوية المعاملات المالية وكان الدفع يتم بصورة سائلة أو بواسطة وسيلة بديلة كالشيك وغيرها من وسائل الدفع التقليدية؛ لكن تلك الوسائل لا تصلح في تسهيل التعامل الذي يتم عن بعد في بيئة غير مادية؛ كالعقود الالكترونية التي تبرم عبر شبكات الانترنت حيث تخنفي المعاملات الورقية؛ من هنا تظهر أهمية ابتكار وسائل دفع تتفق مع طبيعة التجارة الالكترونية؛ لهذا كان الدفع الكترونيا.[2]

وتكمن أيضا أهمية وسائل الدفع الالكترونية إلى خلقها للاستثمار وسرعة انتقال النقود وقلة استخدام النقود الورقية في السوق؛ كما تساعد في عملية النمو والتطور وهذا ما يسعى المصرف المركزي لتحقيقه في تطوير لأنظمة الدفع.[3]

3- حققت وسائل الدفع الالكترونية فوائد كبيرة ومتعددة للاقتصاد عموما من خلال ما تتمتع به من كفاءة وأمان وسهولة الاستخدام ؛ فعندما تزود أي اقتصاد بنظام للدفع الالكتروني ؛فإنك تدفعه نحو مستويات أعلى بلا شك وعندما تدعم ذلك النظام بآلية لضبط عملية الائتمان للأفراد والشركات؛ فإنك تزود الاقتصاد بالمزيد من الانسيابية والانطلاق؛ تتفوق وسائل الدفع الالكترونية عن النقد من حيث الكفاءة والأمان وسهولة الاستخدام وانخفاض تكلفة المعاملة الواحدة؛ فضلا عن الفوائد التي يجنيها المستهلكون والتجار والبنوك والاقتصاد بشكل عام.

---

[1] -يوسف مسعداوي؛جميلة سعيدي؛وسائل الدفع الالكترونية؛مداخلة ضمن الملتقى الدولي الرابع حول عصرنه نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر؛المركز الجامعي خميس مليانة؛2011/04/27/26؛ص:02.

[2] -صلاح الياس ؛ مستقبل وسائل الدفع التقليدية في ظل وجود الحديثة؛ مرجع سابق؛ص:09.

[3] - صلاح الياس ،مرجع سابق؛ص:09.

تلعب وسائل الدفع الالكترونية دور بوابة الدخول إلى النظام المصرفي الالكتروني؛ كما أنها محرك قوي للنمو. وتعمل هذه الوسائل على حسب النقود من التداول وإدراجها ضمن حسابات مصرفية؛ وتوفير الأموال منخفضة التكلفة لدعم الإقراض المصرفي الاستثماري وبالتالي نشاط الاقتصاد بأكمله؛ ولهذا فإن وسائل الدفع الالكترونية تساعد على إبقاء الأموال داخل النظام المصرفي والمالي؛ وبالتالي على زيادة الايداعات العائلية والقطاع الخاص . والملاحظ هو العلاقة الوثيقة بين الانفاق الاستهلاكي والتغيرات التي تطرأ على الانفاق بواسطة بطاقات الدفع كنسبة مئوية من إجمالي الانفاق الاستهلاكي.[1]

المطلب الثاني: وسائل الدفع الإلكتروني

مع التطور الزمني أصبح يتم إجراء ملايين المعاملات والصفقات والقروض باستخدام النقود؛التي أصبحت هذه الأخيرة بمختلف أنواعها أهم أداة للتعامل في المجتمع كافة ؛ ولقد حملت التطورات الاقتصادية والاجتماعية للبنوك على ابتكار وسائل وأساليب قانونية للقيام بنشاطها بطريقة تتماشى مع متطلبات الحياة الاقتصادية مع سرعة في انجاز وتتمثل هذه الوسائل في وسائل الدفع Les moyens de paiement

الفرع الأول:تعريف ونشأة وسائل الدفع الإلكتروني

1-تعريف وسائل الدفع الإلكترونية :

ينتج نظام الدفع عن مميزات ثقافية واجتماعية واقتصادية لأي بلد وكذا التطورات التكنولوجية وقبل تدخل التكنولوجيا فإن هذه المميزات 5 أشكال وطرق استعمال وسائل الدفع في بلد ما.

وقد اختلفت وتعددت تعاريف وسائل الدفع حيث نجد:

*وسيلة الدفع تمثل وسيلة للقرض حيث يسمح بتحويل قوة شرائية حاليا وإعادة استرجاعها في المستقبل؛ وعلى العموم فإن اختيار وسيلة الدفع التي تكون إما نتيجة إبداع اجتماعي أو نتيجة إبداع النظام التي يصدرها يجب أن تستجيب لبعض الشروط وأولها ضرورة القبول الاجتماعي لها؛ ويمكن أن يؤدي رفض المجتمع لها إلى فشلها في أداء دورها كوسيلة دفع.[2]

*وسيلة الدفع هي تلك الأداة المقبولة اجتماعيا من أجل تسهيل المعاملات الخاصة بتبادل السلع والخدمات وكذلك تسديد الديون وتدخل في زمرة وسائل الدفع إلى جانب النقود القانونية؛ تلك السندات التجارية وسندات

القرض التي يدخل حاملوها في التداول عندما يؤدون أعمالهم.

*وسائل الدفع هي كل شيء يمكن قبوله اجتماعيا من أجل تسهيل المعاملات الخاصة بتبادل السلع والخدمات وكذلك تسديد الديون.[3]

*أما المشرع الجزائري فقد عرف وسائل الدفع في نص المادة 113 من قانون النقد والقرض كما يلي:تعتبر وسائل الدفع جميع الوسائل التي تمكن من تحويل أموال مهما كان الشكل أو الأسلوب التقني المستعمل.[1]

---

[1] -محمد شايب؛أهمية تطوير وتشغيل أنظمة الدفع الالكترونية الحديثة والمقاصة الآلية كآلية لإنشاء بنية تحتية لنظام مصرفي ومالي الكتروني بالجزائر؛أطروحة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الدكتوراه علوم في الغلوم الاقتصادية؛جامعة سطيف؛2017/2016؛ص:85.

[2] -محمد امين بن عزة؛ جليلة زوهيري؛ واقع المصارف الجزائرية بتطبيق نظام الدفع الالكتروني؛ مداخلة ضمن الملتقى العلمي الدولي الرابع حول عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر؛ المركز الجامعي؛ خميس مليانة؛26-2011/04/27؛ص :"07.

[3] -صونية معزي؛ وسائل الدفع الدولية في المجال البنكي؛ مذكرة ماجيستير ؛كلية الحقوق؛ جامعة الجزائر؛ 2010؛ص:20.

وبصفة عامة يمكن تعريف وسائل الدفع على أنها كل الوسائل والأدوات التي تسمح للأشخاص بتحويل الأموال بغض النظر عن شكل السند المستخدم وسواء كانت الدعامة المستخدمة في ذلك ورقية كالشيك والسند لأمر والسفتجة أو قيد كالتحويل أو الكترونية كالبطاقة البنكية.

ويمكن النظر إلى وسائل الدفع من ثلاث زوايا أساسية ؛فهي أداة وساطة مهمتها تسهيل التداول وتمكين إجراء الصفقات بسهولة؛ وهذا ينطبق بالأساس على النقود بشكلها المعاصر؛ وبصفة أقل الأوراق التجارية عندما تكون محل تداول بين فئة التجار؛ ومن جهة أخرى تمثل أدوات الدفع العاجل؛ وهذا الأمر ينطبق أساسا على النقود والشيكات بدرجة أقل؛ وأخيرا هي أدوات تمكن من نقل الإنفاق في الزمن المحدد؛حيث أن امتلاكها يسمح للأفراد أما بإنفاقها في الحال أو انتظار فرص أفضل في المستقبل.[2]

2-نشأة وسائل الدفع الإلكترونية :

إن ظهور وسائل الدفع العصرية هو نتيجة التجديدات المالية بفعل الصيرفة الإلكترونية أو مصارف الإنترنت ومهما كانت درجة الحداثة على المستويات الجزئية فإن عالم الوساطة المالية عرفت تحولا نوعيا غير من أبعاد وأهداف واستراتيجيات المصارف في السنوات الأخيرة وكان ذلك نتيجة منطقية لثروة التكنولوجيات الجديدة في الإعلام والإتصال وعولمة الأسواق المالية والمصرفية.

غير أن استخدام البطاقات بدل النقد الائتماني يرجع في الواقع إلى ظهور بطاقة كرتونية تستخدم في الهاتف في فرنسا وفي الولايات المتحدة الأمريكية من خلال بطاقات معدنية تستعمل في تعريف الزبون على مستوى البريد.

أصدرت مجموعة مكونة من ثمانية مصارف بطاقة ، لتتحول بعد مدة إلى شبكة عالمية ، كما تم طرح في نفس الفترة البطاقة الزرقاء من قبل مصارف فرنسية.

حيث أنه في نهاية السبعينات نتيجة ثورة إلكترونيكية تم تزويد البطاقات بمسارات مغناطيسية في الكثير من الدول الصناعية وما ميزها أنها تحوي ذاكرة ويمكن تجزئة القيمة المخزنة فيها لإجراءات عمليات الدفع.

وتعددت أشكال وسائل الدفع العصرية من خلال السحب أو الدفع أو بالتعامل بالأوراق المالية أو غير ذلك من أعمال المصارف ويرجع استخدام النقد الإلكتروني لبداية الثمانينات حيث برز مفهوم النقد الإلكترونيكي[3].

ومع بداية التسعينات أصبحت كل بطاقات السحب والدفع برغوتية فهي تسمح بالتعريف على سلامة البطاقة وعلى هوية صاحبها وهو ما يعد دعم كبير لأمن وسلامة العمليات.

وما يميز نهاية السبعينات تحولات عميقة في مجال الصيرفة نتيجة لانتشار الإنترنت وتطور تكنولوجيا الإعلام والإتصال ليظهر بذلك وسائل دفع عصرية إلكترونية .

---

[1]-باصور محمد؛ حمادوش سارة؛ "عصرنة وسائل الدفع في البنوك التجارية"؛مذكرة نيل شهادة الماستر؛ جامعة لمدية؛2017/2016؛ص:52.

[2]-منصور مجاجي؛عمليات البنوك من الةجهة القانونية في الجزائر؛ مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية؛ جامعة بشار؛ 24-2006/04/25؛ ص:09.

[3] -Michel VOLLE, : < **E-économie** >; Editions Économica .paris.2000.p 87.

الفرع الثاني:خصائص وسائل الدفع الإلكترونية

1-طبيعة الدفع الإلكتروني الدولية :أي أنه وسيلة مقبولة من جميع الدول؛حيث يتم استخدامه لتسوية الحسابات في المعاملات التي تتم عبر فضاء إلكتروني بين المستخدمين في كل أنحاء العالم خاصة بما أن عمليات التجارة تتوسع إقليميا ودوليا؛ وبذلك تساعد وسائل الدفع الإلكترونية على تحسين السيطرة على عمليات التوزيع والنقل .[1]

2-يتم الدفع من خلال استخدام النقود الإلكترونية: هي قيمة نقدية تتضمنها بطاقة بها ذاكرة رقمية أو الذاكرة الرئيسية للمؤسسة التي تهيمن إدارة عملية التبادل.[2]

3-يستخدم هذا الأسلوب لتسوية المعاملات الإلكترونية عن بعد:حيث يتم إبرام العقد بين أطراف متباعدة في المكان؛ ويتم الدفع عبر شبكة الإنترنت؛ أي من خلال المسافات يتبادل المعومات الإلكترونية بفضل وسائل الاتصال اللاسلكية؛ يتم إعطاء أمر الدفع وفقا لمعطيات إلكترونية تسمح بالاتصال المباشر بين الطرفين.[3]

4-يتم الدفع الإلكتروني من خلال نوعين من الشبكات:عل النحو التالي:

4-1 شبكة خاصة:يقتصر الاتصال بها على أطراف التعاقد؛ ويفترض ذلك وجود معاملات وعلاقات تجارية ومالية مسبقة بينهم .

4-2شبكة عامة:حيث يتم التعامل بين العديد من الأفراد لا توجد بينهم قبل ذلك روابط معنية .

5-يلزم تواجد نظام مصرف معدا لإتمام ذلك:أي توفر أجهزة تتولى هذه العمليات التي تتم عن بعد لتسهيل تعامل الأطراف وتوفير الثقة فيما بينهم .

6-يتم الدفع الإلكتروني بأحد الأسلوبين التاليين:

6-1الأسلوب الأول:من خلال نقود مخصصة سلفا لهذا العرض؛ ومن ثم الدفع لا يتم بعد الخصم من هذه النقود؛ ولا يمكن تسوية المعاملات الأخرى عليها بغير هذه الطريقة ويشبه ذلك العقود التي يكون فيها الثمن مدفوع مقدما.

6-2 الأسلوب الثاني: من خلال البطاقات البنكية العادية؛ حيث لا توجد مبالغ مخصصة مسبقا لهذا الغرض؛بل أن المبالغ التي يتم السحب عليها بهذه البطاقات قابلة للسحب عليها بوسائل أخرى كالشيك لتسوية أي معاملة مالية.[4]

الفرع الثالث: أنواع وسائل الدفع الإلكتروني

تطورت وسائل الدفع الالكترونية مع انتشار عمليات التجارة الالكترونية لما تتطلبه من وسائل دفع جديدة ملائمة لمتطلبات هذه التجارة وبما يشمله مفهومها من اجراءات وأنواع المعاملات التجارية؛ وكذلك طبيعة المعاملات عبر شبكة الانترنت ؛

---

[1] -رشيد بوعافية؛ إبراهيم مزيود؛" التحول إلى وسائل الدفع الالكترونية وتحديات الجرائم المعلوماتية"؛ مداخلة ضمن الملتقى الدولي الرابع حول عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر؛ المركز الجامعي خميس مليانة؛26-2011/04/27؛ص:02.

[2] -رشيد بوعافية ،إبراهيم مزيود، نفس المرجع السابق؛ص: 02.

[3] -د.هادف حيزية؛ وسائل الدفع الالكتروني والتحول الجهوي إلى عمليات التفاعل مع التجارة الالكترونية؛ مرجع سابق.

[4] -سلطاني خديجة؛ "إحلال وسائل الدفع التقليدية بالوسائل الالكترونية"؛ مذكرة ماستر؛ جامعة بسكرة 2013/2012،ص26.

وكانت أولها ظهورا البطاقة البنكية والتي تطورت من البطاقة ذات الشريط المغناطيسي إلى البطاقة ذات الخلية الالكترونية ؛ كما ظهرت وسائل أخرى الكترونية نتناولها فيما يلي:

1- البطاقات الذكية "Smart Card"

أ-تعريف البطاقة الذكية

ظهرت البطاقات الذكية على إثر المشاكل التي عرفتها البطاقات السابقة كبطاقة الإئتمان ؛ والبطاقة الذكية عبارة عن بطاقة بلاستيكية ذات حجم قياسي تحتوي في داخلها على شرائح للذاكرة تعمل بواسطة ميكروكمبيوتر يزودها بطاقة تخزينية للبيانات أكبر بكثير من تلك التي تستوعبها البطاقات ذات الشرائط الممغنطة ولكنها أعلى منها تكلفة؛ وتقدم هذه البطاقة العديد من الخدمات؛منها بعض البيانات الشخصية الخاصة بحاملها مثل: التاريخ الطبي للشخص ومعلومات عن حساباته الشخصية المصرفية.[1]

ومن الجدير بالذكر أن معظم العمليات المصرفية الإلكترونية اليومية تتم عبر البطاقات الإلكترونية التي يمنحها البنك للزبون ونظرا لأهمية هذه الخدمات ؛لاستخداماتها وفق شروط معينة يهمنا هنا توضيح طبيعة العلاقات القانونية الناشئة عن هذه العمليات المصرفية الإلكترونية للزبون الذي لديه حساب في البنك ويجب أن يكون بهذا الحساب المبلغ الكافي وبدرجة تمكن الزبون من استخدام البطاقة الإلكترونية الفنية فإن البنك يقوم بتحويل وحدات الكترونية (نقود الكترونية) يتم شحنها بالبطاقة؛ وعندما يستخدم الزبون هذه البطاقة لسداد المبلغ المطلوب؛ ولاحقا يطلب التاجر من البنك تحويل النقود الإلكترونية إلى نقود حقيقية ومن خلال هذه الخدمة المصرفية الإلكترونية تنشأ علاقات قانونية بين الأطرف المتعامل بالبطاقة البنكية.

ب-أنواع البطاقة الذكية

***البطاقة البنكية التي تقوم على الاتصال:** يتميز هذا النوع من البطاقات بان له لوحة معدنية من المعدن في مقدمة البطاقة قطرها حوالي نصف سنتيمتر؛ وحتى تعمل هذه البطاقة يجب أن يدخل في قارئ يتمكن من قراءة البيانات المخزنة على البطاقة والتأكد منها حتى ينفذ الأوامر التي تصدرها البطاقة ولا تسمح البطاقة بإجراء أية عمليات ولا نقل أية بيانات إلى بطاقات أخرى دون الاتصال المادي بينه وبين القارئ فبدون القارئ لا تعمل البطاقة.

***البطاقات الذكية التي لا تقوم على الاتصال:** لا يقوم هذا النوع على فكرة الاتصال المادي بينه وبين القارئ حتى يتم تشغيله؛ فالبطاقة مزودة بأريال داخلي والقارئ مزود بأريال خارجي فيتم الاتصال مباشرة دون الاتصال المادي بينهما.

***البطاقات المزدوجة:** كروت مزودة بذاكرة واحدة مع إمكانية الاتصال المادي بالقارئ وعدم الاتصال أيضا؛ ويعتبر من الأنواع الأكثر استخداما سواء بالنسبة للتجار أو المستهلكين لما يوفره من درجة عالية من الأمان؛ ويعد النقل أكثر المجالات التي تستخدم فيها هذه البطاقات؛ حيث يكون المسافرون في عجلة من أمرهم وليس لديهم الوقت الكافي لإدخال البطاقات في القارئ؛ كما أنهم يرغبون في الاستفادة من درجة الأمان والسرية العالية التي يوفرها هذا النوع من البطاقات.[2]

---

[1] -رشيد بوعافية؛ ابراهيم مزيود؛ التحول إلى وسائل الدفع الالكترونية وتحديات الجرائم المعلوماتية؛ مرجع سابق؛ص:03.

[2] -شريف محمد غنام؛ محفظة النقود الالكترونية؛دار الجامعة الجديدة ؛ مصر؛ 2007؛ص:16.

ج- مميزات البطاقة الذكية

*هي عبارة عن محفظة رقمية؛ تضم أرقام رمزية تعبر عنها أرقام معينة توجد على الشريحة المشار إليها؛ مقابل المحفظة العدية التي تحتوي على نقود ورقية من فئات وقيم معينة تعبر عنها أيضا الأرقام المدونة على ورقة من هذه الأوراق النقدية؛ تجمع في بطاقة واحدة كل الأدوار التي تستطيع أن تؤديها بطاقات الائتمان وبطاقات الخصم؛ وبطاقات الصرف الآلي؛ وكذلك بطاقات الدفع المسبق.

*تتسم بسهولة الحصول عليها؛ وذلك من خلال منافذ الصرف الإلكتروني؛ ومراكز البيع التجارية؛ والهواتف وأجهزة التليفزيون التفاعلي....الخ.[1]

*القدرة العالية على تخزين المعلومات؛ واستدعائها بطريقة منظمة فهو عبارة عن كومبيوتر متنقل.

*تعدد مجالات الاستخدام فيستخدم كبطاقة صحية بالإضافة إلى استخدامات أخرى.[2]

*تقلل فرص التحايل والتلاعب؛ من خلال تضمين البطاقات بيانات أكثر وأدق تحديدا للعميل؛ وفي هذا يرى نائب رئيس بنك كيميكال أنها ربما تؤدي إلا تغيير طبيعة التعاملات بالنسبة للمستهلك.[3]

*هذه البطاقة تجمع في بطاقة واحدة لكل الأدوار التي تستطيع أن تؤديها بطاقات الائتمان وبطاقات الحسم؛ وبطاقات الصرف الآلي؛وكذلك البطاقات العادية مدفوعة القيمة مقدما.

*تلعب دور النقود من مختلف الفئات؛ ومراكز البيع التجارية؛ والهواتف.

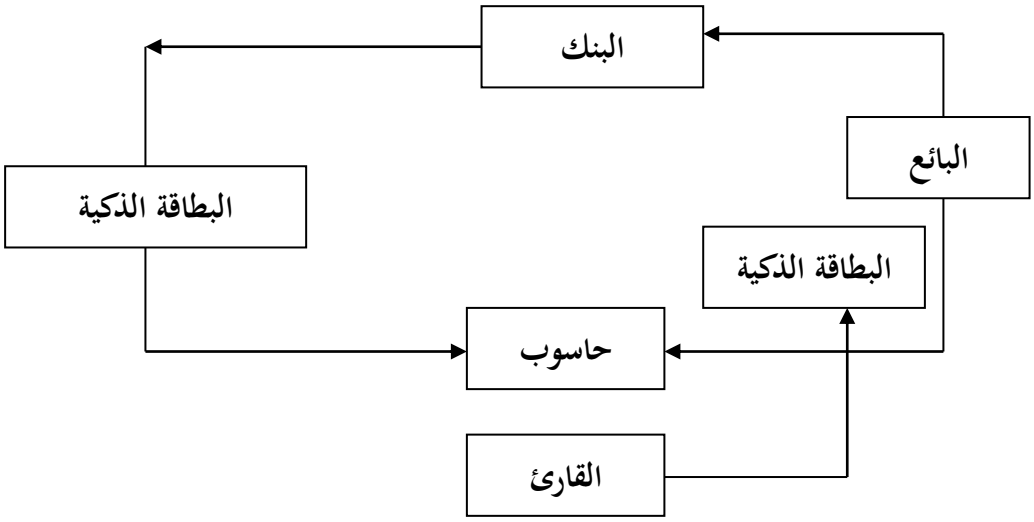
د- خطوات العمل بالبطاقة الذكية

[1] -لوصيف عمار؛ استراتيجيات نظام المدفوعات للقرن الحادي والعشرين مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية؛ مرجع سابق ؛ص:46.

[2] -شريف محمد غانم؛ مرجع سابق؛ص:21-22.

[3] -سلطاني خديجة؛احلال وسائل الدفع التقليدية بالوسائل الالكترونية؛ مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية؛ جامعة بسكرة ؛ 2013/2012؛ص:34.

الشكل رقم (01):خطوات العمل بالبطاقات الذكية



المصدر:محمد عبد الحليم عمر ؛**الجوانب الشرعية والمصرفية والمحاسبية لبطاقات الائتمان** (يترك للنشر والتوزيع؛ مصر ؛1997) ص127.

1- يفتح المستخدم حساب ويتلقى بطاقة ذكية.

2- يفرغ للمستخدم العملة على بطاقة.

3- يدخل المستخدم البطاقة في القارئ (قارئ البطاقة)

4- تتحول العملة من بطاقة المستخدم إلى البائع.

5- يسرد البائع العملة.

6- تسليم البطاقة ماديا.

تمثل البطاقة الذكية أفضل حماية ضد إساءة الاستخدام وذلك لأن المعلومات التي توجد عليها مشفرة فمثلا تظم بطاقة الائتمان يوضح رقم حسابك على وجه البطاقة؛ ورقم البطاقة مع التوقيع مزور هو كل ما يحتاجه اللص لشراء أصناف وتحملها على البطاقة ولكن بالبطاقة الذكية فإن سرقة الائتمان غير ممكنة علميا لأن مفتاح فتح المعلومات المشفرة مطلوب ولا يوجد رقم خارجي يمكن اللص من التعرف ولا يوجد توقيع مادي يمكن اللص أن يزور[1].

2-بطاقات الصرف البنكيcharge card(البطاقة البنكية)

أ-نشأة البطاقة البنكية

ظهرت البطاقة البنكية (نظام البطاقات) عموما في الو م أ حوالي عام 1914 كأداة وفاء عندما أصدرت شركات البترول الامريكية بطاقة معدنية لعملائها لشراء ما يحتاجون اليه من منافذ التوزيع التابعة لها؛ وتسوية حسابات هذه المشتريات في نهاية كل مدة محددة ؛ وتطور استخدام هذه البطاقات وانفصلت عن الجهة التي تصدرها ؛ بحيث يجوز استخدام البطاقة لشراء احتياجات متنوعة وعلى مستوى جغرافي واسع القيد ؛ بمنافذ التوزيع التابعة للجهة المصدرة؛

[1] -طارق عبد العال حماده،**التجارة الإلكترونية الأبعاد التكنولوجية والمالية والتسويقية والقانونية** ، (الدار الجامعية القاهرة ،2008)،ط2ص،123.

واتسع الاستخدام الحقيقي للبطاقات المصرفية على يد المصارف حيث اصدرت المصارف لعملائها بطاقة مصرفية لتسهيل شراء احتياجاتهم اليومية وخلال رحلاتهم بالخارج؛ وأول ما ظهرت منها بطاقة الائتمان في عام 1958-1959 بقيادة مصرف "ناشيونال فرونكلين" بنيويورك عندما أصدرت بطاقة National Credit Card Club.[1]

ب- مفهوم البطاقة البنكية

تعرف البطاقة البنكية على أنها عبارة عن بطاقة مغناطيسية تصدرها البنوك والمؤسسات المالية والتي تسمح لصاحبها بتسديد ثمن المشتريات أو سحب أموال من الماكينات الالكترونية.[2]

وهي بطاقة بلاستيكية أو ورقية مصنوعة من مادة يصعب العبث بها تصدرها جهة من المصرف أو شركة استثمار؛ يذكر فيها اسم العميل الصادرة لصالحه ورقم حسابه.[3]

وعرفها المؤتمر الاسلامي بأنها "مستند يعطيه مصدره لشخص معين بناءا على عقد بينهما يمكنه من شراء السلع والخدمات؛ مما يعتمد المستندون دفع الثمن حالا لتضمينه التزام المصدر بالدفع؛ ومنها يمكن سحب النقود من المصارف [4].

وبالتالي تتمثل البطاقة البنكية في بطاقة صغيرة يمكن حملها في الجيب تحتوي بداخلها على شريحة الكترونية تخزن فيها مجموعة من البيانات المتعلقة برقم الحساب؛ الرصيد ؛ الرقم السري...الخ؛ يمكن لصاحبها استخدامها كوسيلة دفع في المحلات التي تعتمدها من خلال سحب الاموال من رصيد حسابها.

وتقوم هذه البطاقة على مبدأ الدفع المسبق لتخزين النقد؛ أي أنها بمثابة حافظات النقد الالكترونية.

ونظرا للإقبال الذي حظيت به هذه البطاقات ؛ خاصة مع تطوير عنصر الأمان فيها؛ فضلا عن السهولة التي تتيحها؛ فقد تطورت بشكل سريع حتى أصبح بالإمكان إعادة شحن البطاقة الواحدة عدة مرات؛ كما أن البطاقة لم تعد مجرد مخزن للقيمة ؛ بل أصبحت تتضمن معالجا الكترونيا يسمح بمعرفة هوية حاملها؛ بالإضافة إلى تشفير البطاقة بمفتاح سري.[5]

ج-أطراف التعامل في البطاقات البنكية

أ-المركز العالمي للبطاقة :كمؤسسة عالمية تتولى إنشاء البطاقة ورعايتها والموافقة على عضوية المصارف في جميع أنحاء العالم للمشاركة في إصدارها وتسوية المستحقات المالية بينهم والقيام بدور المحكم لحل أي نزاعات تنشأ بين المتعاملين بالبطاقة.

---

[1] -نور الدين جليد؛ بركان أمينة؛ بطاقة الائتمان وإدارة مخاطر استعمالها كوسيلة دفع في ظل التجارة الالكترونية؛ مداخلة ضمن الملتقى الدولي الرابع حول عصرنه نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائرح المركز الجامعي خميس مليانة؛ 2011/04/27/26؛ص؛12.

[2] -محمد توفيق سعودي؛ بطاقة الائتمان والأسس القانونية للعلاقات الناشئة عن استخدامها؛ دار الأمين للنشر؛2001؛ص:260.

[3] - محمد توفيق سعودي، المرجع السابق ؛ص:260.

[4] - موقع المجلس العام للبنوك والمؤسسات الاسلامية الالكترونية؛ متاح على الخط؛WWW.ISLAMICFI.COM.

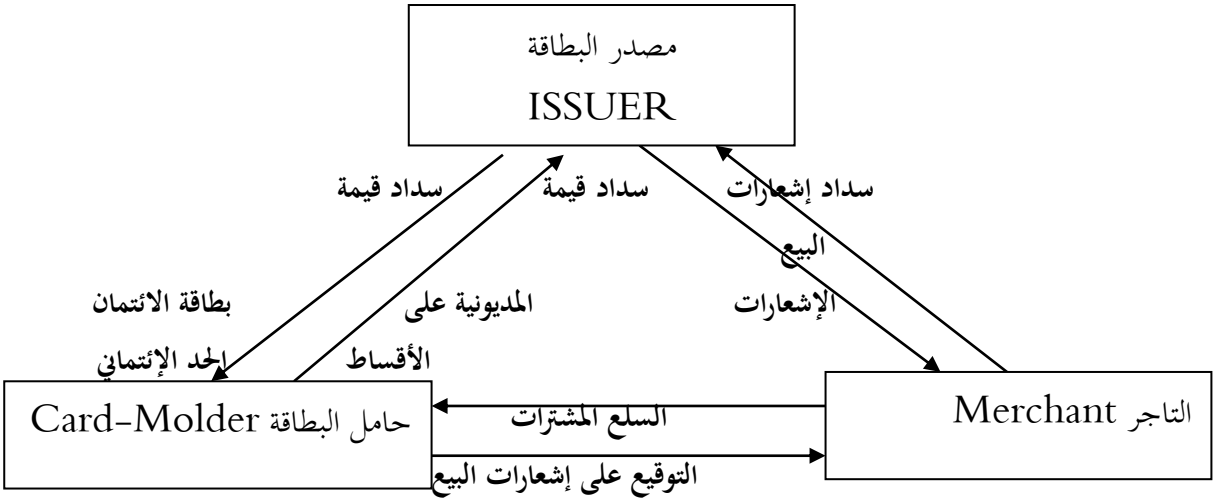
[5] - حميد فيشت؛ حكيم نباولة؛ واقع وسائل الدفع الالكترونيةفي الجزائر؛ مداخلة ضمن الملتقى الدولي الرابع حول عصرنه نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر؛ المركز الجامعي خميس مليانه؛2011/04/27/26؛ص:04.

ب- **مصدر البطاقة** :وهي المصارف المنتشرة في جميع أنحاء العالم حيث تتعاقد مع المركز العالمي للبطاقة للإشتراك في عضوية إصدارها ثم الإتفاق مع التجار المحليين لقبول البيع بموجبها.

ج-**التاجر** :وهو اصطلاح يطلق على الشركات والمؤسسات التي يتم إتفاق المصدر معها على قبول البيع لحامل البطاقة ثم الرجوع المصدر بالثمن المستحق.

د-**حملة البطاقات** :وهم الأفراد الذين يوافق المصدر على طلبهم بالحصول على البطاقة لاستخدامها في الحصول على السلع والخدمات من التاجر بمجرد تقديم البطاقة، أو سحب نقدية من آلات السحب النقدي أو المصارف وفروعها ثم دفع المستحقات للمصرف المصدر حسب نوع البطاقة[1] .

الشكل رقم (02):يبين أطراف التعامل بالبطاقة والعلاقة بينهم



المصدر : محمد علي القري " **الجديد في أعمال المصارف من الوجهتين القانونية والاقتصادية**" أعمال المؤتمر العلمي السنوي لكلية الحقوق، جامعة بيروت العربية، الطبعة الأولى، 2002 ،ص39.

يبين الشكل أعلاه أطراف التعامل بالبطاقات)الائتمانية (حيث يقوم مصدر البطاقة بالاتفاق مع التجار المحليين لقبول البيع بموجبها وتكون لهذه البطاقة حد ائتماني أدنى يحدده مصدر البطاقة لحاملها، ويقوم هذا الأخير بتسديد قيمة المديونية على شكل أقساط عند اقتناء السلع من طرف التاجر بإرسال إشعارات البيع لمصدر البطاقة حيث يتم سداد قيمة الإشعارات من طرف مصدر البطاقة وهكذا تتم التعاملات بالبطاقة الائتمانية.

د- أنواع البطاقة البنكية

[1] -محمد علي القري " **الجديد في أعمال المصارف من الوجهتين القانونية والاقتصادية** " أعمال المؤتمر العلمي السنوي لكلية الحقوق، جامعة بيروت العربية، الطبعة الأول، 2002 ، ص،ص،37،38 .

1 –بطاقات الإئتمان (CREDIT CARD): وهي البطاقات التي تتيح لحاملها الحصول على إئتمان[1]، يستطيع المستهلك استعماله لشراء مستلزماته ثم التسديد لاحقا فإذا كان غير راغب في تسديد جميع ماقام باقتراضه(شرائه) في أي شهر فإنه يسمح له بتدوير جزء من المبلغ المقترض للشهر التالي ويترتب عليه في هذه الحالة دفع الفائدة على الرصيد المدين [2].

تمنح مرونة لصاحبها في تسوية معاملاته التجارية وهي بطاقات تصدرها المصارف أو منشآت التمويل الدولية تمنح للأشخاص ذوي حسابات مصرفية وهي من أشهر الخدمات المصرفية الحديثة وبموجب هذه البطاقة يستطيع المتعاملين الحاصلين على هذه البطاقة الحصول على ائتمان مجاني متفق عليه مع المصرف على أن يقوموا بسداده بعد مدة وتنقسم لقسمين:

1-1–بطاقة الائتمان المتجددة :ظهرت هذه البطاقات إلى حيز الوجود في أواخر الستينات في الولايات المتحدة الأمريكية من خلال بطاقتين شهريتين فيزا وماستركارد وهذا النوع تصدره المصارف في حدود مبالغ معينة وفي هذا النوع يكون حامل البطاقة مخيرا بين تسديد كلي لقيمة فاتورة البطاقة خلال فترة الاستفادة أو تسديد جزء منها فقط، ويسدد البطاقة خلال فترة أو فترات لاحقة وفي كلتا الحالتين السابقتين يتم تجديد القرض الأول لحامل البطاقة لذلك سميت ببطاقة الائتمان المتجددة وتتميز بأنها توفر كلا من الوقت والجهد لحاملها، وتزيد من إيرادات المصرف المصدر لها بما يحصل عليه من رسوم مقابل الخدمات أو فوائد التأخير [3].

وتسمى ببطاقة الائتمان المضمونة بودائع توفير ذات فوائد، حيث تستعمل هذه الأخيرة لضمان خط الائتمان الذي توفره البطاقة للعميل وتتاح هذه البطاقة للأفراد غير المؤهلين أو لأنهم مدرجون في شريحة ائتمانية متدنية بسبب المشكلات المالية [4].

نلاحظ من هذه التعاريف أن البطاقات الائتمانية المتجددة توفر مرونة كبيرة في التعاملات المالية وتوفر سيولة دائمة لحاملها .ومن الأمثلة على هذه البطاقات المتجددة:

- ✓ **بطاقة الأنترنت** (INTERNET CARD) : أصدرت شركتي ماستركارد وفيزاكارد بطاقة خاصة بالتسوق عبر الإنترنت، إذ يكون عليها رقم شخصي افتراضي (Virtual number)يسلم لحامل البطاقة وهي بطاقة الائتمان للتسوق عبر وسائل إلكترونية بوجه عام ويعين فيها حد السحب بشكل منخفض قياسا على غيرها من البطاقات 2000 دولار أمريكي تقريبا من أجل الحد من مخاطر الغش والاحتيال، وتتميز هذه البطاقات بمايلي[5] :

– أنها لا تستخدم في عمليات الشراء المباشر، وإنما يقتصر استخدامها على الشراء أو التسوق عبر الإنترنت؛

---

[1] –نادر شعبان ،إبراهيم سواح" **النقود البلاستيكية وأثر المعاملات الالكترونية على المراجعة الداخلية في البنوك التجارية** " الدار الجامعية، الإسكندرية ، 2006،ص19.

[2] –المراكز المالية المصرفية" **دليل المصارف لاستعمال البطاقات البلاستيكية من قبل المستهلك** " مجلة الدراسات المالية والمصرفية ، المجلد 03 ، العدد 03 ، الأكاديمية العربية المالية و المصرفية، الأردن،1995 ،ص19.

[3] –عبد الهادي النجار " **بطاقات الائتمان والعمليات المصرفية الإلكترونية – الجديد في أعمال المصارف من الوجهتين القانونية والاقتصادية**" ، ط1 ، بيروت، 2002 ، ص27 .

[4] –المراكز المالية المصرفية" **دليل المصارف لاستعمال البطاقات البلاستيكية من قبل المستهلك** " ، مجلة الدراسات المالية والمصرفي، المجلد 07 ، العدد 03 ، الأكاديمية العربية المالية و المصرفية، الأردن، 1999 ، ص19 .

[5] –أحمد سفر "**أنظمة الدفع الإلكترونية** " منشورات الحلبي الحقوقية ،بيروت، لبنان ، 2008 ، ص ص،96.97 .

– هذا النوع من البطاقات محدد بمبلغ صغير نسبيا، مما يقلل المخاطر التي يتحملها صاحبها في حال تم التعرف على رقم البطاقة واستخدامها دون إذنه[1] .

1-2-بطاقة الائتمان غير المتجددة :مثل البطاقة السابقة يتيح هذا النوع من البطاقات منح اعتمادات مالية لحاملها[2]، والفرق الرئيسي بين هذه البطاقة وسابقتها أنه لا يمكن أن يكون لدى حاملها حساب لدى البنك المصدر ومن ثم فعندها يقوم الفرد باستخدامها فإنه يحصل آليا على قرض(ائتمان)مساوي لقيمة السلعة أو الخدمة ولكل عميل حد أعلى للقرض يحدده العقد ويسمى خط الائتمان ويلتزم حامل البطاقة لشروط الإصدار بتسديد كامل مبلغ الفاتورة خلال فترة لاتزيد غالبا عن 30 يوم من تاريخ استلامه لها، وفي حالة المماطلة يقوم المصرف المصدر بإلغاء عضوية حامل البطاقة وسحبها منه وعلى العموم هناك أربعة أطراف معنية بالبطاقة الائتمانية والمتمثلة في[3]:

-**المركز العالمي للبطاقة** :وهي مؤسسة عالمية تتولى إنشاء البطاقة ورعايتها والموافقة على عضوية المصارف في جميع أنحاء العالم للمشاركة في إصدارها والقيام بدور الحكم لحل أي نزاعات تنشأ بين المتعاملين بالبطاقة؛

ب -**مصدر البطاقة** :وهي المصارف المنتشرة في جميع أنحاء العالم حيث تقوم بالإعلان عنها ترويجيا ، تسويتها والتعاقد مع التجار وربط أجهزة الصراف لديها بشبكة المنظمة العالمية للبطاقة لتسهيل عملية السحب في أي جهاز صراف آلي في العالم مرتبط بالشبكة؛

ج- **التاجر** :وهو اصطلاح يطلق على الشركات والمؤسسات التي يتم يتعاقد معها المصدر معها على قبول البيع لحامل البطاقة؛

د -**حامل البطاقات** :وهو الفرد الذي يحصل على البطاقة لاستخدامها في معاملاته المختلفة ومن أهم هذه البطاقات[4]:

- ✓ **بطاقة الصرف البنكي(CHARGE CARD)**: تعرف هذه البطاقة ببطاقة الصرف الشهري لأنه يجب على العميل أن يقوم بالسداد الكامل خلال نفس الشهر الذي يتم فيه السحب بمعنى أن فترة الائتمان التي تمنحها هذه البطاقة لا تتجاوز الشهر الواحد، ومن ثم لا يتحمل العميل جراء ذلك أية فوائد وتقع في مقدمتها البطاقة الخضراء(AMERICAN EXPRESS)[5].

كما تعرف على أنها " :تلك البطاقة التي تتيح لحاملها الشراء على الحساب في الحال على أن يتم التسديد بصورة لاحقة، فهي لا تتضمن أي معنى للائتمان بل حاملها يسدد قيمة مشترياته مباشرة بمجرد إرسال الفاتورة له ولا يتحمل جراء ذلك أي فوائد في الفترة ما بين الشراء والسداد ولا يتجاوز فترة الائتمان فيها مدة شهر حيث أن المحاسبة فيها

---

[1] -محمد أمين الرومي "**التعاقد الإلكتروني عبر الإنترنت** " الطبعة الأولى، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية 2004 .ص ص،136.137

[2] -رأفت رضوان " **عالم التجارة الإلكترونية**" ، المنظمة العالمية للتنمية الإدارية ، مصر ،1999 ص،47.

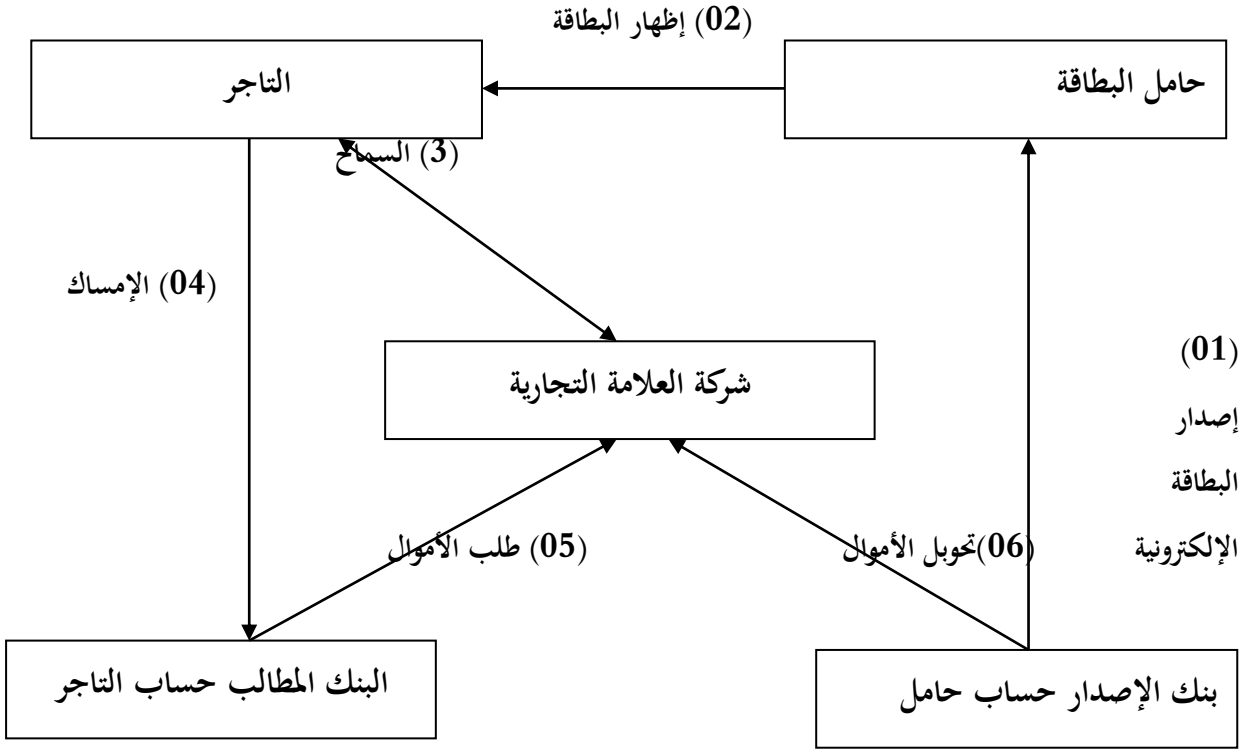
[3] -علي محمد أبو العز،التجارة الالكترونية وأحكامها في الفقه الإسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن،2008 ص ص،233، 234.

[4] -فريد النجار " **الإقتصاد الرقمي ، الإدارة الإلكترونية وإعادة هيكلة الإستثمار، البورصة والبنوك الإلكترونية** " الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007 ، ص185 .

[5] -أحمد محمد غنيم " **الإدارة الإلكترونية** " كلية التجارة ، جامعة المنصورة ، 2004 ، ص ص،307.3 .

تتم شهريا، وفي حال تأخر العميل عن السداد خلال الفترة المحددة فإن المصرف يحمله فوائد تتراوح ما بين 1.5 ٪ و 1.75 ٪ شهريا.

الشكل رقم:(03) عملية استخدام بطاقة الائتمان



المصدر: عزة العطار " **التجارة الإلكترونية بين البناء والتطبيق** " الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، الإسكندرية، 2003 ، ص232 .

يوضح هذا الشكل عملية استخدام بطاقة الائتمان حيث تتم عبر6 مراحل: تتمثل المرحلة الأولى في إصدار البطاقة الائتمانية من طرف بنك الإصدار إلى حامل البطاقة والمرحلة الثانية إظهار البطاقة من طرف حاملها للتاجر وفي المرحلة الثالثة تتمثل في السماح بالتعامل بها من طرف شركة العلامة التجارية وقبولها من طرف التاجر قيامه بالتحويل للبنك المطالب) حساب التاجر (ويقوم هذا الأخير بطلب الأموال من طرف شركة العلامة التجارية وهي المرحلة الخامسة، أما المرحلة الأخيرة فهي تحويل الأموال من البنك المصدر إلى شركة العلامة التجارية.

2 –البطاقات غير الائتمانية :هذا النوع من البطاقات يعتبر أوسع البطاقات انتشارا في العالم لأنه يقلل من مخاطر الديون المعدومة لدى المصارف المصدرة للبطاقات ويتميز هذا النوع بأنه لا يعطي العميل أي ائتمان[1].

وهي بطاقات لا تمنح لصاحبها القيام بعملية الدفع أو التسوية لمستحقاته إلا إذا توفر فعليا على الأموال المقابلة لعملية التسوية وبالتالي فهي لا تمنح لصاحبها أي ائتمان أو قروض [1].

[1] –عبد الفتاح البيومي ، الحجازي " **النظام القانوني لحماية التجارة الإلكترونية**" الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ،2002ص ص،.13 14،

ويمكن تقسيم هذه البطاقات كما يلي:

2-البطاقات المدينة(DEBIT CARD): تعتمد هذه البطاقات على وجود أرصدة فعليةللعميل لدى المصرف في حسابات جارية لمقابلة المسحوبات المتوقعة للعميل حامل البطاقة[2].

إذ تسمح لحاملها تسديد مشترياتهم من خلال السحب على حساباته الجارية في المصرف مباشرة أي أنه بدلا من الاقتراض من مصدر البطاقات والتسديد لاحقا كما هو الحال في البطاقة الائتمانية فإن العميل يحول الأموال العائدة له إلى البائع (التاجر) عند استعماله لهذه البطاقة فإذا كانت البطاقة المدينة على الخط فإن تحويل الأموال يتم عادة خلال اليوم نفسه الذي يتم فيه تنفيذ معاملات الشراء أما إذا كانت البطاقة المدينة خارج الخط فإن التحميل يتم خلال عدة أيام لاحقة .

كما تعرف على أنها " ذلك النوع من البطاقات الذي يتطلب وجود حساب بنكي جاري لصاحب البطاقة حيث يتيح استخدام البطاقة عملية التسوية أو الدفع من خلال تمكين المستفيد (البائع) من سحب الأموال من حساب صاحب البطاقة الذي يفترض فيه أن يكون حسابه مدينا وفي حالة العكس (دائنا) لا تتم عملية التسوية، فعملية التسوية تتطلب رصيدا كافيا ومغطيا للنفقات المجرات بواسطة البطاقة [3].

ويمكن أن نميز هذه الأنواع:

***البطاقة الدولية** :مثل فيزا، ماستركارد، أمكس، دينزكلوب، ويمكن استخدامها داخل البلاد المصدرة وخارجها.

***البطاقة المحلية** :وتستخدم داخل البلاد المصدرة فيها بالعملة المحلية [4].

2-2 بطاقة الخصم الفوري :يستخدم هذا النوع من البطاقات كأداة وفاء فقط،إذ يشترط لإصدار هذه البطاقات أن يكون للعميل له حساب في المصرف فيه رصيد إذ يستطيع المصرف المصدر لهذه البطاقة أن يخصم منه ما يحصل عليه حامل البطاقة عند استعمالها ويجب أن لا ينقص رصيد حسابه من المبلغ الذي يمكن أن تؤمنه بطاقة الائتمان أي أن الحد الأعلى للائتمان هو رصيد الحساب الموجود في المصرف، وبذلك يكون رصيد الحساب المصرفي أشبه ما يكون بضمان نقدي فالمصرف لا يقدم لحامل البطاقة قرضا ولا يسمح له باستعمالها إلا في حدود رصيده وكلما قام حامل البطاقة باستخدامها يقوم المصدر لها بالمصرف بالسحب مباشرة من حسابه لتسديد قيمة فاتورة مشترياته التي تصل إلى المصرف من طرف التاجر ومن الواضح أن هذه البطاقة تشبه كثيرا الشيك الذي يستحق الدفع لمجرد الإطلاع عليه والتاجر يقبل قيمة البضائع أو الخدمات بمجرد الإطلاع على البطاقة [5].

---

[1] -سميحة القيلوني " **وسائل الدفع الحديثة) البطاقات البلاستيكية (الجديد في أعمال المصارف من الوجهتين القانونية والاقتصادية** " الجزء الأول الجديد في التقنيات المصرفية ، لبنان ، 2002 ، ص66 .

[2] -عبد الحميد بسيوني ، عبد الكريم عبد الحميد بسيوني " **أساسيات ومبادئ التجارة الإلكترونية** " دار السحاب للنشر والتوزيع ، مصر ، 1997 ، ص 72.

[3] -فريد النجار " **الإقتصاد الرقمي** " مرجع سابق، ص185 .

[4] -أنطوان الناشف ، خليل الهندي " **العمليات المصرفية والسوق المالية** " المؤسسة الحديثة للكتاب ، لبنان ،1998 ص160 .

[5] -علي محمد أبو العز ، مرجع سابق ، ص233 .

2-بطاقات السحب الآلي(CASH CARD): لقد عرفت أجهزة الصرف الآلي تطورا كبيرا للتقليل من عدد المعاملات داخل المصرف ومن ثم البحث عن تحقيق ميزة تنافسية حيث تم إنشاء محطات صرف آلي لتمكن العميل بمقتضاها من سحب مبالغ نقدية من حسابه في حد أقصى متفق عليه وظيفتها الوحيدة السحب النقدي من الموزعات الآلية للنقود والشبابيك الأوتوماتيكية التابعة للمصرف المصدر لها ويمكن أن تتضمن خدمات أخرى منها الإطلاع علي الرصيد ، إجراء تحويلات طلب كشف الحساب، طلب دفتر الشيكات واستلامه[1].

يمكن للعميل بمقتضاها سحب مبالغ نقدية من حسابه بحد أقصى متفق عليه ويتم إصدارها من جانب المصرف رغبة في عدم وجود زحام على شباك الصرف، وكذلك لتمكين العميل من صرف المبلغ الذي يحتاجه خلال الفترة التي يكون فيها المصرف مغلقا.

وكذلك عن طريق إدخال هذه البطاقة في الصراف الآلي الخاص بالمصرف وإدخال الرقم السري وهو يتكون في الغالب من أربعة أرقام عن طريق الضغط على لوحة المفاتيح الموجودة بجهاز الصراف الآلي يظهر على شاشة الجهاز عدة اختيارات للعميل مما يتيح للعميل تحديد المبالغ المراد سحبها ، ويحرر الصراف الآلي فاتورة أو كشف بالأموال المسحوبة من قبل العميل مبينا فيها مكان وتاريخ الائتمان، وذلك لأن العميل يسحب نقود من رصيده لدى المصرف [2].

تحول هذه البطاقة لصاحبها إمكانية سحب مبالغ نقدية من حسابه بحد أقصى متفق عليه من خلال أجهزة خاصة حيث يقوم العميل بإدخال بطاقته إلى جهاز الحاسب الآلي الذي يطلب منه إدخال رقمه السري وتحديد المبلغ الذي يريد سحبه لتتم عملية صرف المبلغ المالي ويسجل هذا المبلغ في الجانب المدين من حساب العميل مباشرة[3].

2-4بطاقات الشيكات(CHAQUE GUARANTEE CARD): وعن طريقها يتعهد البنك بسداد الشيكات التي يصدرها للعميل هذا البنك وذلك وفق شروط إصدار البطاقات للعميل بشروط معينة، وتحتوي هذه البطاقة عادة اسم العميل وتوقيعه ورقم حسابه والحد الأقصى الذي يتعهد البنك الوفاء به في كل شيك يحرره العميل، ويقوم العميل بإبراز البطاقة للمستفيد والتوقيع على الشيك أمامه[4].

كما يقوم المستفيد بتدوين رقم برقم البطاقة على ظهر الشيك إضافة للتأكد من صلاحية البطاقة للاستعمال، وإذا ما تحققت هذه الشروط الخاصة بتحرير الشيك وفقا للحد الأقصى المسموح به وكتابة رقم البطاقة على ظهر الشيك وصحة توقيع الساحب، فإن البنك المسحوب عليه ملزم بدفع قيمة الشيك للمستفيد بغض النظر عن وجود رصيد كافي لديه من عدمه[5].

---

[1] -محمد شكرين " **بطاقة الائتمان في الجزائر** " مذكرة ماجستير، قسم علوم التسيير، فرع النقود والمالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 2005 ، ص63 .

[2] -محمد حسين منصور " **المسئولية الإلكترونية** " الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2003 ، ص ص،120.122 .

[3] -فريد النجار " **الاقتصاد الرقمي** " ، مرجع سابق، ص ،185 .

[4] -عبد الفتاح البيومي ، الحجازي " **النظام القانوني لحماية التجارة الإلكترونية** " مرجع سابق، ص،413 .

[5] -القضاة فياض " **الالتزامات الناتجة عن استعمال بطاقات الائتمان** " مجلة الدراسات، المجلد 26 ، العدد 02 ، الأردن 1999، ص400 .

كما تعرف على أنها تلك البطاقات التي تتضمن اسم العميل وتوقيعه ورقم حسابه والحد المسموح له بالسحب بموجبها وعندما يرغب العميل في استخدامها في السحب أو الشراء فإنه يقدم البطاقة ليقوم التاجر بتدوين رقمها على ظهر الشيك الذي يسحبه العميل كما يقوم بمطابقة توقيعه على الشيك مع توقيعه على البطاقة، والتأكد من صلاحية البطاقة وبهذه العملية يكون البنك ضامنا دفع قيمة الشيك للمستفيد في حدود المبلغ المحدد بالبطاقة ومن ثم فإن هذه البطاقة لا تستخدم باستقلال عن الشيك وإنما تعمل إلى جانبه والسبب في إصدار مثل هذه البطاقات هو رفض التجار التعامل بالشيكات خشية عدم وجود رصيد للعميل يسمح بالوفاء بقيمة المشتريات فتقوم البنوك بدعم عملائها بإصدار بطاقات الضمان[1].

2-5بطاقة الخصم (**DUSCOUNT CARD**): يتميز هذا النوع من البطاقات بأنه لا يتضمن ائتمان، بل يتم خصم قيمة الصفقة من حساب العميل في البنك في الحال مثلما هو الحال بالنسبة للبطاقات الصرف الآلية، ويلاحظ أن هذا النوع من البطاقات يمكن أن يستخدم على نفس شبكات الآلات السابقة ويعود ارتفاع معدل استخدامها إلى ما يلي:

-الإقبال المتزايد من قبل العملاء والتجار وازدياد تعودهم عليها؛

-تزايد اللجوء إلى أساليب التسويق الهجومية من جانب البنوك؛

-الجمع بين نظام (AUTOMATED TELLER MACHINE) واستخدام نقطة البيع (POINTY OF SALE) في بطاقة واحدة لعب دور كبير في ذلك[2].

2-6بطاقات الدفع :وهي بطاقات تخول حاملها سداد مقابل السلع والخدمات حيث يتم تحويل ذلك المقابل من حساب العميل إلى حساب التاجر لذلك تعتمد هذه البطاقة على وجود أرصدة فعلية للعميل لدى المصرف، ويلاحظ أن الوفاء بهذه البطاقة يتم بطريقتين إحداهما مباشرة وأخرى غير مباشرة فالأولى تتم بقياس المشتري بتسليم بطاقته إلى التاجر والذي يمرر البطاقة على الجهاز للتأكد من وجود رصيد لهذا العميل في المصرف الخاص به وذلك لتسديد قيمة مشتريات العميل، وإن قيام العميل بإدخال الرقم السري في الجهاز وفوض المصرف في تحويل المبلغ من حسابه إلى حساب التاجر، أما الطريقة الأخرى فهي غير مباشرة حيث بتقديم العميل لبطاقته للتاجر يقوم هذا الأخير بتدوين البيانات الموجودة على البطاقة (العميل، اسم الجهة أو المصرف المصدر للبطاقة، رقم البطاقة) على فاتورة يوقع عليها العميل وتتكون من عدة نسخ منها إلى المصرف الخاص بالعميل أو الجهة المصدرة للبطاقة لسداد قيمة المشتريات، ثم الرجوع على حامل البطاقة بعد ذلك[3].

الأصل في بطاقات الائتمان على أساس أن الدفع الشهري يقوم البنك المصدر بجمع الفواتير الموقعة من قبل حامل البطاقة ومطالبته بها دوريا مرة كل شهر في تاريخ معين ويقوم العميل بدفع ما عليه من مستحقات نتجت عن استخدام البطاقة بما لا يتجاوز تاريخ الاستحقاق الذي يحدده البنك المصدر ويمتد هذا التاريخ من شهر إلى حوالي شهرين في أقصى الحالات وذلك ابتداءا من تاريخ ثبوت الدين في ذمة حاملها بموجب استخدام البطاقة أو في بعض الأحيان الأخرى من تاريخ الإرسال البنكي

---

[1] -سميحة القيلوني، مرجع سابق، ص68 .

[2] -أحمد عبد الخالق " **البنوك والتجارة الإلكترونية، الجديد في أعمال المصارف من الوجهتين القانونية والاقتصادية**" الجزء الثاني، الجديد في التمويل المصرفي، لبنان ، 2002 ، ص490 .

[3] -عبد الفتاح البيومي الحجازي " **النظام القانوني لحماية التجارة الإلكترونية** " مرجع سابق، ص،414 .

المصدر لكشف الحساب، ومطالبة العميل بالسداد وتمثل هذه المدة فترة السماح التي يستفيد بها حامل البطاقة مجانا دون احتساب فوائد عليها ويتضح من هذا الأسلوب أنه لا يلزم أن يكون لحامل هذا النوع من البطاقات رصيد سابق باستخدام البطاقة لأنه يحصل عن كل استخدام على قروض بدون فوائد بقيمة مشترياته [1].

2-7البطاقات المدفوعة مسبقا (STOKED VALUE CARDS): وهي بطاقات تقوم على أساس إدخال أو تثبيت مبلغ محدد في البطاقة ويجري التخفيض التدريجي للمبلغ آليا كلما تم الصرف أو استعمال البطاقة، ومن أمثلة ذلك بطاقة النداء الهاتفية وبطاقة ركوب الجمهور [2] .

وتعرف كذلك على أنها " :تلك البطاقة التي تقوم على أساس تثبيت مبلغ محدد ويتم استخدامها بمعاملات لدى المحلات المختلفة وذلك بإدخالها في آلة قارئة لهذه البطاقات ويتم خصم قيمة المعاملة من القيمة المخزنة عليها مثل بطاقات التلفونات ووسائل النقل..... وبعض هذه البطاقات قد يكون محدود الاستخدام بعملية واحدة مثل البطاقات التي تستخدم لغرض خاص مثل بطاقة التليفون .وسبب الإصدارات المتزايدة والمتعاقبة لأنواع هذه البطاقات فإنه ليس من السهل التوصل لإحصاء دقيق لحجمها الحالي [3].

2-8بطاقات حسب معيار الخدمة المقدمة:

***بطاقة الائتلاف/ الائتمان (Affinity card)** :بطاقة مصممة خصيصا لجلب جماعات محددة إلى الائتمان لجمعيات أو روابط أو منظمات اجتماعية ،تشجع على استعمالها ومقابل تشجيع الأعضاء اقتناء هذا النوع من البطاقات فإن الجمعية تحصل على عمولة بنسبة مئوية من الدخل المتحقق من خلال استعمال البطاقة [4].

***بطاقات السماحات :المكافأة/ البطاقة ذات العلامة التجارية المزدوجة** :هي بطاقة بلاستيكية تصدرعن مصارف أو مؤسسات مالية باتحاد مع مؤسسات تجارية أو خدماتية إلى زبائنها أو زبائن مرتقبين لتشجيعهم على التعامل مع المصارف أو المؤسسات كما أنها تمنح للعملاء مكافأة مقابل استعمالها في حين تمنح البطاقة ذات العلامة التجارية المزدوجة نفس هذه السماحات، ولكنها تعرض من قبل

المصدر بالتعاون مع منشأة التجزئة يحقق المصدر من ذلك تخفيض تكاليف تسويق البطاقة وزيادة عدد حملتها في حين تستفيد الجهة المتعاملة معه من تثبيت اسمها على البطاقة كوسيلة ترويج.

---

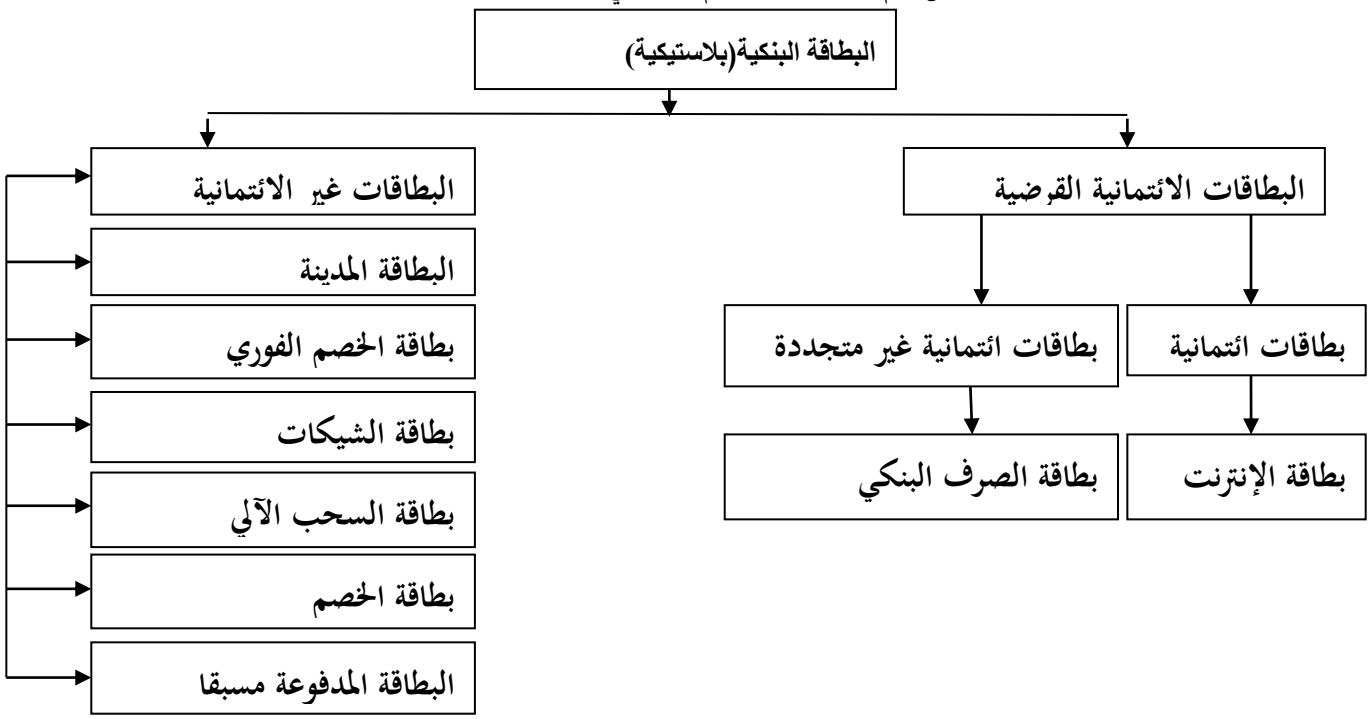
[1] -محمد شكرين "**بطاقة الائتمان في الجزائر** "مذكرة ماجستير، قسم علوم التسيير، فرع النقود والمالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 2005 ، ص64.

[2] -علي عبد الله شاهين " **نظم الدفع الإلكترونية**" مجلة جامعة الأزهر ، المجلد 12 ، العدد 01 ، غزة ، 2010 ، ص522 .

[3] -مركز إدارة البحوث والدراسات المالية والمصرفية ، مرجع سابق ، ص19

[4] -مركز إدارة البحوث والدراسات المالية والمصرفية ، مرجع سابق ، ص19

الشكل رقم :(04) التقسيم الأساسي للبطاقات البلاستيكية



المصدر: نواف عبد الله أحمد باتوباره " **أنواع بطاقات الائتمان وأشهر مصدرها** " مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد 06 ، العدد 04 ، الأردن، ديسمبر، ص47 .

يوضح هذا الشكل التقسيم الأساسي للبطاقات البنكية حيث تندرج منها نوعين من البطاقات الأولى تتمثل في البطاقات الإئتمانية و تضم بطاقات إئتمانية متجددة تحوي نوع واحد بطاقة الأنترنت وبطاقات إئتمانية غير متجددة تحوي كذلك نوع واحد فقط بطاقة الصرف البنكي والثانية البطاقات غير الإئتمانية والمتمثلة في البطاقة المدينة و بطاقة الخصم الفوري، بطاقة الشيكات، بطاقة السحب الآلي وبطاقة الخصم و كذلك البطاقة المدفوعة مسبقا[1].

انطلاقا من دراستنا حول البطاقات البنكية قمنا بتمييز أوجه التشابه والاختلاف بين هذه البطاقات من خلال الجهة المصدرة .حيث تختلف من حيث أطراف عقد البطاقة، يمكن أن يكون طرفان أو ثلاثة أطراف وتختلف كذلك في قبول بطاقة حيث يمكن أن تقبل بطاقة في المحل الذي أدرها فقط، ويمكن أن تقبل للشراء من جهات مختلفة تقبل التعامل بها. وتتشابه هذه البطاقات في وجود سقف ائتماني، وتكون أطراف تسديدها متشابهة.

وفي هذا الجدول سنوضح أهم أوجه التشابه والاختلاف بين البطاقات البنكية

.

[1] –مركز إدارة البحوث والدراسات المالية والمصرفية ، مرجع سابق ، ص19

جدول رقم(01): أوجه التشابه والاختلاف بين البطاقات البنكية

الجهة المصدرة	أوجه الاختلاف	أوجه التشابه
المحلات التجارية	**_أطراف عقد البطاقة اثنان: حامل البطاقة والمحل.** **_تقبل البطاقة في المحل الذي أصدرها فقط**	**_ وجود سقف ائتماني محدد**
المنظمات العالمية **المنشآت المالية والمصرفية**	**_أطراف عقد البطاقة ثلاثة: مصدرها، حاملها، التاجر** **_تستخدم في الشراء من جهات مختلفة تقبل التعامل بالبطاقة**	**_طرق التسديد متشابهة**

المصدر :إبراهيم بختي " **التجارة الإلكترونية** " ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2005 ،ص74.

و–مزايا ومخاطر البطاقات البنكية [1]:

***مزايا البطاقات البنكية :**

أكثر دقة من النقود الورقية.

عصرية و الكترونية و تتمتع برخصة نامية ، رقيقة و سرية الأستعمال.

- ✓ البطاقة مرتبطة بالنشاط البنكي.
- ✓ يتحصل حامل البطاقة لعمولات.
- ✓ الحصول لهامش ربح.
- ✓ رسملة منتجات و خدمات جديدة.
- ✓ تطوير النشاط التجار.
- ✓ تطوير الخدمات الممنوحة للزبائن.
- ✓ تحدد البطاقة بوضوح ودافع البيع.
- ✓ التحكم في النقاط التقنية.
- ✓ الحصول لهامش ربح.

***مخاطر البطاقات البنكية :**

- ✓ خسائر مالية معتبرة و سرية.
- ✓ عرض غير مقبول:

[1] –مزاري فاطمة الزهراء، رياسين سميرة،" نظام الدفع الالكتروني في الجزائر"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الليسانس ، تخصص مالية ،دفعة 2010،ص 90.

- ❖ في الداخل بسبب عدم الاقبال عل المشروع.
- ❖ في الخارج بسبب عدم التواصل مع الغير .

✓ كثرة المنتجات:

- ❖ المكلفين بالبيع لا يمكنهم معرفة المنتوج المباع.
- ❖ الزبائن لا يعرفون ماذا يشترون.

✓ معرضة للسرقة و الضياع.

3-بطاقات الائتمان

تتمثل بطاقة الائتمان بمستند يقدمه مصدره؛ لشخص معين ؛ يمكن لهذا الأخير من شراء السلع والخدمات ؛ بحيث يعود البائع على مصدر المستند ليستوفي منه الثمن ؛ كما يمكن استخدام بطاقة الائتمان بسحب النقود من البنوك؛ وعليه فسنتطرق في هذا المطلب إلى ثلاثة فروع تتضمن: تعريف بطاقة الائتمان ؛ونشأتها ؛ وأنواعها.

أ-تعريف بطاقة الائتمان

هي بطاقة تصدر بواسطة مؤسسة مالية باسم أحد الأشخاص وتقوم تلك البطاقة بوظيفتي الوفاء والائتمان ؛ أي أن حاملها يملك إمكانية تتبع سداد المبالغ التي استخدمها في الاعتماد المفتوح من جانب مصدر البطاقة.[1]

كما أن بعض الفقهاء قد عرف بطاقة الائتمان بأنها " بطاقة بلاستيكية أو ورقية مصنوعة من مادة يصعب العبث بها تصدرها جهة ما (بنك أو شركة استثمار) يذكر فيها اسم العميل الصادرة لصالحه ورقم حسابه حيث يملك الحامل تقديم تلك البطاقة للتاجر لتسديد ثمن مشترياته؛ حيث يقوم التاجر بتحصيل تلك القيمة من الجهة المصدرة التي تقوم بدورها باستيفاء تلك المبالغ من الحامل.[2]

ولبطاقة الائتمان عدة مصطلحات ؛ تدور في معنى واحد؛ منها : بطاقات الدفع البلاستيكية أو ما يعرف ببطاقة الاعتماد أو بطاقة الائتمان وهو الاسم الأكثر استخداما فهي تعطي المدين أجلا معينا للوفاء بالدين ؛ وبذلك نجد أن بطاقات الائتمان الصادرة عن البنوك والمؤسسات المالية تصلح لأن تكون أداة وفاء ؛ وذلك بخلاف البطاقات الصادرة عن محلات السلسلة التي تسمح للعميل بالشراء من أي فرع من فروعها باستخدام بطاقاتها التي تصدرها ؛ ومع ذلك فإننا لا نستطيع وصف بطاقة الائتمان بالنقود ؛ وذلك لأن النقود غير قابلة للرفض ؛ أما بطاقات الائتمان ؛ فربما تقبلها جهة ؛ وترفضها أخرى ؛ وفي نفس الإقليم حيث أن أمر قبولها اختياري؛ كما أن لها وقتا ومدة تكون سارية المفعول خلالها ؛ ثم تنتهي فعاليتها بانتهاء مدة سيرانها ؛ بل يمكن إيقافها عن العمل ؛ لسبب من الأسباب ولها سقف محدود لا يمكن تجاوزه.[3]

---

[1] -فايز نعيم رضوان ؛ بطاقات الوفاء ؛ دار النهضة العربية؛ القاهرة؛ جمهورية مصر العربية 1999-ص:08.

[2] -علي جمال الدين عوض؛ عمليات البنوك من الوجهة القانونية في قانون التجارة الجديدة وتشريعات البلاد العربية؛دار النهضة العربية ؛ القاهرة مصر؛ الطبعة الثالثة؛2000؛ص:577.

[3] -جلال عايد الشورة ؛ وسائل الدفع الالكترونية؛دار الثقافة للنشر والتوزيع ؛ عمان 2008؛الطبعة الأولى 2008؛ص:22-23.

ب–نشأة بطاقة الائتمان

بدأت تظهر بطاقة الائتمان منذ عام 1914 ؛ وكان ذلك عندما أصدرت بعض شركات البترول الأمريكية في الولايات المتحدة الأمريكية بطاقات لعملائها من أجل استخدامها في شراء بعض مشتقات البترول من المحطات التابعة لها ؛ وتتم تسوية هذه العمليات في نهاية كل مدة زمنية متفق عليها ؛ لكن النشأة الحقيقية لها كانت في عام 1950 ؛ إذ بدأت تظهر صور بطاقات الائتمان في صورة بطاقات المحلات التجارية ثم بعد ذلك في بطاقات السفر ؛ومن بعدها في بطاقات الترفيه Travel & Entertainment Card التي يطلق عليها اسم Carge Cards ؛ ثم بطاقات الائتمان Credit Cards . وعليه فإننا نجد بأن العلاقة في بطاقات المحلات التجارية ثنائية الأطراف ؛ إذ وجدت من أجل ضبط العمليات التجارية الخاصة بها مع عملائها ؛ إضافة إلى ربط الزبائن بمحلاتهم.

أما الأنواع الأخرى من البطاقات التي تصدر عن الشركات المالية التي تسمى ببطاقات السفر ؛ أو التي تصدر عن البنوك التجارية أو الشركات المالية ؛ والتي تسمى ببطاقات الائتمان؛ فهذه الأنواع من البطاقات تعد ربحية تقوم على علاقة ثلاثية (بنك منظمة) ؛ وحامل البطاقة والتجار [1]؛ وقد تجد أن البنوك تصدر أنواعا أخرى من البطاقات تختلف عن البطاقات الائتمان ؛كثل بطاقات المضمونة والبطاقات الخاصة التي ترتبط بالحساب مباشرة التي تمكن العميل من معرفة رصيده بالإضافة إلى البطاقات الذكية ؛ فإنها تحتوي على شريحة بها ذاكرة حاسوبية ؛ لتمكن هذه البطاقة من التعامل مع حاسوب البنك صاحب جهاز الصراف الآلي؛ ويوجد على هذه الشريحة كمية من النقود المخزنة بصورة الكترونية تمكن من استخدام هذه البطاقة في جميع الصرافات الآلية التي يتعامل معها البنك المصدر فيستطيع حامل البطاقة إجراء عدة عمليات ؛كالشراء أو السحب ...الخ؛ وبذلك تعتبر بطاقة الائتمان من أكثر البطاقات شهرة .

وقد بدأ ظهور مثل هذه البطاقات في الأردن في أوائل الثمانينيات عندما قام بنك البتراء بإصدار بطاقة ائتمانية أسماها بتراكارد ؛ وتلاه في ذلك بنك القاهرة عمان الذي أصدر بطاقة اسمها Cairo Card كما قامت المجموعة الوطنية السريعة للبطاقات باصدار بطاقة أردنية المنشأ تحمل اسم National Express وتمثل النشاط الأولي لبطاقات الائتمانات في الأردن. [2]

ج– أنواع بطاقات الائتمان

ج–1من حيث التعامل بها:

***بطاقات الخصم أو القيد المباشر أو الفوري:** يعد هذا النوع من أنواع البطاقات الائتمانية أداة وفاء لا يمنك اعتبارها بأي شكل من الأشكال أداة ائتمان ؛ لأنها لا تعطي العميل أجلا لفترة من الزمن[3] ؛ فمن الواجب على العميل حامل هذه البطاقة

[1] –فياض ملفي القضاة ؛ مسؤولية البنوك عن استخدام الكمبيوتر كوسيلة وفاء؛ بحث مقدم إلى مؤتمر القانون والكمبيوتر والإنترنت ؛ الذي نظمته كلية الشريعة الاسلامية والقانون في جامعة الامارات العربية المتحدة؛ دبي؛الفترة من 1–3/تموز/2000؛ص13–14.

[2] –جلال عايد الشورة ؛ وسائل الدفع الالكترونية ح مرجع سابق؛ص:26.

[3] –فياض القضاة؛مرجع سابق ؛ص:04.

أن يكون قد سبق له فتح حساب في هذا البنك مصدر البطاقة ويكون الحساب جاريا [1]؛ ومما يشترطه مصدر بطاقة البنك على العميل أن يكون رصيده في هذا البنك مساويا في حده الأدنى للحد الذي يريد حامل البطاقة الشراء به ؛ لهذا سميت بطاقة الخصم؛ لأن البنك يستطيع الخصم المباشر من حساب العميل الجاري المفتوح لديه ؛ فتكون بصورة قيود دفترية فيخصم البنك قيمة المشتريات التي تمت بواسطة البطاقة ؛ وعلى التاجر أن يقوم بتسليم حامل البطاقة في لحظة الشراء مستندات الشراء؛ ليقوم بالتوقيع على المستندات التي سلمت إليه وتمت تعبئتها ؛ وذلك من اجل أن يصرفها التاجر من بنك مصدر هذه البطاقة ؛ فيقع على عاتق حمل هذه البطاقة أن يظل حسابه الجاري مفتوحا لدى البنك (مصدر البطاقة) وبشكل دائم محافظا على الحد الأدنى المطلوب منه .

وقد تطورت العملية الكترونيا الآن بفضل أجهزة الربط الالكتروني في نقاط البيع والبنوك ح بحيث يقوم التاجر بتمرير البطاقة غير جهاز الكتروني في نقطة البيع ومن ثم يدخل قيمة العقد ؛ فيحصل اتصال الكتروني بموجبه تقييد العملية على الحساب البنكي الذي صدرت عنه البطاقة التي تعود لحاملها ؛ وبعد ذلك إضافة عمليات الإثبات يصدر إشعار بالعملية يتم توقيع صاحب البطاقة عليه ؛ فالفرق هنا أن هذه العملية كانت تحتاج إلى أن يقوم التاجر بتقديم كل أوراقه لتقييد المبلغ في حسابه ؛ أما الآن فبمجرد الحصول على الموافقة الكترونيا ؛ يتم قيد المبلغ من حساب صاحب البطاقة إلى حساب التاجر أو خلال مدة زمنية قصيرة في الغالب لا تتجاوز 48 ساعة .

وكذلك في حال عدم وجود رصيد في حساب صاحب البطاقة فالاتصال الالكتروني يتضمن عدم إعطاء الموافقة على العملية؛ وبغير ذلك فإن الشركة مصدرة البطاقة تضمن للتاجر سداد المبلغ في حال صدور الموافقة ؛ ولعل أشهر هذه البطاقات هي البطاقة الصادرة عن شركة فيزا العالمية تحت اسم "فيزا الكترون"؛ وهذا بالنتيجة يضعنا أمام المقاصة الالكترونية الفورية .[2]

***بطاقات الخصم الشهري أو القيد لأجل أو بطاقة الدين:**

في هذا النوع من بطاقات الائتمان قد تستخدم البطاقة كأداة وفاء؛ وائتمان في الوقت نفسه؛ فيقوم البنك باصدار مثل هذا النوع من البطاقات ؛ ولا يشترط على العميل صاحب الحساب الجاري أن يكون قد دفع في حسابه مبلغا في حده الأدنى مساويا للحد الأعلى للقيمة المسموح استخدام البطاقة بها ؛ أو بصورة حساب جار؛ كما هو الحال في النوع السابق وإنما قد تحدث المحاسبة بشكل شهري عن طريق إرسال كشف من البنك مصدر البطاقة لحامل هذه البطاقة ويحتوي على تفاصيل المبالغ المستحقة عليه نتيجة مشترياته وحصوله على المبلغ والخدمات من التجار ؛ أو من صاحب الخدمة ؛ كما ينظم ما تم سحبه من الصراف الآلي (السحب النقدي) ؛ أو من البنك وكل ذلك يجب أن لايتجاوز الحد الأقصى المسموح له باستخدامه وسحبه ببطاقته ؛ فيطلب من العميل تسديد هذه المبالغ خلال مدة لا تتراوح بين 25-40 يوما وإلا فإن البنك سوف يحمله فوائد تتراوح ما بين 1.5-1.75 % شهريا على المبالغ المحسوبة .

---

[1] -منصور علي محمد القضاة ؛ بطاقات الائتمان (الاعتماد) تطبيقاتها المصرفية؛رسالة دكتوراه؛ كلية الشريعة والدراسات الاسلامية؛ قسم الفقه؛ جامعة اليرموك؛ الأردن؛ عام 1998؛ص:37.

[2] -جلال عايد الشورة؛وسائل الدفع الالكترونية؛ مرجع سابق؛ ص:28-29-30.

لذلك نلاحظ أن الفترة الواقعة بين شراء السلعة أو الخدمات ؛ والسداد هي مدة ائتمان وهي خدمة يقدمها البنك للعملاء في صورة قرض دون فائدة ويعتبر ائتمانا قصير الأجل.[1]

***بطاقات الائتمان القرصية أو تسديد بالأقساط:**

إن هذا النوع من البطاقات يقوم على مبدأ عدم الدفع المسبق لمصدر هذه البطاقة ؛ شأنه شأن النوع الثاني من أنواع البطاقات ؛ إلا أن الاختلاف بينهما قد يكون في وقت دفع المستحقات ؛ أي أن على حامل البطاقة أن لا يدفع كل المستحقات في نهاية الشهر ؛ وإنما بشكل أقساط دورية متناسبة مع دخله الشهري وما تبقى على حامل البطاقة من مستحقات يعتبر قرضا بالاضافة إلى الفوائد المستحقة عليه ونسبة الفائدة تكون حسب ما تم بيانه في الأنواع الأخرى ؛ فيعتبر أداة وفاء وائتمان في الوقت نفسه .

وكما أنها تنشئ دينا متجددا باستمرار في ذمة حامل البطاقة ؛ فتكون ذمته مشغولة لمصدر البطاقة بقيمة ما تم سحبه أو شراؤه أو حصل عليه من خدمة بالإضافة إلى الفائدة المتفق عليها مخصوما منها ما تم دفعه في نهاية الشهر ؛ فيقوم حامل البطاقة بتسديد ما يتراكم في ذمته من أموال بشكل شهري وما يدفعه من أقساط شهرية هي لتغطية جزء من القرض والفوائد التراكمية المستحقة عليه ؛ مع العلم بأنه لا يستطيع سحب أو شراء أكثر من القيمة المسموح له بها في بطاقته حسب الاتفاق المبرم بين مصدر البطاقة وحاملها.[2]

ج-2أنواع بطاقات الائتمان من حيث المزايا التي تمنح لحاملها :

***البطاقات العادية أو الفضية :**

هذا النوع من بطاقات الائتمان يعطي لحاملها حدا من الائتمان منخفضا نسبيا ؛ فيمنح هذا النوع لمعظم العملاء عندما يتوافر الحد الأدنى من المتطلبات المطلوبة ؛ كما يوفر لحاملها القدرة على الشراء من التجار والسحب النقدي من البنوك وأجهزة الصراف الآلي .[3]

***البطاقات الذهبية :**

إن المنظمات راعية هذا النوع من البطاقات تعطي لحاملها حدا ماليا من الائتمان مثل فيزا ؛ كما أن البعض الأخر يعطي حاملها ائتمانا غير محدد بسقف American Exepress فهذا النوع يصدر للعملاء أصحاب الأموال ؛ فحامل هذا النوع من البطاقات تضاف إليه بعض المزايا الأخرى الممنوحة له مجانا مثل التأمين ضد الحوادث ويحصل على استثمارات طبية وقانونية مجانية ؛ كما يتم توصيل الرسائل إلى أنحاء العالم كلها والحجز في الفنادق وشركات الطيران وفي أغلب الأحيان تزيد رسوم الاشتراك على حامل هذه البطاقة عن حامل البطاقة الفضية .

وعادة يكون الائتمان المالي والتاريخ المالي لصاحب البطاقة معيارا لهما ومحددا في نوع البطاقة التي تصدر له[1].

---

[1] -جلال عايد الشورة ؛وسائل الدفع اللكترونية؛ص:30-31.

[2] -جلال عايد الشورة؛وسائل ادفع الالكترونية؛مرجع سابق؛ص:31.

[3] -عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان ؛ البطاقات البنكية الافتراضية والسحب المباشر من الرصيد؛بحث مقدم لمجمع الفقه الاسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الاسلامي بجدة؛ دورته العاشرة؛ دار النشر؛ جدة؛ المملكة العربية السعودية؛ الطبعة1؛ 1998؛ص:39.

ج-3أنواع بطاقات الائتمان من حيث الاستخدام :

***بطاقة الائتمان العادية :**

إن بطاقات الائتمان العاجية هي أكثر أنواع البطاقات استخداما ؛ فهي تستخدم في الشراء والحصول على الخدمات؛ وإمكانيتها في السحب النقدي من الصراف الآلي ؛ أو من البنوك التي تكون مشتركة في عضوية هذه البطاقة [2].

***بطاقة السحب النقدي الالكترونية :**

تستخدم بطاقة الصراف الآلي في عملية سحب النقود ؛ سواء كانت من أجهزة الصراف الالي المحلي أو الدولي ؛ أو الأجهزة التي تقرأ الأشرطة الممغنطة التي تحصل عليها البنوك من مصدر هذه البطاقة وتكون تلك البنوك مشتركة في عضوية هذه البطاقات ؛ ويوجد في الأردن اتفاقية بين بنوك الأسكان ؛ الاستثمار وآخرين دون عمولة إضافية للسحب النقدي (شبكة محلية) .

***البطاقات المحلية :**

إن هذا النوع من البطاقات لا يستخدم إلا داخل حدود إقليم البنك مصدر البطاقة وفي نفس عملة هذا الإقليم ؛ فإن مجال استخدام هذا النوع من البطاقات قليل جدا وفي حدود ضيقة ؛ لأنه لا يعطي حامله مميزات مثل النوع الاخر الذي يستخدم بنسبة كبيرة ويستخدم في جميع أنحاء العالم ويمكن سحب جميع العملات وسحبه من الصراف بالعملة التي يرغب بها حامل البطاقة.

ج-4أنواع بطاقات الائتمان من حيث الجهة المصدرة لها :

*أشهرها وأكثرها استعمالا Visa-Master Card [3] وتصدر هذه الأنواع من البطاقات من جميع بنوك العالم المشاركة في عضويتها فتصدر برعاية منظمات عالمية.

* American Expressهذا النوع من البطاقات يصدر من مؤسسة مالية واحدة ؛ وهي التي تشرف على عملية اصدارها ؛ وتعمل على تسوية عملياتها مع التجار ؛ كما أن هذه المؤسسة لا تمنح أية تراخيص اصدار البطاقات للبنوك أو المؤسسات المالية الأخرى ؛ فتستخدم هذه البطاقة من خلال فروعها ولكن يمكن تفويض البنك لسداد قيمتها مباشرة من حساب العميل .

*هناك بطاقات تصدر عن المؤسسات التجارية ؛ لتستخدم من قبل زبائنها في الشراء من فروعها ومؤسساتها ؛ فيتحقق ذلك عندما تملك تلك المؤسسات عدة مشاريع كبرى مثل محطات البنزين ؛ والفنادق ؛ والمطاعم ؛ والمولات الكبرى؛ فتقوم تلك المؤسسات بطرح بطاقات لتمكن زبائنها من الشراء وطلب الخدمات من أي نوع من الأنواع المستخدمة في فروعها وذلك للمحافظة على زبائنها ولتنظيم عمليات البيع؛ فيدفع الزبون إلى المؤسسة مباشرة أو بعد فترة من الزمن ؛

[1] -عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان؛ مرجع سابق ؛ص:37.

[2] -جلال عايد الشورة؛ وسائل الدفع الالكتروني؛ مرجع سابق ؛ص:32-33

[3] -محمود الكيلاني؛بطاقات الائتمان ؛ مجلة البنوكفي الأردن؛ العدد الأول؛ المجلد الواحد والعشرين؛ كانون الثاني؛شباط2002؛ص:37-38.

فتعطي هذه البطاقة حاملها ائتمانا ؛ وقد يحصل حاملها على مميزات أخرى كتخفيض ي الأسعار ؛ أو الاولوية في تقديم الخدمات لحاملها .

*Cheque Guarantee يسمى هذا النوع ببطاقات ضمان الشيك تصدرها البنوك لعملائها ؛ ليستخدمها حاملها عندما يسوي عمليات الشراء ويدفع المستحقات عليه ؛ بواسطة هذه الشيكات المسحوبة عن البنك مصدرها ؛ للتأكد من أن الشيك ستصرف قيمته في حالة تقديمه من حامله للبنك .[1]

ج-5أنواع بطاقات الائتمان من حيث نوع الضمان :

قد يطلب مصدر البطاقة سواء أكان بنكا ؛ أم مؤسسة مالية كبرى من عمليه أن يقدم ضمانا عينيا (جزئيا أو كليا)من عملائه أو شخصيا فيعتمد قبول هذا الضمان على ثقته بالعميل وملاءته المالية وتاريخه المالي مع البنك أو المؤسسة ؛ كطلب مصدر البطاقة من عملائه تقديم صورة حساب جار أو استثماري يحتفظ عليه مصدر البطاقة بصورة ضمان ؛ على أن لا تقل قيمة الضمان في حده الأدنى على الحد الأعلى للبطاقة .

د-المؤسسات العلمية التي تصدر البطاقات الائتمانية:

د-1مؤسسة فيزا العالمية visa international service association :

منظمة الفيزا ليست مؤسسة مصرفية، بل هي عبارة عن نادي مركزه لوس انجلس بولاية كاليفورنيا بالولايات المتحدة الأمريكية، يساعد هذا النادي البنوك الأعضاء فيه على إدارة خدماتهم، وتتكون إدارة هذه المنظمة ن ممثلي البنوك الترخيص للبطاقات الأعضاء المشتركين والمنضمين إليه، وهي صاحبة الترخيص للبطاقات المصرفية التي تحمل اسم (visa) ،وهي لا تقوم بإصدار تلك البطاقات بنفسها،بل هي ترخيص للبنوك الراغبة في اصدار البطاقة (فيزا) حسب الاتفاق المبرم بينها وبينهم، وتتميز بمرونة كافية بحيث تخضع البطاقات الصادرة منأعضاء المنظمة للأنظمة التي يضعها البنك المصدر لها ، ووفقا لما يتناسب مع متطلبات عملائه وأنظمته الداخلية، دون تدخل منظمة الفيزا، وتصدر عن هذه المنظمة ثلاثة أنواع من البطاقات هي[2]:

***بطاقة الفيزا الفضية**:وهي ذات حدود ائتمانية منخفضة نسبيا ، وتمنح لأغلب العملاء عند انطباق الحد الأدنى من المتطلبات عليهم ، وتوفر هذه البطاقة جميع أنواع الخدمات المتوافرة من قبل منظمة الفيزا كالسحب النقدي من البنوك، أو أجهزة الصرف الآلي ، أو الشراء من التجار...الخ.

***بطاقة الفيزا الذهبية**:وهي ذات حدود ائتمانية عالية،وتمنح للعملاء ذوي الكفاءة المالية العالمية وهي تمنح العملاء إضافة إلى خدمات المتوافرة للبطاقة السابقة :تأمينا على الحياة ، وخدمات أخرى دولية فريدة، كأولوية الحجز في مكاتب السفر والفنادق، والتأمين الصحي ، والخدمات القانونية.

***بطاقة فيزا الكترون**: وتستخدم في أجهزة الصرف الآلي الدولية ، أو في الأجهزة الطائرة للشريط المغناطيسي.

[1] -هدى غازي محمد عطا الله؛ الجوانب القانونية لبطاقات الائتمان ؛ رسالة ماجستير؛ الجامعة الأردنية؛ عمان-الأردن1997؛ص:28-29.

[2] - جلال عايد الشورة ؛ وسائل الدفع الالكتروني؛ مرجع سابق؛ص:35.

د-2 مؤسسة ماستر كارد master card international organization:

ومركز هذه المؤسسة سانت لويس بولاية نيويورك بولايات المتحدة الأمريكية ، وتصدر أنواع من البطاقات وهي:

*ماستر كارد الذهبية

*ماستر كارد لرجال الأعمال

*ماستر كارد العادية.

د-3مؤسسة أمريكان اكسبرس American Express

الأمريكيان اكسبرس هوبنك كبير ، وفي نفس الوقت هم مؤسسة مالية كبيرة تزاول الأنشطة المصرفية، وهي التي تصدر بطاقة الأمريكان اكسبرس العالمية وتشرف على اصدارها مباشرة دون أن تمنح تراخيص اصدار بطاقاتها لأي بنك أو مؤسسة مصرفية غيرها.

وتصدر الأمريكان اكسبرس ثلاثة أنواع من البطاقات تتناسب كل منها مع نوع العميل ، وحجم التسهيلات المقدمة له ، وهذه الأنواع هي[1] :

***مؤسسة الأمريكان اكسبرس الخضراء:** وتمنح لصغار أو توسطي الدخول.

***بطاقة الأمريكان اكسبرس الذهبية:** وتمنح لعملاء الذين يتمتعون بكفاءة مالية عالية ، وتتميز بكون تسهيلاتها المنوحة للعنيل غير محدودة بسقف ائتاني معين.

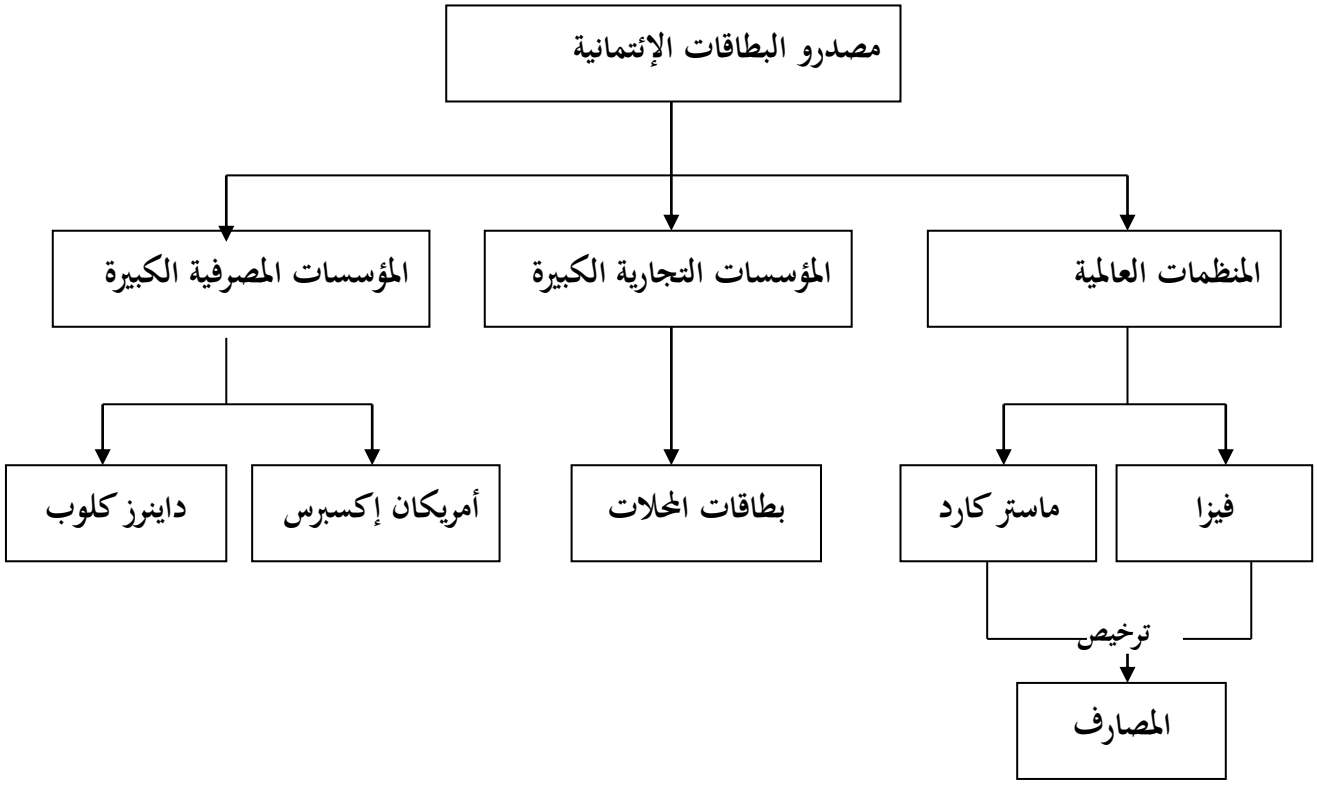
***بطاقة الأمريكان اكسبرس الماسية:** وهي في الغلب لايحملها إلا كبار التجار والأثرياء .

د-4مؤسسة داينرز كلوب:

والشكل التالي يلخص أهم مصدرو البطاقة الائتمانية :

[1] – إبراهيم بختي التجارة الالكترونية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2008،ص74.

الشكل رقم (05): مصدرو البطاقة الائتمانية



المصدر : إبراهيم بختي **التجارة الالكترونية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2008،ص74.

4- بطاقات الخصم[1]

هذه البطاقات هي تطوير لاستعمال الشبكات حيث تقوم الهيئة المصدرة للبطاقة بترصيد القيمة المسحوبة عليها مباشرة ولحظة القيام بالعملية من حساب حامل البطاقة ؛ وهي نتائج التطور الالكتروني في مجال المعلوماتية والاتصال وتتميز بقلة تكلفتها وعدم وجود خط إقراض ؛ وقد ظهرت وانتشرت مع بداية السبعينات في شمال الأمريكية .

وتعتمد هذه البطاقات أساسا على وجود أرصدة فعلية للعميل لدى البنك في شكل حسابات جارية يمكن الاعتماد عليها لمقابلة مسحوباته المتوقعة؛ وتحقق هذه البطاقات لحاملها مزايا التوفير والجهد ؛كما تعتبر أيضا مصدرا لزيادة إيرادات البنك .

وقد أثبتت تلك البطاقات سهولة ويسر في التعامل بل وجعلت العملاء يقدمون على ايداع نقودهم في تلك البنوك لأنها أي تلك البطاقات تضمن الحفاظ على النقود علاوة على سهولة سحبه دون عناء وفي أي لحظة دون تكبد عناء لحماية ومخاطر ذلك .[2]

وتخول لحاملها السداد مقابل السلع والخدمات حيث يتم تحويل ذلك المقابل من حساب العميل إلى حساب التاجر لذلك تعتمد هذه البطاقة على وجود أرصدة فعلية للعميل لدى البنك.

[1] -نضال سليم برهن "أحكام عقود التجارة الالكترونية ؛ دار الثقافة للنشر والتوزيع 2010؛ ص 122

[2] -نضال سليم برهن مرجع سابق ؛ ص 123

وذلك بتحويل ثمن ابضائع والخدمات من حساب العميل إلى حساب التاجر بطريقتين احداهما مباشرة والأخرى غير مباشرة :

*الطريقة الغير المباشرة :يقدم العميل بطاقته التي تحتوي على بياناته وبيانات البنك المصدر لها ؛ إلى التاجر الذي يدون بيانات مفصلة عن المشتري وبطاقته، ويوقع على فاتورة من عدة نسخ؛ ترسل نسخة إلى البنك لسداد قيمة المشتريات .

*الطريقة المباشرة : قيام العميل بتسليم بطاقته إلى محاسب المحل الذي يمرر البطاقة على جهاز للتأكد من وجود رصيد كاف لتسديد قيمة المشتريات .

ونجد أن هناك نوعين من بطاقات الصم وتتمثلان فيما يلي :[1]

-بطاقة الخصم الفوري : تستخدم كأداة وفاء فقط وبمقتضاها يحصل حاملها على احتياجاته من السلع ةالخدكات فور تقديمها ويتم الخصم من حساب العميل بطريقة فورية أو خلال أيام دون تقسيط المبلغ إلى فترات .

-بطاقة الخصم المؤهل : تستخدم كأداة ائتمان ألا أن فترة الائتمان لا تتعدى شهر ؛ ويستفيد العميل بفترة سماح بغض النظر عن تاريخ شرائه للسلعة أو الخدمة ودون تسجيل أية فوائد مدينة على حسابه غير أنه ملزم بتسديد رصيد الحساب الشهري بالكامل في نهاية الشهر .

[1] -يوسف حسن يوسف" البنوك الالكترونية"؛ الطبعة الأولى 2012 ؛ص23

المبحث الثاني:مكونات وسائل الدفع الإلكتروني ؛مزايا وعيوب

إن لوسائل الدفع أشكال عديدة ومتنوعة؛ وعادة ما تحدد لنا الأنظمة النقدية ماهية الوسائل التي يمكن اعتبارها كوسيلة دفع؛ ومن أهم وسائل الدفع التقليدية نجد: النقود؛ السفتجة؛ الشيك؛ السند لأمر؛ والتحويلات المصرفية التي هي كما يلي:

المطلب الأول:أهم المكونات الرئيسية للدفع الالكتروني:

الفرع الأول: النقود والسفتجة

1-النقود

ا-تعريف النقود:

لا يوجد تعريف محدد ودقيق للنقود؛ بل يوجد عدة تعار يف مختلفة وأهمها ما يلي:

*هي أداة تستخدم عادة كوسيلة تبادل وكمعيار للقيمة ويلقى قبولا عاما من الأفراد.[1]

*هي أي شيء يلقى قبولا عاما كوسيط للتبادل ويستخدم في نفس الوقت مقياسا للقيم ومستودعا لها.[2]

*هي عبارة عن وسيلة للتبادل ودفع أجال ومقياس للقيم ويستخدم كمستودع للقيمة؛ وهو أداة للقياس والمبادلة في العلاقات التجارية الخارجية والمدفوعات الدولية.[3]

ومن خلال ما سبق يمكن إعطاء تعريف شامل للنقود كما يلي :

*النقود هي الشيء الذي يلقى قبولا عاما في التبادل؛ وتستخدم وسيطا للتبادل ؛ومقياسا للقيم ومستودعا لها كما تستخدم كوسيلة للمدفوعات الآجلة واحتياطي لقروض البنك.[4]

ب-خصائص النقود:

هناك عدة خصائص يجب توافرها في النقود إذا ما أريد لها أن تكون نقودا جيدة أي تقوم بوظائفها خير قيام وتتمثل هذه الخصائص فيما يلي :[5]

*__القبول العام__:أي أن يقبل المجتمع النقود قبولا عاما.

*__الندرة النسبية__:أي أن يكون عرضها أقل من الطلب عليها.

*__الثبات النسبي في القيمة__:أي لا تتغير قيمتها بشكل سريع وحاد.

*__سهولة الحمل والنقل؛ انخفاض التكاليف__

*__استمرارية التعامل بها لفترة مقبولة ومناسبة.__

*__صعوبة التزوير.__

[1] -سمية فرقاني؛وسائل الدفع الحديثة كمدخل لعصرنة الخدمات المصرفية في البنوك؛ مذكرة ماستر؛كلية العلوم التجارية؛ جامعة المدية؛2013؛ص:52.

[2] -صحي تادريس قريصة؛النقود والبنوك؛دار النهضة العربية للطباعة والنشر؛ لبنان؛1984؛ص:21.

[3] -منهل مطر شوتر؛ النقود والبنوك؛ مرجع سابق؛ص:12.

[4] -مجدي محمد شهاب ؛ اقتصاديات النقود والمال؛ دار الجامعة الجديدة؛ مصر2002؛ص:09.

[5] -فليح حسن؛ النقودوالبنوك؛ الطبعة1؛جدار الكتاب العالمي للنشر والتوزيع؛الأردن؛2006؛ص:29.

بالإضافة إلى خصائص أخرى هي:[1]

-بأن وحدتها متجانسة بحيث تتساوى قيمة كل وحدة من العملة مع قيمة العملات الأخرى المماثلة لها.

- أنها قابلة للتجزئة دون تحمل أي تكاليف أو نقصان في قيمتها أو قوتها الشرائية.

ج- وظائف النقود:

يمكن جمع وظائف النقود إلى قسمين؛ الوظائف الأساسية والوظائف الثانوية.

من الوظائف الأساسية نجد هناك وظيفتين أساسيتين هما:

***النقود وسيلة للتبادل** : ارتبطت نشأة النقود بالحاجة إلى وسيط لتسهيل عملية التبادل ؛ ومن هنا فإن الوظيفة الأولى للنقود هي استخدامها كوسيط للمبادلات الاقتصادية.[2]

***النقود معيار للقيمة ووحدة تحاسب**:استخدام النقود في التداول يمكن الأفراد والجماعات من اعتمادها أساسا يتم بموجبه تحديد أثمان وقيم مختلف السلع والخدمات؛ وضمن هذه الوظيفة نفسها يمكن للنقود أن تكون أداة مناسبة للحساب فهي تسهل عملية المحاسبة للقيام بالأشياء المختلفة والمتباينة من حيث الحجم والكمية والقيمة والوزن.

بالإضافة إلى الوظيفتين الأساسيتان السابقتان هناك ثلاث وظائف أخرى للنقود وهي:

***النقود مستودع للقيمة**: إقبال الأفراد على حيازة النقود كمستودع للقيمة ينبع في كون النقود أصل سائل كامل السيولة يمكن استخدامه في شراء السلع والخدمات في أي وقت.

***النقود كمعيار للمدفوعات الآجلة**: عندما أصبح الإنتاج للسوق أدى التخصص وتقسيم العمل إلى كبر حجم الوحدات الإنتاجية ؛ ومنعا لتكديس المنتجات واستمرارية الإنتاج اقتضى النظام الاقتصادي تسويق المنتجات على أساس العقود؛ فالعقد في الوقت الحاضر على أساس أثمان معينة والتسليم يتم في وقت لاحق؛ لذلك كان لابد من معيار يتم على أساسه تحديد الأثمان وقد استطاعت النقود أن تقوم بهذا الدور.[3]

***النقد الاحتياطي لقروض البنوك**: إن وجود كمية من النقود في البنوك من شأنها تمكين البنوك من إقراض عملائها وتسيير عمليات الائتمان والإقراض فإذا كان لدى المتعاملين مع البنوك مبلغ من النقود فإنهم يستطيعون على أساس (سواء أودع في البنك أم لم يودع) أن ينالوا قرضا أو يفتح لهم اعتمادا.[4]

2-السفتجة:

السفتجة مثلها في ذلك السند لأمر فهي عبارة عن ورقة تجارية ولكنها تختلف عنها في بعض الأمور الأساسية فهي تظهر أشخاص ؛ في أن واحد وتسمح بإثبات قيمتين ماليتين في نفس الوقت وهي من جهة أخرى عبارة عن أمر بالدفع لصالح

---

[1] -ناظم محمد نوري الشمري؛النقود والمصارف؛مرجع سابق؛ص:40.

[2] -محمد عبد العزيزعجاميةمدحت محمد العقاد؛النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية؛دار النهضة العربية للطباعة والنشر؛لبنان؛1979؛ص:14.

[3] -أحمد أبو الفتوح الناقة؛نظرية النقود والبنوك والأسواق المالية؛مؤسسة شباب الجامعة ؛مصر؛1998؛ص:09.

[4] -مجدي محمد شهاب؛اقتصاديات النقود والمال؛ مرجع سابق،ص:08.

شخص معين ومن هذه النقطة بالذات يمكنها أن تتحول إلى وسيلة دفع,[1]

ا-**تعريف السفتجة:**تعرف السفتجة على أنها [2]"هي أمر مكتوب موجه من الشخص (الساحب) إلى شخص أخر (المسحوب عليه) بدفع مبلغ معين من النقود في تاريخ معين أو قابل للتعيين أو لدى الإطلاع لأمره أو لأمر شخص ثالث (المستفيد).

وعليه تفترض السفتجة وجود ثلاثة أشخاص هم:

*__الساحب__: وهو من يحرر الورقة ويصدر الأمر الذي تتضمنه؛

*__المسحوب عليه__:وهو من يصدر إليه هذا الأمر؛

*__المستفيد__:وهو من يصدر الأمر لصاحبه.

ب-الشروط الشكلية للسفتجة:

وحتى تكون هذه الورقة التجارية معترف بها لدى المؤسسات المالية لابد ان تحمل بعض المواصفات وتتمثل هذه المواصفات فيما يلي:

*لفظ كمبيالة مكتوبا على الصك وباللغة التي تكتب بها؛

*تاريخ إنشاء الكمبيالة ومكان إنشائها؛

*اسم من يلزمه الوفاء (المسحوب عليه)؛

*اسم من يجب الوفاء له أو لأمره؛

*ميعاد أمر غير معلق على شروط بوفاء مبلغ معين من النقود؛

*ميعاد الاستحقاق؛

*مكان الوفاء؛

*توقيع من إنشاء الكمبيالة (الساحب).

ويمكن لحامل السفتجة أن يحتفظ بها إلى غاية تاريخ الاستحقاق؛ أو يقوم بخصمها لدى البنك إذا احتاج إلى السيولة؛ يمكنه تسوية عمليات أخرى (تجارية أو ائتمانية) بواسطة وذلك عن طريق تظهيرها إلى الغير ؛ وإدخالها في التداول؛ وبهذا فهي تتحول من مجرد وسيلة قرض إلى وسيلة دفع.[3]

الفرع الثاني :السند لأمر والتحويل لأمر

السند لأمر هو أصلا ورقة تجارية ؛ تحرر بين شخصين لإثبات ذمة مالية واحدة؛ فهذا السند هو عبارة عن وثيقة يتعهد بواسطتها شخص معين بدفع مبلغ معين لشخص أخر في تاريخ لاحق هو تاريخ الاستحقاق.[4]

---

[1] -باصور محمد؛حمادوش سارة؛ عصرنة وسائل الدفع في البنوك التجارية؛مذكرة الماستر؛مرجع سابق؛2016-2017؛ص:57.

[2] -محمد أمين زوهيري؛واقع المصارفالجزائرية بتطبيق نظام الدفع الالكتروني؛مرجع سابق؛ص:03.

[3] -محمد شكرين؛ بطاقة الئتمان في الجزائر؛ مرجع سابق؛ص:11.

[4] -محمد أمين بن عزة؛ جليلةزوهيري؛واقع المصارف الجزائرية بتطبيق نظام الدفع الالكتروني؛مرجع سابق؛ص:03.

1-السند لأمر:

أ-تعريف السند لأمر:

يمكن تعريف السند لأمر على أنه "السند لأمر هو ورقة يتعهد بمقتضاها شخص يسمى المحرر بأن يدفع مبلغا معين من النقود لدى الاطلاع أو في تاريخ معين لشخص أخر هو المستفيد أو لإذنه (لأمره).[1]

ب-لشروط الشكلية للسند لأمر:

حتى يكون السند لأمر مقبولا ؛ لابد أن تتوفر فيه مجموعة من الشروط؛وعليه يجب أن يحتوي السند لأمر على ما يلي:[2]

*الوعد بالدفع في استحقاق معين؛

*النص بصراحة أن السند لأمر هو لأمر حتى لايكون هناك التباس بالوعد بالدفع ؛

*تحديد الاستحقاق؛

*تحديد محل الاستحقاق؛

*اسم الشخص المحرر له السند لأمر ؛

*التاريخ والمحل الذي يجب أن يحصل فيه؛

*توقيع الشخص الذي أصدر السند لأمر .

2-التحويل:

يعتبر التحويل ابسط العمليات التجارية ؛ فالبنك يتوسط من خلال تنفيذها بين طرفين (المحول والمحول له) ويقوم بتوصيل مبلغ من المال أودعه شخص في فرع البنك ؛ أو مراسلة (أي بنك أخر) في المكان المحول إليه.

ويمكن تعريف التحويل على أنه: التحويل هو عملية يقوم بها المصرف بأمر من عملية Donneur D'ordre Délégant كي يسحب مبلغا من حساب هذا العميل ويحوله إلى حساب أو إلى حساب شخص أخر Bénéficiaire Délégataire.[3] فالتحويل ألية لتحويل الأموال؛ وليس من الأوراق التجارية يسمح بتحويل الأموال دون حاجة إلى سحبها من الحساب وتسليمها إلى شخص أخر ؛ ويمكن أن يكون التحويل تلقائيا باتفاق بين البنك وصاحب الحساب وعادة ما يكون هذا في الحالات المتكرر أو الدوري كاجور العمال التي تحول إلى حساباتهم دوريا من حساب رب العمل؛ ويتميز بسهولة استخدامه؛ سرعة الدفع ؛ الأمن وقلة التكلفة.[4]

الفرع الثالث :الشيك

أول من استعمل الشيك هي إنجلترا ؛ في القرن الثامن عشر بعد أن طورت ما كان يستعمل من قبل مصارف البندقية وأمستردام؛ أن تحديد الشيك من الوجهة القانونية صعب ومتداخل في بعض؛ وان استطاع المشرع تحديد الشروط المطلوبة

---

[1] -مصطفى طه كمال؛ وائل أنور بندق؛ الأوراق التجارية؛دار الفكر الجامعي؛ مصر؛2007؛ص:277.

[2] - مصطفى طه كمال ،مرجع السابق؛ص:278.

[3] - مصطفى طه كمال،مرجع سابق؛ص:62.

[4] -أحمد دغيش؛الشيك وفق التعديلات الجديدة للقانون التجاري الجديد،ص:144.

لوضع شيك صحيح يمكن التعامل به ويمكن قبض قيمته ؛ كما أن المشرع ذلل الصعوبات التي تنشأ من تردد حامله لجهة خوفه من عدم تمكنه من قبض قيمته لذلك أمن له بعض الضمانات القانونية تمنع إصدار شيكات بدون رصيد حتى لا يتعرضا إلى عقوبات قاسية وفي بعض التشاريع إلى السجن .[1]

ويمكن تعريف الشيك على أنه "محرر مكتوب يتضمن أمرا صادرا من شخص هو الساحب (محرر الشيك)

إلى المسحوب عليه (البنك)بأن يدفع لشخص ثالث أو لأمره أو لحامل الشيك(المستفيد)مبلغا معينا لمجرد الاطلاع "[2].

أ–تعريف الشيك:

كما يعرف الشيك بأنه:" الشيك هو كتاب يطلب فيه عميل مصرف أو مؤسسة مماثلة من المصرف بموجب أمره أن يدفع مبلغا لشخص معين ".[3]

فهو رقة تأمر بالدفع الفوري لمستفيدها مبلغا يقع سحبه من وديعة المسحوب عليه في بنك معين؛ ويشترط وجود الشيك وجود حساب بنكي ؛ والشيك هو سند لأمر دون أجل يكتب صاحب الحساب" ادفعوا لأمر السيد فلان المبلغ التالي "؛ ويؤرخ ويمضى لهذا يكون الشيك قابلا للتظهير والتداول فبإمكان المستفيد أن يسلم الشيك إلى الشخص أخر ويوقع ظهر الشيك ويكتب نفس العبارة "ادفعوا لأمر السيد فلان "ويؤرخ ويمضى وهكذا يتداول الشيك من يد ويعطي هذا الطابع الشيك صيغة عمل أي وسيلة دفع وتداول .[4]

ب–أنواع الشيك:

الشيك من أشهر وسائل الدفع وأكثرها شيوعا؛ بل أننا نجد في الواقع العلمي وطبقا لما هو سائد عرفا في البيئة التجارية وما هو معروف لدى التجار؛ وجل المتعاملين الاقتصاديين أنه لا يوجد فعليا إلا وسيلة دفع أساسية إلا وهي الشيك أنواع عديدة نختصرها فيما يلي:

* **الشيك المسطر:**

يتميز بوضع خطين متوازيين على صدر الشيك؛ مما يترتب عليه امتناع البنك عن الوفاء بمبلغ الشيك إلى بنك ليتولى استيفاء المبلغ لحساب هذا العميل؛ والتسطير قد يكون عاما إذا ترك الفراغ بين الخطين على بياض دون كتابة أي كلمة ؛أو إذا كتب لفظ بنك من غير تعيين اسم بنك معين؛ وقد يكون التسطير خاصا متى كتب اسم بنك معين بين الخطين وعندئذ لايقوم البنك المسحوب عليه بدفع مبلغ الشيك إلا للبنك المذكور اسمه بين الخطين؛ عكس التسطير العام حيث يجوز تقديم الشيك لأي بنك لاستيفاء المبلغ.[5]

---

[1] –فريد الصلح؛موريس النصر؛المصرف والأعمال المصرفية؛الأهلية للنشر والتوزيع؛لبنان؛1989؛ص:39.

[2] –رضوان محمد العناني؛ مبادئ المحاسبة وتطبيقاتها؛ الطبعة1؛ دار صفاء للنشر والتوزيع؛الأردن؛2000؛ص:152.

[3] –مصطفى كمال طه؛ الأوراق التجارية والإفلاس؛ الدار الجامعية الجديدة للنشر؛ مصر؛1997؛ص:56.

[4] –فريد صالح؛موريس نصر؛مرجع سابق؛ص:40.

[5] –صلاح إلياس؛مستقبل وسائل الدفع التقليدية في ظل وجود الحديثة؛مداخلة ضمن الملتقى العلمي الدولي الرابع حول عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر؛2011/04/27/26؛ص:06.

***الشيك المعتمد:** هو الذي يطلب من المسحوب عليه اعتماده بناءا على طلب الساحب أو الحامل ؛ بحيث يترتب على هذا الاعتماد؛ تجميد مقابل الوفاء لصالح الحامل إلى غاية استيفاء قيمة الشيك ليصبح الوفاء بالشيك مؤكدا؛ وعليه يصبح المسحوب عليه المعني ملتزما أمام الحامل بالوفاء بقيمة الشيك حتى في حالة عدم وجود رصيد.[1]

***الشيك ألأذني:**

عبارة عن شيك لأمر أو إذن شخص معين يكتب هذا الشيك ادفعوا لأمر المستفيد أو تحت إذنه وهذا الشيك يمكن تظهيره لشخص أخر.[2]

***الشيك المقيد في الحساب:**

إذ ورد على هذا الشيك ما يفيد بأن قيمته (تقييد الحساب) أو في حكمه كان البنك ملزما بوفائه عن طريق تسويته في حساب المستفيد وامتنع عليه الوفاء بقيمته نقدا؛ فإن عليه تحمل نتيجة ما قد يقع من ضرر للساحب.[3]

***الشيك المؤشر:**

يختلف عن الشيك المعتمد في أن المقصود بالتأشير هو إمكان وجود مقابل الوفاء في تاريخ التأشير ولا يفيد تجميده مقابل الوفاء كالمعتمد بحيث يقوم المسحوب عليه بالتأشير على الشيك بناءا على طلب الساحب أو الحامل؛ مما يدل علو وجود مقابل الوفاء لحظة التأشير فقط دون أن يضمن البنك وجوده بعد ذلك.[4]

***شيك المسافرين (السياحي):**

مصدر استعمال هذا الشيك هو البلاد الأنجلوسكسونية إلا أن استعمالها قد شاع في جل بلدان العالم ويأتي من أجل حماية نقود السائح من خطر الضياع والسرقة؛ لهذا ابتكرت البنوك شيك المسافرين؛ حيث يستخدمه السائح بدلا من نقل نقوده معه؛ وكذلك لصرف قيمته في البلد المتجه إليه ومن أجل الحصول عليه يذهب المعني بالأمر إلى المصرف الذي يصدر مثل هذه الشيكات ويقوم بشراء عدد منها ؛

المطلب الثاني:مزايا إستخدام وسائل الدفع الالكترونية

تتميز وسائل الدفع الإلكترونية بالعديد من الإيجابيات والسلبيات نذكر منها ما يلي:

1-بالنسبة لحاملها: تحقق وسائل الدفع الإلكترونية لحاملها مزايا عديدة ؛ أهمها سهولة الاستخدام ؛ كما تمنحه الأمان بدل حمل النقود الورقية وتجنبه مخاطر السرقة والضياع ؛ كما أن لحاملها فرصة الحصول على الائتمان المجاني لفترة محددة ؛ كذلك تمكنه من إتمام صفقاته فوريا بمجرد ذكر رقم البطاقة.[5]

*تقلل الفواتير الإيصالات الورقية المختلفة وإشعارات الدفع والسحب .....الخ.

---

[1] -أحمد دغيش؛ الشيك وفق التعديلات الجديدة للقانون التجاري الجزائري؛ مجلة دفاتر في السياسة والقانون؛العدد ارابع؛ جامعة بشار؛2011؛ص:142.

[2] – محمد عبد الفتاح الصيرفي؛'دارة البنوك؛ الطبعة1؛ دار المناهج للنشر والتوزيع؛الأردن؛2006؛ص:172.

[3] -صلاح إلياس مستقبل ؛مستقبل وسائل الدفع التقليدية في ظل وجود الحديثة؛ مرجع سابق؛ص:06.

[4] -أحمد دغيش؛ الشيك وفق التعديلات الجديدة للقانون التجاري الجزائري؛ مرجع سابق؛ص:07.

[5] -منصوري الزين؛ وسائل الدفع وأنظمة الدفع والسداد الالكتروني الملتقى الدولي العلمي الرابع حول عصرنه نظام الدفع في البنوك الجزائرية؛خميس مليانه؛الجزائر؛2011؛ص:04.

*تمنح مستعمليها المرونة الكافية لأجل اختيار أفضل المصادر؛ حاجياته من السلع والخدمات من أي مكان في العالم وفي أي وقت.

*تمكنه من الحصول على بعض الخدمات بأسعار منخفضة كأسعار السكن في الفنادق العالمية ؛فضلا عن وجود الصورة الشخصية لحاملها في بعض أنواع البطاقات ح مما يمكنه من استخدامها كبطاقة لإثبات الهوية.

*تمثل مظهرا من مظاهر التقدم فهي تعطي لحاملها مكانة اجتماعية ووضع مميز ورضا نفسي وثقة الغير في معاملاته التي تتم باستخدامها.[1]

*بالإضافة إلى فرصة الحصول على القروض من البنك أو الشركة المصدرة.[2]

*إعطاء حق استخدام بطاقة ائتمانية مثلا لشخص أخر.

2-بالنسبة للتاجر:

ليس هناك أثر أمانا وأقوى ضمانا لحقوق البائع من البطاقات البنكية ووسائل الدفع بصفة عامة؛ ذلك أن الشركة المصدرة لها تضمن وصول حقوق البائعين إضافة إلى زيادة المبيعات إلى جانب أنها أزاحت عبئا على البائعين المتمثل في متابعة ديون الزبائن حيث أصبح يقع على عائق البنوك والشركات المصدرة.[3]

*تعد أقوى ضمان لحقوق البائع؛ تساهم في زيادة المبيعات كما أنها أزاحت عبئ متابعة ديون الزبائن طالما أن العبء يقع على عاتق المصرف والشركات المصدرة؛[4]

*تجنب التاجر الاحتفاظ بمبالغ مالية كبيرة في المحل وبالتالي تجنبه خطر التعرض للسرقة؛كما تجنبه التعامل أو قبول عملات قد تكون مزورة أوشيكات بدون رصيد؛

*تساعد على الرفع من رقم أعمال من خلال زيادة مبيعاته لأن حاملي البطاقات غالبا مايتوسعون في الاستهلاك؛ وذلك بالنظر إلى عدم التزامهم لاسداد الفوري.[5]

3-بالنسبة لمصدرها:

*تعتبر الفوائد والرسوم والغرامات من الأرباح التي تحققها المصارف والمؤسسات المالية فقد حقق "City Bank" أرباحا م حملة البطاقات إئتمانية عام 1991؛ بلغت 1مليار دولار.[6]

---

[1] -قصاب سعدية؛بودربالة فايزة؛ تقييم وسائل الدفع الالكترونية المزايا والمخاطر؛ الملتقى الدولي العلمي الرابع حول نظام الدفع في البنوك الجزائرية؛ خميس مليانة؛ الجزائر؛2011؛ص:05.

[2] -د.أبو بكر سالم؛قاجة آمنة؛قراءة في الأهمية الاقتصادية لوسائل الدفع الالكتروني؛مرجع سابق؛ص:50.

[3] -عبد الحميد برحومة؛صورية بوطرفة؛النقود الالكترونية والأساليب البنكية الحديثة في الدفع والتسديد مخاطرها وطرق حمايتها؛ الملتقى العلمي الرابع؛ عصرنه نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر ؛ عرض تجارب دولية ؛26/27/04/2011؛الجزائر؛ص:08.

[4] -منصوري الزين وسائل اوأنظمة الدفع والسداد الالكتروني؛ مرجع سابق؛ص:04.

[5] -قصاب سعدية ؛ بودربالة فايزة؛تقييم وسائل الدفع الالكترونية المزايا والمخاطر؛ مرجع سابق؛ص:04.

[6] -منصوري الزين مرجع سابق؛ص:04.

*تعتبر مصدرا مدرا للربح؛ من خلال مجموع مايحصل عليه المصرف من رسوم الاشتراك والفوائد على تسديد الدفع للعمليات؛ اضافة إلى العمولات المحصلة من التاجر والزبون حامل البطاقة؛ وكذلك الغرامات الناجمة عن تاخر الزبون عن السداد أو عن تضييعه للبطاقة.

*تحقيق عوائد جراء توظيف الودائع الجارية الخاصة بأصحاب البطاقات.

* تعتبر إشهارا للبنك؛لأنها تحمل اسم المصرف اينما استعملتها حاملها.[1]

*تبسيط عملية التسديد؛ فلا يتطلب الأمر سوى اعطاء الحاسب الآلي تعليمة الدفع؛ دون الحاجة لملىء الاستمارات واجراء الاستعلامات والتنقل إلى المصرف.

*تدني التكاليف والمصاريف الناجمة عن اصدار الشيكات ومعالجتها واعداد الكشوفات لتسوية حسابات الزبائن .....الخ إلى الحد الأدنى.

*القضاء على مشاكل الضياع والتاخير؛ تختصر في الجهد ووقت التسوية.

*الغاء الحدود الجغرافية والفواصل الزمنية؛ فتحويل النقود الالكترونية يمكن أن يتم في أي مكان وفي أي وقت؛ باعتبارها تعتمد على شبكة الانترنت.

4-بالنسبة للمجتمع:تعتبر وسائل الدفع الإلكترونية استثمار للشركات التي تصدرها وبالتالي يمكن للدولة التي تحتضن هذه الشركات أن تتقاسمها الأرباح؛بالإضافة إلى تخفيض نفقات البنك المركزي في طباعة النقود الورقية؛ كما أن الشركات المصدرة تكون بذلك قد اقتسمت مع البنك المركزي مسؤولية حماية النقود من التزوير.[2]

ويسلم البنك ما يقابله من النقود؛ ليقوم هذا الأخير بتزويد عمليه بشيكات مسحوبة على فروعه أو على مراسيمه من المصارف في الخارج؛ ليقوم السائح في بلده وقبل استلامه شيك المسافر بالتوقيع عليه أمام حضور موظف مختص ثم يقوم الموظف المختص هناك بمطابقة توقيعه الأول مع الثاني للتأكد من الهوية الحقيقية لحامل الشيك.[3]

[1] -قصاب سعدية ؛ مرجع سابق؛ ص:05.

[2] -الزين منصوري؛ مرجع سابق؛ص:04.

[3] -باصور محمد ؛حمادوش سارة؛ عصرنة وسائل الدفع في البنوك التجارية؛ مرجع سابق؛ص:61.

الشكل رقم (06) : نموذج الشيك

البنك الأهلي	المبلغ بالأرقام :...جنيه مصري
القاهرة في:.../../..	التاريخ:.....
ادفعوا لأمر:.....	(اسم المستفيد)
مبلغ:.....	(المبلغ بالحروف)
	توقيع الساحب

المصدر: أحمد محرز؛ **السندات التجارية؛ الكمبيالة؛ السند ألأذني** ..... النشر الذهبي؛ مصر؛ 1996؛ ص 231

المطلب الثاني : مخاطر وشروط إصدار وسائل الدفع الإلكتروني بين البنوك

الفرع الأول: مخاطر وسائل الدفع الإلكتروني

بالرغم من المزايا العديدة التي جاءت بها وسائل الدفع الإلكترونية إلا أنها أيضا أضافت مخاطر للمتعاملين بها تتمثل في:

1-**بالنسبة لحاملها**:

-من المخاطر الناجمة استخدام هذه الوسائل زيادة الاقتراض والانفاق؛ بما يتجاوز القدرة المالية ؛ وعدم سداد حامل البطاقة قيمتها في الوقت المحدد؛ يترتب عنه وضع اسمه في القائمة السوداء.

-تحمل عمولة جراء بعض العمليات كالسحب النقدي خاصة في الخارج؛ ويكون معلوما ولايمكن اخفاء الهوية أثناء عمليات الدفع.

2-بالنسبة للتاجر: إن مجرد حدوث بعض المخالفات من جانبه أو عدم التزامه بالشروط يجعل المصرف؛ يلغي التعامل معه ويضع اسمه في القائمة السوداء؛ وهو ما يعني تكبد التاجر صعوبات جمة في نشاطه التجاري.

3-بالنسبة لمصدرها: أهم خطر يواجه مصدريها هو مدى سداد حاملي البطاقات للديون المستحقة عليهم؛ وكذلك تحمل المصرف المصدر نفقات ضياعها.[1]

الفرع الثاني: شروط إصدار وسائل الدفع الالكترونية من قبل ابنوك

شروط حصول البنك على ترخيص لإصدار وسائل الدفع الالكترونية: من بين الشروط ما يلي :

-أن يستوفي البنك لضوابط الرقابة (معيار كفاية رأس المال؛ أسس التصنيف..)؛

-أن يتبع البنك مبادئ صارمة لإدارة مخاطر وسائل الدفع الالكتروني؛

-إفصاح البنك المرخص له على صفحة Web الخاصة به بما يفيد حصوله على ترخيص؛

[1] -منصوري الزين ؛ وسائل وأنظمة الدفع والسداد الالكتروني؛ مرجع سابق؛ص:04.

-أن يبين الشروط التي تم بمقتضاها إصدار هذه الوسائل ويشمل ذلك تحديد مسؤوليات كل من البنك والعميل؛

-أن يبين المبادئ المستخدمة من قبل البنك لإدارة مخاطر البطاقات مثلا[1].

[1] -نير وممدوح محمد الجنبيهي؛ النقود الالكترونية؛ دار الفكر الجامعي؛ الإسكندرية؛ مصر؛2005؛ص:37.

المبحث الثالث:أساسيات في نظم الدفع الالكترونية الحديثة في البنوك والمؤسسات المالية العالمية

يعود وجود نظم الدفع أساسا لدورها في القطاع المالي والمصرفي ، ولقد تغيرت نظم الدفع إلى درجة كبيرة في أعقاب الإصلاحات التي شهدها القطاع المالي العالمي ، أما عن تطورها فهي من من تطور النقود بصفة عامة ابتداء من النقود السلعية ، الورقية ،الكتابية ، الإئتمانية والإلكترونية ونقود الدولة كما جاء في العديد من أدبيات الكتب[1] .

ومن اجل تقليص المخاطر المالية وزيادة المصداقية والسرعة دفع بالسلطات النقدية للعمل على إنشاء نظم دفع قوية وفعالة لاستخدامها في إجراءات إتخاذ القرارات الخاصة بالسياسة النقدية وخدمات الدفع ،والذي يسهم في سرعة أداء الحكومة لعملها وتحويل أنشطتها الإقتصادية من الطرق التقليدية الورقية إلى أنشطة إلكترونية . وتوجد طرق خاصة وعديدة للدفع الإلكتروني تسمى أنظمة الدفع الإلكترونية

Systèmes de paiement Electronique(SPE) .فماهو مفهومها وماهي مكوناتها ؟ وماهي أنواعها ؟

المطلب الأول : مفاهيم أساسية حول نظام الدفع الإلكتروني .

على مر العصور والتطورات التي طرأت على الإلتزامات والمعاملات المالية فإن النقود تستحوذ على الحصة الأكبر في تسوية المعاملات وذلك رغم تنوع الأشكال التي إتخذتها ،لكن مع التطور الحاصل في القطاع المصرفي تراجع إستعمال النقود في شكلها السائل وظهور وسائل دفع أخرى .

الدفع مصطلح لعملية تحويل النقود بين المتعاملين الاقتصاديين ،كأن يكون مثلا بين التجار والمستهلك بخصوص تسديد قيمة الحاجات والسلع [2]. أما نظام الدفع الوطني فهو واحد من مكونات السياسة النقدية و المالية في البلد .

الفرع الأول : تعريف أنظمة الدفع الإلكترونية :

المقصود بالدفع الإلكتروني هو الوفاء بطريقة إلكترونية لأثمان السلع و الخدمات المتعاقد عليها باستخدام إحدى وسائل أو أدوات السداد أو الدفع الإلكتروني[3] .

و يمكن تعريف نظام الدفع، بأنه مجموعة التسويات لمجموعة من دوائر المتعاملين، وذالك من أجل تحويل قيم بين الطرفين على الأقل، وبأقل تكلفة، وبأقل المخاطر وفي وقت سريع في حدود ما تسمح به التكنولوجيا المتوفرة في وقت معين [4].

ويعرف نظام الدفع على أنه مجموعة الوسائل والإجراءات والقواعد الخاصة بعملية تحويل الأموال بين الأعضاء المشاركين داخل النظام (البنوك والمؤسسات المالية) ،وذلك وفقا لاتفاق مبرم بين كافة الأعضاء المشاركين بالنظام وبين مشغل النظام ،على أن تتم عملية إنتقال الأموال باستخدام بنية أساسية فنية وفقا لتقنيات متفق عليها [1].

---

1 –محمد الشايب ،أهمية تطوير وتشغيل أنظمة الدفع الإلكترونية الحديثة و المقاصة الالية لإنشاء بنية تحتية لنظام مصرفي ومالي إلكتروني بالجزائر، أطروحة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الإقتصادية ص،105

[2] –محمد الشايب ،مرجع سبق ذكره، ص 105.

[3]–أشرف حسن محمد جواد،**أنظمة الدفع الإلكترونية وطرق حمايتها** ، مجلة الدراسات المالية والمصرفية ،مجلة دورية تصدرعن الأكادمية العربية للعلوم المالية والمصرفية (مركز البحوث المالية والمصرفية)،عمان ، الأردن ، العدد2 ،المجلد 22، 2014 ، ص22.

[4] –جليد نور و نور الدين،احلال وسائل الدفع المصرفية التقليدية الاكترونية، رسالة ماجيستر،جامعة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر ،بسكرة، 2006 ، ص83

يعبر عن مجموعة المؤسسات والتنظيمات والقواعد والأدوات والقنوات التي تتم من خلالها عملية الدفع ما بين الوحدات الاقتصادية، ومنه فإن أنظمة الدفع لا يفرضها القانون بل تنتج عن مميزات ثقافية وتاريخية واجتماعية واقتصادية لأي بلد وكذا التطورات التكنولوجية فإن هذه المميزات تحدد أشكال وطرق استعمال وسائل الدفع[2].

كما تعرف نظم المدفوعات والتسوية Settlement and Payment Systems في التجارة الإلكترونية بأنها الدورة الإلكترونية المأمونة والسريعة لنقل الأموال من المشتري إلى البائع عبر المؤسسات المالية وبأقل تكلفة ممكنة .ويعتبر النظام المالي –البنوك والوسطاء والأسواق المالية غير المصرفية –بصفة عامة ، ونظام المدفوعات بصفة عامة بمثابة البنية الاساسية المالية لعالم الأعمال الحديث [3]. حيث إن كل المعاملات المالية والتجارية في مجال التجارة الإلكترونية يصعب دفعها نقدا .

تعرف كذلك أنظمة الدفع الإلكترونية على أنها : أنظمة الدفع التي تتم إلكترونيا بدلا من الورق (الكاش ونقدا ،الشيكات) يستطيع شخص مثلا أن يحاسب على فواتيره إلكترونيا أو يقوم بتحويل النقود إلكترونيا عبر حسابه البنكي الخاص . ويقصد بنظام الدفع بالمفهوم الواسع أليا العمل بين كل من المنشات الأعمال ، الحكومات ، المستهلكين والمؤسسات المالية الذي يتم من خلاله عمليات الدفع [4].

وبعبارة أخرى نظام الدفع هو : مجموعة أنظمة تحويل الأموال بين البنوك ، ويتضمن كذلك تداول الأموال. وذلك من خلال القيام بالوظائف الاساسية التالية : إرسال و إستقبال أوامر الدفع ، تحويل أوامر الدفع، المقاصة

في حالة الأرصدة الصافية و التسوية .

من خلال ما سبق يمكن القول أن نظم الدفع تشمل الأدوات التي تسهل تبادل الأصول والخدمات بين الوحدات الإقتصادية ، والهيكل المؤسسي والتنظيمي والإجراءات التشغيلية وشبكة الإتصال .ويتكون نظام الدفع : المؤسسات والوسطاء الماليون ، وسائل الدفع ، وإجراءات الدفع والتحصيل [5].

الفرع الثاني : خصائص أنظمة الدفع الإلكتروني :

إن آليات الدفع يجب أن تستجيب لعدة خصائص إذا أ رادت أن تلقى القبول العام من جهة وان يصادق عليها من جهة أخرى، وهذه الخصائص تنقسم إلى قسمين[6]:

1) **الخصائص التطبيقية** :أي من المنظور التطبيقي و تنقسم إلى:

أ- **خصائص الاستعمال** :وتتضمن ما يلي:

---

[1] –تقرير لجنة التسويات "cpss" ،**المبادئ الأساسية لنظم الدفع الهامة نظاميا** ،بنك التسويات الدولية ،جانفي 2001.

[2] –فريدة قلقول ،**أهمية أنظمة الدفع الإلكترونية في المصارف** ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية تخصص مالية وبنوك ، جامعة العربي بن مهيدب –أم بواقي ،ص32.

[3] –عبد الرحيم الشحات البحطيحي، المخاطر المالية في نظم المدفوعات في التجارة الإلكترونية كأحد التحديات التي تواجه النظم المصرفية ،مجلة جامعة الملك عبد العزيز ،الاقتصاد و الادارة ، المجلد21،العدد2008،2،ص.53 .

[4] –محمد نور صالح الجداية وسناء جودت خلف ،التجارة الإلكترونية ،الحامد للنشر و التوزيع ، عمان،الأردن،2009،ص.231.

[5] –محمد الشايب ، مرجع سابق .ص.106.

[6] –قريشي قاسم و شافعي احمد، **وسائل الدفع الالكترونية**، كلية العلوم الاقتصادية و تسيير والعلوم التجارية، رسالة ماستر، جامعة ابو بكر بلقايد،تلمسان، جوان 2014 ، ص.4.

ـ القبول :قبل جعل النظام حقيقة يجب ان تتمتع البنية التحتية بقبول واسع وهذا من اجل ضمان فعالية النظام وقابليته للحياة.

ـ تكلفة المعاملة :تكلفة استعمال آلية الدفع يجب أن تتناسب مع قيمة المعاملة في حد ذاتها وكلما اقتربت من الصغر كلما كان جيدا.

ـ المرونة :هذا يعني أن آليات الدفع يجب أن تكون بمقاييس تستجيب لمختلف الاحتياجات و ليست مرتبطة بموقع أو بنوع محدد من المعاملات .كما يجب أن تكون محررة من القيود و غير مستقلة عن حماية الأشخاص الطبيعيين.

ب- خصائص القبول :وتتضمن مايلي:

ـ إتاحة النظام :وهي خاصية يجب أن تكون موجودة في أي وقت و بطريقة غير متقطعة و خاصة في نطاق المعاملات الدولية.

ـ قابلية تقسيم الوحدات :يجب أن تتميز آليات الدفع بخاصية تقسيم الوحدات لكي توزع على الدفع في المعاملات حيث يرتبط تقسيم الوحدات بتكلفة المعاملة المقدرة سابقا، وقد اقترحت من اجل المعاملات ضعيفة القيمة.

ـسهولة الاستعمال :أن عملية الدفع يجب أن تكون سهلة التنفيذ وتعتبر هذه الخاصية مهمة لنجاح النظام لان الدفع يجب أن يكون سهل، سريع، و يمكن استعماله بالنسبة للمستهلك و التاجر.

2) **الخصائص التشريعية** :أي من وجهة نظر القانون وتتضمن الجانب الأمني و الجانب السري.

ـ الجانب الأمني :يقصد بالتأمين، تحقيق الحماية لمحتوى الرسائل أو البيانات ضد محاولات التغيير أو التعديل أو المحو خلال كافة مراحل التبادل و ضمان التحقق من شخصية كل من المرسل و المستقل.

وتعتبر هذه الخاصية الأكثر أهمية و التي يجب توفرها في نظام الدفع و يجب ان تتوفر ثلاث مميزا ت لنجاح هذا النظام وهي جودة النظام، عدم التراجع عن الدفع الحاصل و الثقة في الآليات المستعملة.

ـ الجانب السري :يقصد به اختفاء محتوى الرسائل والبيانات بطريقة مناسبة تمنع التعرف على محتوياتها خلال تحريرها أو حفظها أو تداولها [1].

المطلب الثاني :أهمية ووظيفة أنظمة الدفع الإلكتروني

الفرع الأول :أهمية نظام الدفع الإلكتروني :تعود أهمية نظام الدفع الإلكتروني في أداء العمليات الإقتصادية و التجارية و الإئتمانية بين الأفراد والمؤسسات ،ومختلف الهيئات الحكومية .وبالتالي فهو ضروري في عمل الاقتصاد الحقيقي وسير السوق

[1] –سعيدي يوسف، مصرني إيمان،معالجة **المعاملات المصرفية في ظل نظام الدفع الإلكتروني الحديث**، مذكرة لإستكمال متطلبات شهادة الماستر الأكاديمي، جامعة أحمد دراية،أدرار ،الجزائر ،ص.28.

المالي ، وكذلك في تنفيذ إجراءات السياسة المالية .ولم تكن عملية أنظمة الدفع الإلكترونية موضوعا يثير إهتمام البنوك المركزية ،حيث كان ينظر إليها على أنها نشاط ميكانيكي داخلي لا ينطوي على أية أسئلة حقيقية بشأن السياسة ،إلا أن هذا الموقف تغير فقد شهدت إقتصاديات السوق المتطورة خلال السنوات الماضية التغيرات التالية :

-زيادة كبيرة في العائد من أنظمة الدفع من حيث عدد الصفقات و الأهم من ذلك من حيث قيمة هذه التحويلات ،ولقد إنعكس هذا تحديدا في النمو السريع في نشاطات الأسواق المالية .

-التقدم التكنولوجي الكبير الذي نتج عنه إمكانية تحويل الأموال بسرعة أكبر من خلال أنظمة الدفع .

بالتالي يمكن القول أن هناك تفهما وإدراكا واسعين للدور المركزي الذي تلعبه أنظمة الدفع في أي اقتصاد سوق بإعتبارها [1]:

-عنصر حيوي في البنية التحتية المالية و المصرفية للإقتصاد .

-قناة ضرورية للإدارة الإقتصادية الفعالة ولا سيما من خلال السياسة النقدية .

-وسيلة لتحسين الكفاءة الإقتصادية .

يستمد هذا الدور أهميته من قدرة هذا النظام على أداء وظائفه بفعالية ،ومن بين الشروط التي يجب أن تستجيب لها أنظمة الدفع ضرورة أن تكون عملية ومتميزة بالبساطة وتلقى القبول لدى العملاء .وبالتالي فإن المهمة الأساسية لنظم الدفع هي تحقيق وضمان الإستقرار المالي القائم على مبدأي السلامة والكفاءة لأنظمة الدفع المختلفة ،بالإضافة إلى توفير خدمات و أنظمة دفع مناسبة تلبي إحتياجات مستخدميها ،مع التأكيد على ضرورة استمرار تلك الخدمات ،،وضمان إتاحتها على نحو يرضي كافة المستخدمين .وذلك من أجل دعم الاقتصاد ،و العمل على تقديم نظم الدفع كنموذج يحتذى به .

الفرع الثاني :وظيفة الدفع :

وهو عبارة عن عمليات تحويل للأموال مع عدم تجاوز سقف معين ،أي بقيم محددة ، وهذا التحويل يتم من الزبون إلى التاجر أو المورد مقابل قيم السلع المشتراة أو الخدمات المؤداة ، وهنا نميز بين [2]:

-**الدفع الجواري Paiement à Proximité** : حيث يكون كل من التاجر و الزبون حامل البطاقة في الموقع نفسه ووجها لوجه .

-**الدفع عن بعد Paiement à Distance**: ويتم فيه الدفع لقيم السلع و الخدمات التي تم إختيارها عن بعد (تمت رؤيتها في التلفاز ،المجلات ،الإشهار..) ويتم الدفع عن طريق الهاتف أو الرسائل أو قسيمات أو الأنترنيت ، وذلك بإعطاء الاسم و اللقب المدونات على البطاقة بالإضافة إلى رقم البطاقة وتاريخ نهاية الصلاحية .

-**الدفع الآلي Paiement Automatique** : وهو عبارة عن دفع مقابل مشتريات دون وجود التاجر حيث يتم التعامل مباشرة مع الآلة ،مثل الدفع في بعض محطات البنزين ، شراء تذاكر السفر بالطائرة أو القطار ...الخ

المطلب الثالث: أهداف ومزايا نظم الدفع الإلكتروني :

[1] -ديفيد شيبارد ، **انظمة المدفوعات** ،كتيبات حول البنوك المركزية ، منشورات مركزدراسات المصارف المركزية ، مصرف إنجلترا ، لندن ،جانفي ،2001،ص.7.

[2] -محمد شايب ، مرجع سابق ، ص.108.

الفرع الأول : أهداف نظم الدفع الإلكتروني :

من بين أهداف نظم الدفع الإلكترونية ما يلي :

-الفعالية في تحويل الأموال فيما بين البنوك و المؤسسات المالية .

-تقليص مخاطر الدفع إلى أدنى حد ، وسهولة إدارة الأموال .

-إتاحة الفرصة لتقديم خدمات جديدة في القطاع المصرفي المالي .

-تطوير منتجات ومشروعات تهدف إلى خلق قيمة مضافة للقطاع .

كما أن حصة المدفوعات الإلكترونية من الانفاق الإستهلاكي يمكنها أن تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي ،وهو المؤشر المعبر عن أداء الاقتصاد الوطني ، إلى جانب زيادة كفاءة الأداء الحكومي و الوساطة المالية و الشفافية .ولا ننس هنا الدور الكبير الذي تلعبه الحكومات في توفير البيئة الملائمة التي تساعد على تحقيق هذه المزايا بصورة متوافقة مع خططها الخاصة بالتنمية الاقتصادية ممثلة في البنك المركزي و السلطات النقدية .

الفرع الثاني :مزايا أنظمة الدفع الإلكترونية :

بدأت البنوك و المؤسسات المالية الانتقال إلى نظم المدفوعات الإلكترونية لتخفيف القيود الناجمة عن الدفع نقدا ،وتعزيز الكفاءة و الشفافية في عمليتها و الأمان و سهولة الإستخدام . ونتيجة لذلك إستفادت الحكومات من خلال تعزيز السيولة لديها [1]، وفتح نظامها المالي أمام أكبر عدد من سكانها . أما في الشركات فخفضت من تكاليف العمل ، في حين أوجدت وسائل أكثر أمانا و موثوقية لإجراء التعاملات المالية . ومن جهتهم يحصل المستهلكون على رؤية أوضح لمواردهم المالية ، بالإضافة إلى إستعادة الوقت و الجهد الضائع . ونشير كذلك إلى إن نظام الدفع الإلكتروني يساهم في تأمين عملية تحصيل الضرائب بدلا من الدفع النقدي و نقل الأموال التي تتعرض لمخاطر بالغة ومخاطر تزييف العملة . وكذلك انخفاض تكلفة الدفع الإلكتروني هو ميزة تنافسية إذا ما قورن مع الدفع التقليدي .

وبالتالي يمكن لأنظمة الدفع الإلكترونية أن تضع حدا لإقتصاديات الظل ودمجها في النظام المصرفي بما يعزز الشفافية ويزيد الثقة و المشاركة فيه . كما أن نظام المدفوعات الإلكترونية يساهم في سرعة دوران النقود في المجتمع ، والتي تنعكس في سرعة دوران عجلة الأعمال الاقتصادية بما يوجد المزيد من الوظائف ويزيد من معدلات نمو النتائج المحلي الإجمالي ، وذلك من خلال الحد من الفساد المالي بشتى أنواعه .

ونخلص إلى التأكيد على أن نظم الدفع الإلكترونية يمكن أن تخفض تكلفة المعاملة الواحدة ، وتشجع الإنفاق الاستهلاكي إلى جانب زيادة كفاءة الأداء الحكومي ، فضلا عن الفوائد التي يجنيها التجار و البنوط و المؤسسات المالية و الاقتصاد عموما .

[1]-محمد نور برهان وعز الدين خطاب،**التجارة الإلكترونية**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، بيروت، لبنان،2009،ص،33.

الفرع الثالث : أهمية توحيد أنظمة المدفوعات الدولية :

لتوضيح ذلك نأخذ **كمثال** : التجربة الأوروبية قامت بإنشاء نظام الدفع ،واختصاره SEPA . ثم إنشاؤه في 5ديسمبر 2007. وإن توحيد أنظمة المدفوعات يعتبر إحدى الأدوات التي يستخدمها المصرف المركزي الأوروبي في تنفيذ السياسة النقدية الموحدة لنظام اليورو ، فالبنك يستخدم عمليات السوق المفتوحة ، حيث ستكون هي الأداة الرئيسية للعمليات النقدية في الإتحاد الأوروبي ، بحيث توجه أسعار الفائدة وتوفر السيولة لنظام اليورو.

كما يستخدم التسهيلات الدائمة ،وهي التسهيلات التي تهدف إلى تحقيق الإستقرار الذاتي لمنطقة اليورو ،وتخفيف نقص السيولة أو عدم الإستقرار في أسعار الفائدة ، وتقسم هذه التسهيلات إلى "تسهيلات لومبارد "(وتستطيع البنوك من خلالها الحصول على سيولة بصورة فورية)،وتسهيلات الإيداع (وتقوم البنوك من خلالها بإيداع فوائضها في هذه الإيداعات بصورة فورية)، وهذه التسهيلات تلعب دورا قويا في الحد من تقلبات سعر الفائدة . ويأتي تشغيل نظام الدفع الدولي مع إرتفاع التداولات العالمية على العملات الأجنبية الأقوى كالدولار الأمريكي ، اليورو الأوروبي ، الجنيه الإسترليني ، وفقا لمنظمة التحويلات العالمية لبنوك SWIFT[1] .

مثلا : في التجربة الخليجية أعتبرت دول التعاون تهيئة البنى التحتية المتعلقة بنظم المدفوعات ونظم تسويتها اللازمة للعملة الموحدة أحد متطلبات قيام الإتحاد النقدي . حيث أن وجود عملة موحدة يتطلب وجود نظام مدفوعات موحد لتسوية المعاملات المالية التي تتم بهذا العملة بصفة أنية كما لو كانت تتم في بلد واحد . وبالتالي فإن نظام الدفع الدولي سيلعب دورا فعالا في مساندة الاقتصاد الحقيقي ، وتحسين إستراتيجية التوجه للخارج بالنسبة للشركات المحلية . ويكون التعامل وفقا لصيغة الترميز ، وبما يتوافق و الممارسات الدولية .

المطلب الرابع : أنواع أنظمة الدفع

تصنف أنظمة الدفع بالإرتكاز على عدة خصائص كطبيعة الأموال المتداولة (نقود أو أوراق مالية)، الأطراف المشاركة في الصفقة وطريقة التسوية أو التسديد ،فقديما كانت أنظمة الدفع نقدية و وطنية فقط ، أما حاليا فقد تجاوزت صفة الإقليمية نتيجة للتكتلات الإقتصادية و السياسية بين الدول وتوحيد العملات النقدية ، الأمر الذي فتح المجال لظهور أنظمة الدفع الفدرالية ودفع بالمختصين لإبتكار أنظمة دفع عالمية تقوم لإتمام عمليات الدفع على المستوى الدولي وهو ما يعرف بأنظمة المقاصة والتسوية لعمليات الصرف .

الفرع الأول : أنظمة الدفع الوطنية : يمكن تقسيمها لعدة أنواع :

1-نظام الدفع ذو النوع RTGS: ضمن البروتوكول (Real-Time Gross Settlement) تتم عملية التسديد (التسوية) بإستمرار ،فكل أوامر الدفع تعالج الواحد تلو الأخر بصفة فردية (Gross-Brut) دون مقاصة ، إذ تنفذ الأوامر لحظة كون الرصيد المشارك كاف القيمة بالعملة المركزية ، وكون أوامر الدفع غير قابلة للإلغاء من قبل المرسل أو البنك المركزي وتنفذ لحظة وصولها (Real-Time) فيجب توفر سيولة كافية بحساب المشارك معطى الأمر

[1] -محمدالشايب ، مرجع سابق ،ص.109.

وإلا فسيدرج أمر دفعه ضمن "صف الإنتظار"إلى غاية إقراض حسابه بسيولة إضافية تمكنه من تنفيذ أمر الدفع ،وعكس ذلك يؤدي لإلغاء تنفيذه نهاية اليوم ، كل أوامر دفع لمشارك ما تعالج حسب ترتيب إرسالها وفق مبدأ FIFO ، فوجود أمر دفع ضمن صف الإنتظار يمنع تنفيذ أوامر الدفع التي تليها حتى وإن كانت مبالغها أقل من قيمة الرصيد المتوفر بالحساب .

2-نظام الدفع ذو النوع NET أو DNS(Defered Net Settlement System): ترسل أوامر الدفع في النظام ذو النوع NET إلى مركز المقاصة طوال اليوم (حصة المقاصة) لكن التسديد لا يتم إلا في نهاية اليوم أي عند نهاية حصة المقاصة ، ويتم تسديد أوامر الدفع لدى بنك التسوية على مرحلتين:

-المرحلة الأولى :يقوم مركز المقاصة بحساب "الأرصدة ما بين البنوك " les soldes interbancaire" المتمثل في الفرق بين التحويلات والتحصيلات لكل بنك وإبلاغه لأعضاء النظام وللبنك المركزي .

-المرحلة الثانية:تتم عملية خصم / إقراض بالعملة المركزية لحساب كل عضو في غرفة المقاصة لتسوية وضعيتهم أمام البنك المركزي (هذه المرحلة متخصصة لأعضاء غرفة المقاصة فقط)[1].

3-نظام الدفع المختلط ذو النوع CNS:

نظام الدفع ذو النوع CNS(Continous Net Settlement) هي أنظمة دفع مختلطة (hybride) تجمع بين خصائص أنظمة الدفع RTGS وأنظمة الدفع NET إذ يقوم على مبدأ عدم قابلية إلغاء أوامر الدفع بالعملة المركزية كما في أنظمة RTGS ومبدأ المقاصة كما في أنظمة NET ، إذن فنظام CNS من النوع NET Real time أي أن أوامر الدفع التي تصل النظام تنفذ لحظة وصولها بعد القيام بعملية المقاصة عند دخول أمر دفع جديد (عدة مرات في اليوم عكس أنظمة NET التي تستعمل فيها تقنية المقاصة مرة واحدة نهاية اليوم ،وهو مخصص مدفوعات بين البنوك (قيمة المبلغ غير مشروطة) ومدفوعات الزبائن الكبيرة المبلغ.

4-مقارنة مزايا أنظمة NETو أنظمة RGTS :

إن معالجة أوامر الدفع ضمن أنظمة NET لا تتم إلا في نهاية اليوم ، فالخطر ناتج عن طول فترة عملية التسوية (الفترة الفاصلة بين خصم المبلغ من رصيد بنك مرسل الأمر (الدافع) عن إقراض رصيد البنك المستفيد) ،فتكاليف الصفقة ضعيفة لوجود أخطار وطول فترة الدفع ، فهذه الأنظمة ملائمة لتسديد المدفوعات ذات المبالغ الصغيرة التي تكون فيها مدة وأمان الصفقة أقل أهمية من تكلفتها ، في حين فإن عملية الخصم /القرض ضمن أنظمة RTGS تتم في نفس اللحظة ما يسمح بالتخلص من خطر عدم الدفع ، إلا أن تكاليفها مرتفعة لتخصيص هذه الأنظمة لأموال كبيرة لمواجهة إحتياجات السيولة (الدفع الفوري)، فهي ملائمة لتسديد المدفوعات ذات المبالغ الكبيرة التي تتطلب تسوية سريعة تكون فيها تكاليف الصفقة (العمولات)أقل أهمية من سرعة عملية الدفع [2].

[1] - بودور عصام ، **تسيير الأخطار المالية لأنظمة الدفع –حالة الجزائر** ، كلية العلوم الاقتصادية جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة ،عدد 46 ديسمبر 2016 ب،ص88.

[2] - بودور عصام ،مرجع سابق ،ص. 89.

الفرع الثاني : الأنظمة الدفع الفدرالية :

إن تبني الدول لعملة نقدية موحدة وإنشاءها لأنظمة دفع فدرالية مشتركة يعمل على التخلص من خطر الصرف ، يساهم في التخلص من خطر الصرف ،يساهم في التخلص من الضرائب المحسوبة على المبادلات التجارية ويعمل على تسريع وأمان عملية الدفع ، حيث تتشكل هذه الأنظمة من أنظمة الدفع الوطنية للدول المكونة للفدرالية إذ تستدعي معالجة أوامر الدفع المتبادلة بينها تدخل بنك وسيط مركزي لجميع البنوك المركزية المشكلة لنظام الدفع الفدرالي . وأهم أنظمة الدفع الفدرالية المتواجدة حاليا هي :

1-أنظمة الدفع الأوروبية : المتمثلة في نظام Terget ،Euro 1، Step ، Tipanet، و Eurogiro.

2-أنظمة الدفع الأمريكية : المتمثلة في نظام Fedwire، NSS،CHIPS، ACH، نظام مقاصة الشيكات و شبكة البطاقات الذكية .

الفرع الثالث :أنظمة تسوية (تسديد)-تسليم الأوراق المالية -les systèmes de réglement livraison des titre(DVP)or Securities Settlemont Systems (sss):تعرف

أنظمة تسديد تسليم الأوراق المالية على أنها أنظمة تقوم بتنفيذ الصفقات بين مشتري و بائع الورقة المالية و تعمل على ضمان تحصيل المشتري للورقة المالية و حصول البائع على الأموال .

إن العمليات على الأوراق المالية في كل صفة تمر بمرحلتين و هما تسليم (تحصيل) الورقة المالية من جهة و الدفع النقدي من جهة أخرى ، فإتمام هذا النوع من العمليات يتطلب تدخل و اتصال نظامين المقاصة و التسديد يتمثلان في نظام للأوراق المالية و نظام نقدي ، إذ تقوم هذه الأنظمة بتغطية طرفي الصفقة أي التسليم (Delivery) مقابل (Versusالدفع (Payment) و ضمان الإتصال و تسوية الصفقة .

نتيجة للعولمة ، إستحداث أوراق مالية ، التكتلات و الإندماجات بين الدول و طرح عملات نقدية موحدة خلقت إحتياجات جديدة للمستثمرين نتيجة تمكنهم من دخول أسواق أجنبية جديدة ، إلا أن الصفقات المالية الدولية تكلف عادة أكثر من الصفقات المحلية ، لدي فالمستثمرين الدوليين في بحث دائم عن حلول (إبتكار أنظمة دفع أقل كلفة دون التأثير على أمان و سرعة معالجة المدفوعات (من خلال التمركز و التكتل بين أنظمة الدفع) . و نشير إلى أن تسوية العمليات على الأوراق المالية (السندات و الأسهم) لا تتطلب الأنظمة دفع وطنية فحسب و إنما المؤسسات الإحتفاظ الوطنية بالأوراق المالية CSD (Security Depository Central) و مؤسسات الإحتفاظ الدولية بالأوراق المالية ICSD (Central Security Depository International) أو خدمات المحتن العالمي Global Custodianالتي تضمن الإتصال بين الأنظمة الوطنية و تسهيل تسيير المحافظ المالية و معالجة الصفقات الدولية . إذن فحسب نوع الصفقة المعالجة نميز بين أنظمة تسديد –تسليم الاوراق المالية المحلية (الوطنية) أو الفدرالية (الدولية) [1].

[1]- بودور عصام ، **مرجع سابق** ،ص.89.

الفرع الرابع :أنظمة مقاصة وتسوية عمليات الصرف Continous Linked Settlement (CLS):

من خصائص سوق الصرف هو تبادل العملات على أساس ثنائي (عملة مقابل أخرى) بصفة غير متزامنة (ليس في نفس الوقت) ينتج عنها خطر عدم السداد ، فقد صممت هذه الأنظمة لتسديد وتسوية صرف العملات النقدية من أجل دفع عملة نقدية مقابل عملة نقدية أخرى وكذا التخلص من خطر تبادل العملات ، أي خطر الصرف أو ما يعرف بخطر هرستات Herstatt Risk.

وللحد من هذا الخطر ، تنص توصيات تقرير Allsoppعلى وضع ميكانيزمات تضمن التزامن و الإرتباط بين طرفي عملية الصرف (أي إرتباط أنظمة الدفع) وإستلهامها من طريقة معالجة الأصول المالية ضمن أنظمة (DVP) ، فقدتم الإتفاق على إنشاء أنظمة دفع من نوع "الدفع مقابل الدفع " pvp (payment versus payment) بهدف ضمان تسديد الطرف لإلتزاماته إلا إذا إستلم أمواله أيضا وفقط ، وقد تم الإتفاق على إطلاق مشروع نظام الدفع CLS م طرف مجموعة الدول العشرين[1] .

[1] –بودور عصام ، **مرجع سابق** ،ص.90.

خلاصة الفصل الأول:

و منه نستخلص أن نظام الدفع هو مجموعة من التنظيمات والقواعد والوسائل والقنوات التي تتم من خلالها عملية الدفع وقد مرت أنظمة الدفع بأشكال متعددة ظهر استعمالها في صورتها المتداولة بأنواع مختلفة سواء المعدنية أو الورقية ومع ظهور البنوك ساهم في تعدد وسائل الدفع حيث ظهر منها الشيك,السند لأمر السفتجة والتحويلات البسيط للأموال وقد حققت وسائل الدفع التقليدية في هذه المرحلة نجاحا وقبولا عاما لدى المجتمع لكن الوتيرة التي تعتمد عليها المبادلات التجارية كشف عن نقائص لهذه الوسائل ولعلّ من أبرزها ارتفاع تكاليف معالجتها، فأصبحت هذه الوسائل والنظم عبئا ثقيلا على البنوك لاعتمادها بدرجة كبيرة على الاستخدام الورقي والبشري، وتستغرق وقتا طويلا في تسوية المعاملات المالية والتجارية لكن مع التطور التكنولوجي وظهور شبكة الانترنت حيث أفرزت هذه الأخيرة نوع جديد من التجارة الإلكترونية، أصبح الدفع الإلكتروني فيها يمثل حجر الزاوية لنجاح وتطور هذا النوع من التجارة ويعتبر الحل البديل، حيث سمحت وسائل الدفع الالكترونية باختصار للوقت في تداولها ومعالجتها والتقليل من الإفراط في الاستخدام الورقي والبشري الذي كان مخصصا لها لذلك سعت المصارف للتكيف والتعامل مع هذه المستجدات المصرفية الإلكترونية بكل فعالية وانفتاح وكفاءة لأن التطورات التكنولوجية المتسارعة التي يجري فيها الانتقال من اقتصاد الموجودات إلى اقتصاد المعلومات والأرقام ومن الخدمات المصرفية التقليدية إلى الخدمات المصرفية الإلكترونية بات أمرا مسلما به فتم استحداث وسائل ونظم دفع الكترونية ذات القبول الواسع عالميا تعد أكثر ملائمة لطبيعة ومتطلبات هذه المستجدات المالية وقد اتخذت وسائل الدفع الإلكترونية بدورها عدة أشكال متعددة منه البطاقات البنكية، الشيكات الإلكترونية، النقود الإلكترونية والمحافظ الإلكترونية.

ومن هنا سنتطرق في الفصل الموالي إلى واقع الأنظمة الخاصة لوسائل الدفع الإلكتروني وكيفية التعامل بها في البنوك الجزائرية و حمايتها من الغش.

الفصل الثاني

واقع أنظمة الأمان الخاصة

في الجزائر

تمهيد الفصل الثاني :

لقد تم إستحداث وسائل دفع جديدة سميت بوسائل الدفع إلكترونية تكون ملائمة لطبيعة ومتطلبات التجارة الإلكترونية ، و أصبح بإمكان العميل الإستفادة من الخدمات المصرفية و المالية كسداد فواتير السلع والخدمات عن طريق الإتصال الإلكتروني ، وذلك في إطار أنظمة معلوماتية تسمى نظم الدفع الإلكترونية.

ومن المعلوم أن الإسراع بتطبيق النظم الحديثة أمر مهم ،ولكن المخاطرة أمر وارد الحدوث جدا ، ويقدم هذا الفصل لمحة عامة عن مختلف أنظمة الدفع والمقاصة الإلكترونية وعمليات التسوية المستخدمة في المدفوعات المختلفة للبيع بالتجزئة والمدفوعات الكبرى ، مدعمة بأشكال ورسوم بيانية تعكس التدفق العام للمعاملات و المشاركين في كثير من الحالات ، وأطراف ثالثة أخرى قد تسهل وظائف المتعاملين الإقتصاديين .

لذلك سيتم التطرق بداية إلى بعض المفاهيم الأساسية في نظم المدفوعات الإلكترونية الحديثة في المبحث الأول ، ثم سنذكر مختلف الأنواع و الأساليب الدفع النقدي و المالي الإلكترونية في البنوك و المؤسسات المالية في المبحث الثاني ، وسنخصص مبحثا ثالثا لأدوات و طرق الحماية لنظام الدفع الإلكتروني ،

وعليه سنعالج هذا الفصل في ثلاث مباحث :

المبحث الأول : أشكال و أساليب أنظمة الدفع في البنوك و المؤسسات المالية

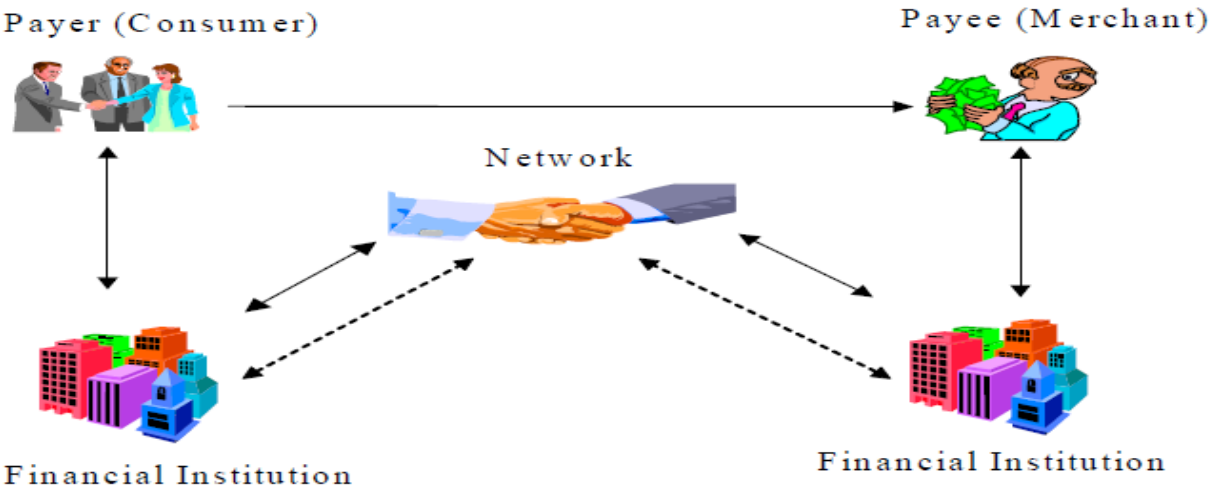
هناك العديد من التقسيمات في أنظمة الدفع ، لذا يتضح لنا أن هناك العديد من أنظمة الدفع وذلك حسب إقتصاديات أي دولة وتطورها [1].

المطلب الأول : أشكال أنظمة الدفع في البنوك و المؤسسات المالية

الفرع الأول : عملية الدفع النقدي و المالي

إن الرسم البياني الموالي يعكس التدفق العام للمعاملات النقدية والسلعية والمشاركين في كثير من الحالات ، وأطراف ثالثة أخرى قد تسهل وظائف المعالجة الواحدة أو أكثر في عملية الدفع .

الشكل رقم (07) :العناصر المشتركة لعملية الدفع



source :Federal financial Institutions Examination Counci,**Retail Payment Systems**, Examination handbook, RPS, March 2004,p.5.

مهما كانت وسيلة الدفع فلابد من إشراك أربعة أطراف مشتركة لإتمام عملية الدفع .والشكل أعلاه يعرض المقاصة و التسوية للمدفوعات بخصوص عملية الدفع بالتجزئة . في حين يظهر المخطط أن تدفق المعلومات بخطوط كنصلة و البيانات بخطوط متقطعة تمثل تدفق الأموال .

في البداية الدافع الإلكتروني هو الزبون ،وعادة المستهلك هو البادئ (payer) في مدفوعات التجزئة مقابل الحصول على السلع أو الخدمات ، ويظهر ذلك في الجزء العلوي الأيسر من زاوية الرسم .أما المستفيد من الدفع وعادة ما يكون التاجر أو البائع أو ما يسمى كذلك المستفيد (payee) ، هو في الزاوية اليمنى العليا من المخطط ،وهو الذي يستلم النقود إلكترونيا مقابل تقديمه للسلع والخدمات ،والجزء السفلي من النموذج يمثل العلاقة بين المستهلك والتاجر لمواردها المالية في المؤسسة .

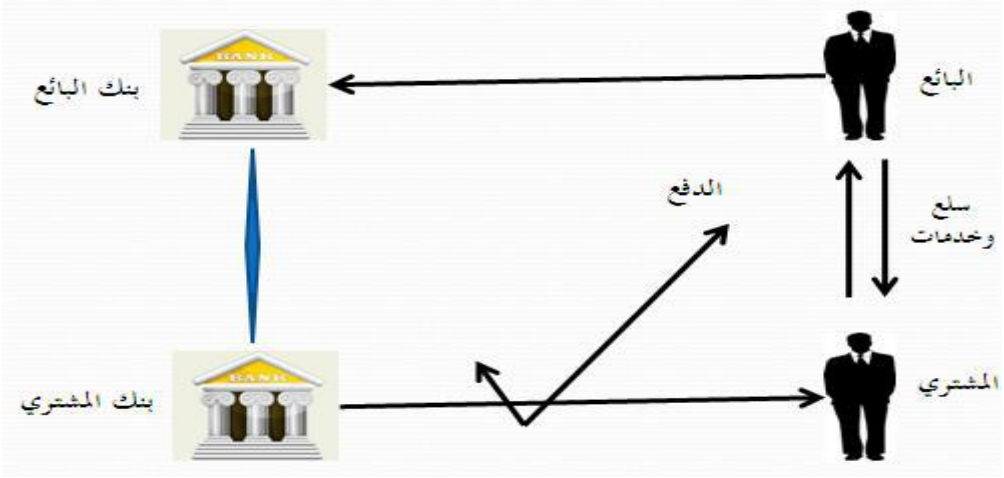
[1]-محمدالشايب ،مرجع سابق ،ص،108.

في بعض الحالات يقوم مقدمو الخدمات كشيكات المدفوعات أو منظمات المقاصة(Network) ، وإتمام مسار المعاملات المالية بين المؤسسات ، والتي تظهر في منتصف المخطط لمقاصة الشيكات [1].

الفرع الثاني :نظام الدفع التقليدي Tradictional Payment System:

يتركز نظام الدفع أساسا على النقد ، بإعتباره أداة تبادل ومقياس للقيمة ومخزن لها ،وبقي العالم لم يعتمد على نظام الدفع التقليدي هذا ويستخدم وسائله سنوات عديدة ، إلى أن سادت ظاهرة المعلوماتية التي تأثر بها الناس و الاقتصاد أخيرا ، وبدأو التعامل على أساسها نظرا لمزاياها من ناحية السرعة أو التكلفة ، وخاصة في ما يتعلق بعملية الدفع و التحويل التي أصبحت أسهل في ظل البيئة الإلكترونية . وأساس نظام الدفع التقليدي أربعة أطراف البائع Seller و المشتري Buyer وبنكيهما ،والتدفق الحاصل بينهما من سلعي ونقدي وعمليات دفع وإيداع . والشكل الموالي يوضح ذلك [2]:

الشكل رقم(08): نظام الدفع التقليدي



Source: Singh Sumanjeet **Commerce,the Emergence of Payment Systems in the Age of Electronic** State of Art Global Journal of International Business Research Vol. 2, No 2, 2009, P. 15.

الفرع الثالث :نظام الدفع الإلكتروني Electronic Payment System

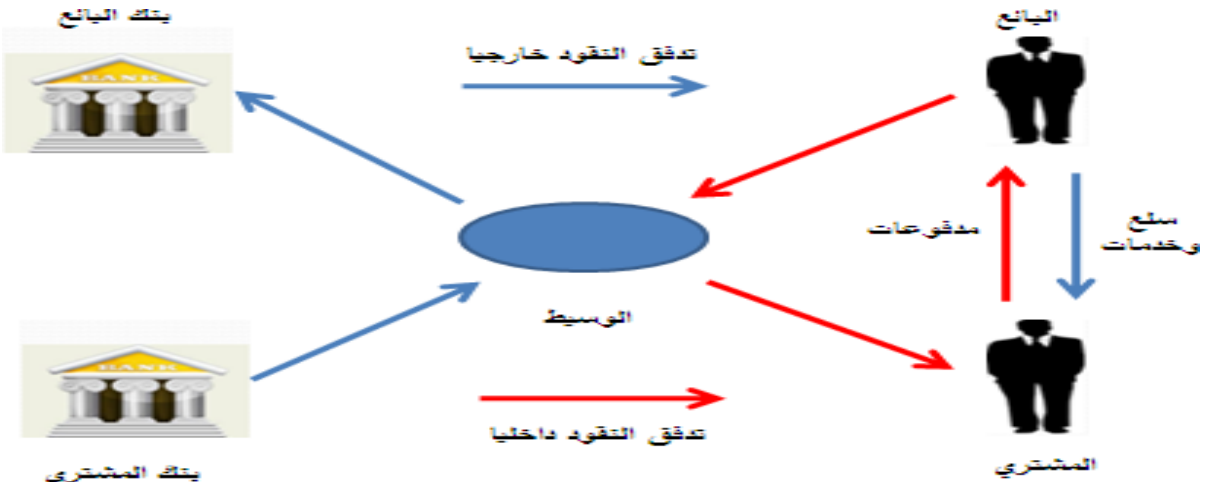
إن نظام الدفع الإلكتروني الذي شرع في إستخدامه في مطلع عقد الستينات من القرن العشرين ، والذي تمثل في نظام تحويل الأموال إلكترونيا ،المستخدم بكثرة من قبل البنوك التي تتبادل الأموال فيما بينها ،فتنتقل اليوم هذه الأموال ، والمحفوظة في سجلات مخزنة في الحواسيب الآلية الخاصة بكل بنك، من بنك إلى آخر ،بحيث تنتقل المعلومات بسرعة وكفاءة. ويعاد

[1] –محمد الشايب ، مرجع سابق ،ص.110.

[2] – محمد الشايب ، مرجع سابق ص، 111.

تصحيح السجلات في ضوء تلك التحويلات،كنتيجة للتعامل مع بعض المنظمات المختصة مثل:Chop Chaps و Swiftوالشكل الموالي يوضح آلية عمل نظام الدفع الإلكتروني.[1]

الشكل رقم (09): نظام الدفع الإلكتروني



Source: Singh Sumanjeet, **Emergence of Payment Systems in the Age of Electronic Commerce**, the State of Art Global Journal of International Business Research Vol 2, No 2, 2009, P. 16.

من خلال الشكل نلاحظ أنه من خلال نظام الدفع الإلكتروني تتم عملية الدفع بين الأطراف التالية :

-المشتري Buyer: وهو الشخص الذي يقوم بعملية الدفع الإلكتروني ثمنا لبضاعة أو خدمة قام بشرائها عبر الإنترنيت أو عبر الشبكات السلكية من خلال بنكه Buyer Bank.

-البائع أو التاجر Seller: وهو الطرف الذي يقوم بتسلم قيمة الدفع الإلكتروني ثمنا للبضاعة أو خدمة قام بتقديمها للمشتري من خلال بنكه Seller Bank.

-الوساطة Intermediary: كمصدري البطاقات البنكية (أداة الدفع الإلكتروني) من البنوك والمؤسسات المالية التي تم إستخدامها في الدفع الإلكتروني أو المنظمين ، وهم عادة المؤسسات الحكومية ، فمن خلال القانون يتم التحكم بعملية الدفع الإلكتروني ، وضبطها و الإشراف عليها .[2]

المطلب الثاني : أساليب أنظمة الدفع الإلكتروني في البنوك والمؤسسات المالية العالمية

إن وجود نظام دفع إلكتروني كفء و آمن يعتبر من المتطلبات الرئيسية للإنتقال لأنظمة الدفع اللانقدية ،والذي يعني باختصار وجود منظومة متكاملة من النظم والبرامج .وتستخدم المنظومة المالية والمصرفة اليوم العديد من أنظمة الدفع ، ومن الأنواع والأساليب المستخدمة في عملية الدفع الإلكتروني E-Payment والمنتشرة عالميا ،سنحاول في هذا

[1]-محمد الشايب ،مرجع سابق ،ص.111.

[2]-محمد الشايب ،مرجع سابق ،ص.112.

المطلب التطرق والتركيز على أهم طرق وأساليب الدفع الإلكتروني على سبيل الذكر لا الحصر ،وهناك من يوجز هذه الأساليب في أربعة طرق : بطاقة الإئتمان ،الفاتورة الإلكترونية ، البطاقة الذكية والدفعات الصغيرة .

الفرع الأول: الدفع من خلال الشيك الإلكتروني والبطاقة والمحفظة الإلكترونية

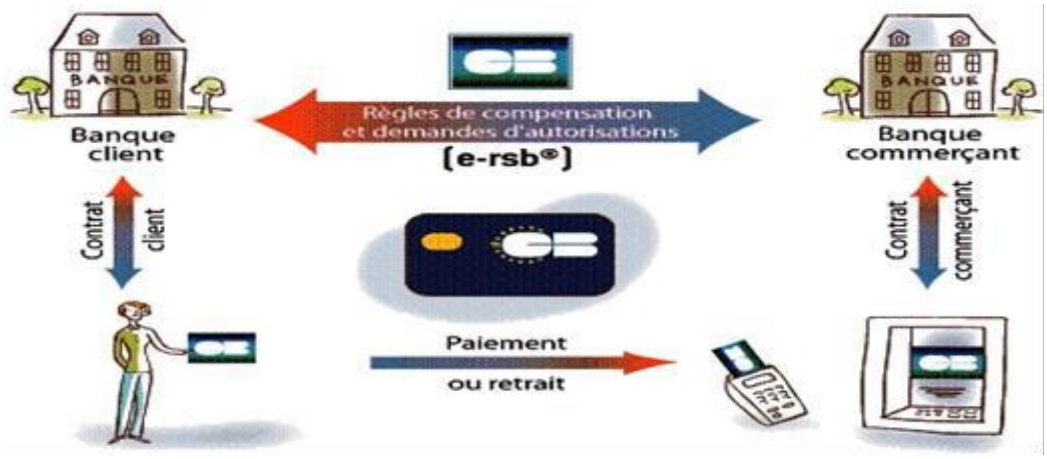
1- الدفع عن طريق الشيكات الإلكترونية Electronic Checks

إضافة عما تم توضيحه في الفصل الأول حول الشيك الإلكتروني ، هذا الأخير هو رسالة إلكترونية موثقة ومؤمنة يرسلها مصدر الشيك إلى مستلم الشيك أو حامله ليعتمده ويقدمه للبنك الذي عبر الإنترنيت ، ليقوم البنك أولا بتحويل قيمة الشيك المالية إلى حساب حامل الشيك ،وبعد ذلك يقوم بإلغاء الشيك لإعادته إلكترونيا إلى مستلم الشيك أو حامله ، ليكون دليلا على أنه قد تم صرف الشيك فعلا ،ويمكن لمستلم الشيك أن يتأكد إلكترونيا من أنه قدتم بالفعل تحويل المبلغ لحسابه ،ومن ثم تكون قد تمت عملية الدفع الإلكترونية[1].

2-الدفع من خلال بطاقات الإئتمان البلاستيكية و الإفتراضية

أ- **الدفع من خلال بطاقات الإئتمان المغناطيسية** : الشكل الموالي يوضح الية التعامل بالبطاقة البنكية في البنوك والمؤسسات المالية .

الشكل رقم (10):نظام البطاقة الإلكترونية البنكية



Source : http://www.wiki-credit.fr/banque/moyens-de-paiement/carte-bleue, Consulté le: 12_06_2013.

من خلال الشكل يتضح أن في هذا النظام يوجد به أربعة متعاملين أساسيين: حامل البطاقة، التاجر(الموزع الآلي للأوراق النقدية)، بنك حامل البطاقة، والذي يسمى البنك المرسل Banque émetteur، وبنك التاجر،(الموزع الآلي للأوراق النقدية، ونهائي نقطة البيع)،والذي يسمى البنك المستقبلBanque acquéreur .

[1] -محمد الشايب ، مرجع سابق ص115.

مثال :قامت شركة Master Card قبل مدة بطرح تقنية جديدة تعتمد على بطاقاتهم الائتمانية تدعى Pay Pass بمعنى-**مرر وادفع-** ، حيث يمكن لمستخدمي بطاقة Master Card في حال دعم المتجر لهذه الخدمة تمرير البطاقة الائتمانية على القارئ، وسيتم خصم القيمة بشكل مباشر .الهدف الأساسي من هذه الخدمة هو الآنية في الدفع، وبهذا يتخلص العميل وصاحب المتجر من استنزاف الوقت في انتظار معالجة الطلب والتوقيع وغيرها من العمليات[1].

ب-الدفع من خلال بطاقات الإئتمان الإفتراضية Virtual Credit Card: بموجب هذا الأسلوب يقوم المستخدم بفتح حساب لدى إحدى بنوك الإنترنت، وذلك بالاعتماد على الخطوات اللازمة لذلك، والتي تختلف من بنك إنترنت لآخر، وتختلف من بنوك الإنترنت البحتة التي تمارس عملها من خلال الإنترنت فقط إلى البنوك التي تمارس عملها كبنوك إنترنيت وبنوك تقليدية .ويحصل صاحب الحساب في أحد بنوك الإنترنت على بطاقة ائتمان افتراضية يستطيع أن يقوم بمعاملاته المالية عبر الإنترنت باستخدامها[2].

بطاقة الائتمان الافتراضية تتصرف بنفس الطريقة بطاقة الائتمان التقليدية .والفرق الوحيد هو أنه يمكن فقط استخدامها في الإنترنت، أو إفتراضية بدلا من بطاقة البلاستيك .

إن الهدف من ذلك هو فتح المواقع الإلكترونية التي يكون التسوق فيها مستحيلا أمام مستخدم الإنترنت الدولي الذي لا يملك بطاقة ائتمانية صادرة عن بنك محلي، أو لا يملك عنوانا ماليا محليا، وبذلك يمنح المتسوق بطاقة ائتمانية افتراضية مسبقة الدفع .

البطاقة التي تقدمها الشركات افتراضية وليست فعلية، ولا يمكن استخدامها إلا للتسوق الإلكتروني أو الطلبات الهاتفية، ويقوم المستخدم بتعبئتها برصيد معين يغطي عملية التسوق المرغوبة، إضافة للرسوم التي تفرضها الشركات على هذه الخدمة .

3- الدفع بإستخدام النظام البيومتري ومحفظة النقود الإلكترونية

أ-نظام الدفع البيومتري Biometric Payment : يستغني هذا النظام عن الصكوك البنكية والبطاقات الائتمانية، ولا يتطلب حمل الأوراق النقدية .وهو مؤمن بشكل كبير يقوم بالأساس على ماسح يعمل بالأشرعة تحت الحمراء Fingerscanning، وهو أكثر أمنا من استخدام بصمات الأصابع أو العين، ويعمل مرن خلال وضع راحة اليد على الجهاز الخاص وإدخال الأرقام الأخيرة للهاتف الذكي عند نقاط البيع.

ب-محفظة النقود الإلكترونية Electronic Wallet : يمكن استخدام حافظة النقود الإلكترونية في التسديد، وفكرة هذه الحافظة بسيطة، بحيث لابد من كتابة البيانات مرة واحدة(الشخصية)، ثم يتم الدفع باستخدام بطاقة الائتمان عند زيارة أي موقع إنترنت، ويتم إرسال هذه البيانات أوتوماتيكيا لهذا الموقع .ولكن تجدر الإشارة إلى أن هذه الحافظة لا تعمل في كل المواقع، وبعض الحافظات تعمل في مواقع ولا تعمل في غيرها، وعلى أية حال هذه الحافظات توفر كثيرا من الوقت[3] .

---

[1] -محمد الشليب ،مرجع سابق ،ص116.

[2] -يوسف أحمد أبو فارة ،ص.376.

[3] - بريستون جرالا، **التسوق عبر الإنترنت**، ترجمة الدكتور خالد العامري، دار الفاروق، القاهرة، مصر ،2001،ص.29.

الفرع الثاني : نظام الدفع الإلكتروني عبر الهاتف الجوال و الأجهزة اللوحية

تمكن خدمة الدفع عبر الهاتف المحمول والأجهزة اللوحية Smartphone and Tablet من إتمام عمليات البيع والشراء من أي مكان وفي أي زمان، دون قيود التي تستخدم الاتصال اللاسلكي لربط كل الأجزاء الضرورية لإتمام العمليات، وسنركز أكثر على الهاتف الجوال باعتباره أشهر آليات الدفع حاليا.

1- خدمة الدفع الإلكتروني عبر الهاتف الجوال والأجهزة اللوحية

أ-ماهية النقد الإلكتروني النقال Mobile Electronic Cash : يشير النقد الإلكتروني النقال إلى عملية تحميل النقد على بطاقة قيمة مخزنة عبر الشبكة اللاسلكية، كما يطلق عليه أيضا تسمية الموزع الآلي النقال Mobile ATM أو آلة نقد الهاتف النقال[1]. تعتبر هذه التقنية إضافة جديدة للهواتف الذكية والحاسبات اللوحية تتيح للمستخدمين استعمالها لتمرير بطاقات الخصم والائتمان لإتمام عمليات الدفع الإلكتروني عبر الأجهزة المحمولة كبديل لنظام الدفع النقدي.

-مثال 1: تصف شركة Amazon جهاز Local Internet Registry بأنه قارئ بطاقة آمن وتطبيق للأجهزة المحمولة من شأنه أن يوفر للشركات المحلية مجموعة واسعة مرن الأدوات لقبول بطاقات الخصم والائتمان من خلال الهاتف الذكي أو الحاسب اللوحي وتتبع عملياتها .

-مثال 2: هاتف Motorola النقال Stare Tacd سميك أكثر من الهواتف النقالة، به مجال يستوعب قارئ البطاقة الذكية والمثبت خلف الجهاز،-بنك Barclays الشهير انتهى من توفير بطاقة Barclay Card البنية التحتية المصرفية لتفعيل هذه الخدمة ، ولم يكن يرى مستقبلا لهذه الخدمة حيث أن الهاتف ثقيل وغير عمري، وأن استخداماته سوف تقتصر على قطاع سوقي صغير جدا من العملاء.

ب-تعريف خدمة الدفع عبر الهاتف : تطلق البنوك خدمة الدفع بوساطة الهاتف النقال أو الجوال بالتعاون مع شركة الاتصالات المتخصصة، هذه الخدمة تتميز بسهولة الاستخدام كاستخدام الرسائل القصيرة، وبالإمكان الاستفادة من هذه الخدمة حتى من خلال أبسط أنواع الهواتف النقالة في جميع شركات الاتصالات.

الرسائل قصيرة توفير المزيد من السهولة والمرونة لعملا البنك في جميع تعاملاتهم المصرفية والمالية، إلى جانب دفع الفواتير، وطلب المعلومات أو تلقي الإشعارات..الخدمة الجديدة تسهم في توفير دخول آمن للعملاء إلى معلومات حساباتهم، والاستفسار عن المرابحات الخاصة بهم، كما تسهل دفع فواتير الخدمات العامة كالاتصالات وهيئة الطرق والمواصلات .وعلاوة على ذلك تقوم بتوفير خدمة الرسائل القصيرة على مدار 52 ساعة، وتمكن العملاء من تتبع عمليات الإيداع والسحب على حساباتهم والبطاقات الائتمانية .وإن تعزيز الأمن والسيطرة على المخاطر يتم عن طريق استخدام رمزين سريين للدخول ما يضمن أمن البيانات.

2- آلية الدفع الإلكتروني عبر الهاتف وحجمه عالميا

[1] - بشير عباس العلاق، **تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها في مجال التجارة النقالة**، منشورات المنظمة العربية للتنمية، القاهرة، مصر،2007،ص.226.

أ–مكونات نظام الدفع عبر الهاتف الجوال : إن من أبرز القوى المحركة والدافعة للمدفوعات النقالة هو التبني الواسع لأجهزة الهواتف النقالة والاتجاه نحو النقد الرقمي .ومن أبرز مكونات هذا النظام:

–المستخدم صاحب الحساب في البنك أو المؤسسة المالية؛ والبنك أو المؤسسة المالية.

–خادم الدفع الإلكتروني الموجود ضمن البنك والمربوط إلى نظام عمليات البنك المركزيCore Banking System .

–خادم ارتباط موجود لدى مشغل شبكة الخلويGSM Operator ،والذي هو صلة بين كل من الزبون والخادم الموجود في البنك أو المؤسسة المالية؛

–البائع الذي سيتم تحويل المبلغ إلى حسابه، والذي يدعى نقطة البيع[1].

على العموم فإن الشراء عبر الجوال هو نظام دفع إلكتروني يغني صاحبة عن حمل أي نقود أو بطاقات ائتمانية، ويتم تحصيل مبالغ المشتريات من خلال جهاز الجوال الخاص بالشخص، وذلك من خلال تمريره على أجهزة للدفع الفوري بطريقة أوتوماتيكية للسحب عن طريق الهاتف من حساب البنكيّ للشخص

إن التقنية الجديدة جعلت من الهواتف النقالة محافظ رقمية أو إلكترونيةE-Wallet نخزن عليها أرقام الحسابات البنكية لتمكنا من تسديد كافة أنوا الفواتير، والتي من شأنها أن تحدث ثورة في طريقة الشراء والتسوق التي قد تؤدي إلى اختفاء المحافظ التقليدية إلى الأبد

ب–حجم الإنفاق من خلال الأجهزة الجوالة : كما هو الحال بالنسبة لاعتماد الهاتف الذكي واللوحة، فالتجارة المتنقلة أصبحت ذات أهمية متزايدة لتجار التجزئة على الإنترنت لا تزال تنمو .

ج–تقنية الدفع الجديدة Tap2Pay: إن وسيلة الدفع الجديدةTap2Pay سريعة الاستعمال، بحيث لا يضطرّ العميل إلى إستعمال الأموال النقديّة أو انتظار التاجر ليردّ له النقود .وبفضل خدمةTap2Pay سيتمكّن حامل البطاقة من إستعمال هاتفه الخلوي لتسديد ثمن مشترياته في عددٍ من المتاجر في الداخل والخارج، بما فيها المحلات التجاريّة الكبرى، ومطاعم المأكولات السريعة والصيدليّات والمقاهي وغيرها .فما عليه إلاّ أن يلوّح بهاتفه أمام الجهاز القارئ(دونما حاجة إلى اللمس)،فتنتقل إلى هذا الأخير فورا المعلومات المتعلّقة ببطاقة ائتمانه من هاتفه عبر الهوائيAntenna بفضل تقنيّةNFC .

الفرع الثالث: نظام الدفع الإلكتروني لنقاط البيع وشبكة الإنترنت وتحصيل الفواتير إلكترونيا

1–شبكة البنية التحتية لنهائيات نقاط البيع الإلكترونية

أ–**مفهوم تقنية نقاط البيع وخصائصها**[2]: نقاط البيع هي آلات استقبال البطاقات الإلكترونية مثل:Master Card وVisa Card . وتوزع هذه المكائن لدى(التجار)ومحلات البيع والأسواق ومختلف القطاعات التي ترغب بقبول الدفع عن طريق البطاقات الائتمانية .ولكي يقوم بدفع ثمن السلعة أو الخدمة التي يحصل عليها بدل من الدفع النقدي عن طريق البطاقة الائتمانية التي يحملها معه .فهي توفر خدمة التسديد للمواطنين والمقيمين عبر أجهزة يتم توفرها في مواقع مختلفة من الإقتصاد.

[1] – اغناسيو ماس وكبير كومار، **الأعمال المصرفية باستخدام الهاتف المحمول :لماذا وكيف ولمن؟**، المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقرا ، العدد 91 ، يونيو 7001، ص.3.

[2] –محمد الشايب ،مرجع سابق ،ص121.

مثلا :قامت الشركات بتطوير شريحة المعلومات الخاصة بالخدمة لدمجها في الهواتف المحمولة، وإتاحة الدفع بواسطة تمرير الهاتف الجوال على الجهاز، ليصبح بمقدور المتعامل الاستغناء عن بطاقته الائتمانية، والاكتفاء بهاتفه الجوال للدفع . وهناك مجموعة من الخصائص الرئيسية لخدمة التسديد عبر أجهزة نقاط البيع هي كالتالي :

-الأمان كون أن التاجر لا يحتفظ بالنقد في مكائن البيع؛

-تحويل الأموال إلى الحساب المصرفي للتاجر مباشرة مما يوفر عليه عملية الإيداع ونقل الأموال؛

-تقديم خدمة إضافية بشكل فوري للزبائن مما يساعد في المنافسة؛

-زيادة المبيعات، حيث إن الزبون يشتري بالبطاقة أكثر مما يشتري بالنقد؛

-تقبل بطاقات من كافة أنحا العالم، ومن مختلف الزبائن ويسهل على التاجر ضبط حساباته ودخله اليومي لمبيعاته؛

-الحصول على وصل إتمام العملية بمجرد التسديد، يلغي مشاكل العملة سوا كانت التالفة أو المزيفة؛

-يلغى الغش من قبل الموظفين، ويبعد النقد عن التداول داخل محل التاجر.

على المستوى العالمي فإن العديد من محطات نقاط البيع دعمت بطريقة الدفع اللاسلكي Wireless Payment،ويعني ذلك أن المتعاملين سيتمكنون من التمتع بخدمات الاتصال اللاسلكي قريب المدى(NFC) في كل مكان، فضلا عن أن هذه التقنية سوف تظهر وبشكل متزايد كامل إمكانياتها، وستكون متاحة في كل وقت ومكان . وأن فرص نمو تقنية الدفع عبر نهائيات الدفع مرتفعة، لا سيما أنها تمتلك فئة سكانية شابة، وسوق بطاقات بنكية مزدهرة ومستويات عالية لاستخدام الهواتف النقالة واقتصادا نشطا[1].

ب-البنية التحتية لشبكة نقاط البيع وكيفية ربطها : تكون هذه المكائن مربوطة على الشبكة المالية العالمية بحيث أنها تقبل بطاقة العميل، ومن أي مكان بالعالم أصدرت البطاقة على شرط أنها تحمل علامةMasterCard . وهي ببساطتها كجهاز التلفون تربط على خط التلفون العادي. أو تربط على خط الهاتف النقال مما يؤمن لها الاتصال مع الشبكة العالمية .وتستطيع أن تقوم بعملية البيع بفترة لا تتجاوز6 ثواني.

يوميا يعطى للتاجر تقرير عن عمليات البيع التي أجريت عليها، ومجموع المبالغ المستحصلة .وبزيادة الإنفاق الاستهلاكي ترتفع المدفوعات لدى نقاط البيع بواسطة بطاقات الائتمان، وتحول الأموال إلى حساب التاجر في البنك الذي يختاره.

ج-طرق إتصال نهائيات الدفع وأنواعها : من خلال مختلف طرق الاتصال فإن نهائيات نقاط البيع بإمكانها تحويل الصفقات من خلال موز المعلوماتية البنكي، وذلك بواسطة النهائيات التالية:

-نهائي RTC : **Réseau Téléphonique Commuté**: يكون متصلا من خلال مقبس الهاتفPrise Téléphonique

-نهائيIP: **Terminal IP** : هذا النهائي أو هذا المطراف يستخدم تقنية الاتصالADSL .

[1] -**http**://**www**.**terminal-de-paiement**.**fr**/**guide**.

-نهائي GPRS: **Terminal GPRS** : هذا النهائي يستخدم خدمة الحزمة العامة الراديوية[1].

وهناك ثلاثة أنوا لنهائي نقاط البيع:

-الثابت Fixe : يوضع هذا الأخير على المصرف(الشباكComptoir)،ويبقى متصلا بمأخذ كهربائي؛

-الخلوي Portable : هناك نوعان من هذا المطراف :ذو الأشعة الحمراء أو تقنية الراديو؛

-الخلوي المستخدم خارج المحلات التجارية: هذا المطراف يقوم على تقنيةGPRS .

2- نظام الدفع الإلكتروني من خلال شبكة الإنترنت

يعكس تطور التسوق عبر الإنترنت النمو في المتاجر الكبيرة في نهاية القرن التاسع عشر، تعرض المتاجر الأسعار المنخفضة وحرية الاختيار والاختيارات الملائمة والإمكانيات المتاحة[2].

أ-الشراء عبر الأنترنت : يزداد عدد عمليات الشراء يوما بعد يوم، وينطبق الأمر نفسه على عدد شركات التجزئة التي تتعامل عبر الإنترنت.

* **سبب الشراء** : ستظل كل العوامل السابقة سببا مقنعا يدفع كثيرين لممارسة الشراء عبر الإنترنت. _**الاختيارات الملائمة**: فمواقع الويب مفتوحة ومتاحة للتصفح طول النهار، وفي أي يوم أو مكان تكون في

الإمكانية للوصول إلى الإنترنت.

-حرية الاختيار: تحوي شبكة الإنترنت كمية متنوعة من المنتجات وعددا هائلا من مواقع الويب المخصصة للمبيعات.

-الإمكانيات المتاحة: لا يتطلب الأمر إمكانيات كبيرة بل بسيطة، ولابد أن يكون هذا الطلب ملائما للظروف المادية.

* **إستخدام محرك البحث** : يعتبر محرك البحث أكثر الطرق مباشرة للعثور على ما نرغب شراؤه، وعمليا يجب المرور بالمراحل التالية:

-إدخال مصطلح البحث: وعادة ما يستخدم محرك البحث الشهير غوغل، فهو يعري أبسط شاشة، وأقلها تعقيدا عند مقارنتها بمحركات البحث الكبيرة الأخرى.

_**اختيار موقع ويب**: من قائمة النتائج يتم البحث عن موقع يبدو أنه يتضمن نصائح مفيدة، ثم القيام بالنقر فوق الارتباط النشط.

_**قراءة المعلومات** :نجد أن كل موقع من مواقع الويب يحتوي على عدد كبير من المعلومات المفيدة.

_**إنشاء اختيار** :يمكن فرز صفحة الويب التي تحوي السلعة المطلوب شراؤها طبقا للنو أو السعر، ويوضح الموقع عدة نصائح، ومن ثم النقر على أرخص السلع. [3]

_**الإضافة إلى سلة التسوق** :إذا تم إقرار الشرا لنمط معين لا بد من تحديد الخيارات المتاحة، ومن ثم القيام بالنقر فوق زر السلة Basket ، والإضافة إلى سلة التسوقAdd to Shopping .

---

[1] -**http://www.terminal –de-paiement.fr /guide** .

[2] -محمد الشايب ، مرجع سابق ، ص .124.

[3] -محمد الشايب ، مرجع سابق ،ص124.

_**الاستمرار في السوق أم تسجيل الخروج** :بعد أن تم تحديد الاختيار، عادة ما تعري الصفحة الموالية محتويات حالية من السلة، وتعري اختيار الاستمرار في التسوق أو تسجيل الخروج.

_**استكمال استمارة الطلب** :تتضمن الخطوة التالية الانتهاء من استمارة الطلب باستكمال المعلومات الشخصية، وإدخال تفاصيل البطاقة الائتمانية.

_**كيفية تقديم الطلب** :لكي يتم إرسال التفاصيل للبائع ينبغي النقر فوق الزر الذي يحتوي على كلمة Submit (**إرسال**).هذا هو الإجراء الذي يتسبب في نقل الطلب. وعند إرسال المعلومات الشخصية ورقم البطاقة إلى موقع البائع، سيتم إرسال التفاصيل بطريقة مشفرة ومحمية .تحتوي مواقع الويب على قدر كبير من المعلومات عن الأمان، والذي يمكن التحقق منه بسهولة.

ب–البيع عبر الأنترنيت : إذا اختار العميل بيع منتجاته أو خدماته عبر الإنترنت، لديه الإمكانية للتعامل مع أكثر من مليار حامل بطاقة فيزا حول العالم .فكل من يستخدمها بما فيها بطاقةVisa هو عميل محتمل عبر الإنترنت .ولنتخيّل حجم الأرباح التي ستحققها لو أنّ جزء فقط من حاملي البطاقات هؤلاء أصبحوا من عملائه.

وللمحافظة على ثقتهم بالتسوّق عبر الإنترنت، على عملائه التأكد من أن العمليات التي ري عبر الإنترنت هي عمليات محمية، وأنّ كافة البيانات التي يحصل عليها بائعو التجزئة عبر الإنترنت تبقى محمية أيضا.

ج–نظام دفع القيمة المخزنة عبر الإنترنتOnline Stored Value Payment Systems : من الأنواع المعروفة للقيمة المخزونة :تخزين قيمة التأشيرة Stored Value Visa ،والهدية المثالية Perfect Gift (هدايا مثالية للتخرج ولأعياد الميلاد وحفلات الزفاف).ولكنها يمكن أيضا أن تستخدم كبديل للشيكات السياحية، ووسيلة لجعل عمليات شرا آمنة على الإنترنت دون استخدام بطاقة الائتمان .والبطاقة المدفوعة سلفا مرتبطة بالرصيد الجاري في البنك والأموال المودعة فيه، وتوجد لها كثير من التصنيفات منها الدولية والمحلية، ومنها ما تستخدم فقط للشراء والتسوق عبر الإنترنت Virtual Card ، وأيضا هناك بطاقة للمكالمات الهاتفية المدفوعة مسبقا[1].

إن نظام الدفع بالقيمة المخزنة يسمح للمستهلكين بالدفع عن طريق الإنترنت من خلال السحب من الرصيد. ومن الأنظمة المشهورة عالميا_PayPalنظام بالدفع نظيرللنظيرPEER-To- PEER،ونظامCash u.

د–نظام الدفع الإلكتروني_ باي بال PayPal _هو خدمة لنقل الأموال عن طريق الإنترنت من طرف لطرف آخر ويتم استخدامها بشكل رئيسي للتسوق الإلكتروني والشراء الآمن عن طريق الإنترنت .ويعود هذا النظام إلى شركة أمريكية وعنوانها الإلكترونيwww.Paypal.com . وهي تعمل على شكل محفظة إلكترونية، تقوم بشحنها بالنقود بعدة طرق، مثل: بطاقة ائتمان أو شيك أو حوالة بنكية، جميع أعضاء PayPal يمكنهم إرسال الأموال لبعضهم بعض مجانا، ولكن هناك رسوم على استقبال الأموال، كما أن PayPal تدعم الدفع بواسطة بطاقات الائتمان بشرط ترقية حساب

[1] –محمد الشايب ،مرجع سابق ،ص124.

العميل إلى حساب أعمال، مما سيزيد من الرسوم والعمولات، ولكن بالمقابل سيحصل المتعامل على خدمات إضافية كثيرة .

ويمتاز PayPal بمجموعة من الميزات نذكرها في ما يلي:

_هو عبارة عن بنك إلكتروني بمختصر العبارة، يساعد ويسهل عمليات الدفع الإلكترونية، والتي تتم عبر الإنترنت؛

_المتحصل على حساب في PayPal يصبح قادرا على إرسال واستقبال حوالات مالية عبر الإنترنت، كما يمكنك الشراء من الإنترنت بواسطة حسابك .وهذه نقطة مميزة تعفيه من إعطا معلومات بطاقة الائتمان الخاصة به لكل موقع يود الشراء منه؛

_هو عبارة عن وسيط مالي آمن يقوم تماما بما يقوم به البنك العادي ولكن على الإنترنت[1].

_ PayPal يوفر بوابة دفع إلكترونية جيدة لأصحاب المواقع التجارية يمكنهم من خلالها تحصيل الأموال من زبائنهم؛

_من خلاله يمكن للعميل تحويل أموال لحسابك في PayPal عن طريق بنك أو بطاقة ائتمان Visa أو MasterCard،

-خدمة ال PayPal متوفرة في كثير من المواقع الإلكترونية المعروف منها وغير المعروف؛

-يحتفظ بالسرية التامة والأمان من انتشار رقم البطاقة الائتمانية مع سرعة الشراء ، وعدم كتابة في كل مرة المعلومات الشخصية ومعلومات البطاقة الائتمانية؛

-سرعة السداد والإيداع لحساب أصحاب المواقع الإلكترونية، فبمجرد ما يتم الشراء يتم تحصيل المبلغ؛

_PayPalليس فقط وسيلة دفع، ولكنه أيضا وسيلة إيداع.

3-نظام عرض وتحصيل الفواتير إلكترونيا

يعتبر هذا النظام من أحدث الأنظمة التقنية التي أحدثت تقدما ايجابيا في حقل مدفوعات التجزئة .ويهدف إلى مساعدة المواطنين في استعراض قيم فواتيرهم و مدفوعاتهم، وتسديدها إلكترونيا عبر مختلف قنوات الدفع.

أ_التعريف بالنظام الجديد :لقد ظهرت في السنوات الأخيرة نظم المدفوعات الإلكترونية Electronic BillPresentment and Payment (EBPP) ،والذي يحمل مفهوما جديدا يتيح عدة وسائل للدفع، ويسهل عملية الفوترة والتحصيل[2]. ويسمح هذا النظام للمفوتر بتقديم الفاتورة بصورة إلكترونية عوضا عن الفواتير الورقية أو بالطريقتين سويا. ومن السمات الهامة لهذا النظام القدرة على ربط عمليات التفويض والمقاصة والتسويات إلكترونيا.

هذا النظام مركزي يعمل على عري وتحصيل الفواتير إلكترونيا عن طريق ربط المؤسسات العامة والخاصة(المفوترين)في مختلف القطاعات من تأمين وصحة وتعليم وسياحة وسفر والتكنولوجيا والاتصالات والخدمات العامة والمدفوعات الحكومية وغيرها من جهة، والبنوك والمؤسسات المالية ومقدمي خدمات الدفع من جهة أخرى . ويتيح النظام جميع قنوات الدفع

[1] - http://www.walidov.com/old/ecommerce/paypal.html .2013/08/12

[2] -اللجنة العربية لأنظمة الدفع والتسوية، **نظم الدفع الخاصة بعرض وسداد الفواتير إلكترونيا**، صندوق النقد العربي، أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2001 ، ص.1.

الإلكترونية العائدة للبنوك مثل الفرو وأجهزة الموز الآلي والهاتف المصرفي والإنترنت المصرفي والدفع من خلال الهاتف النقال وأجهزةkiosk وغيرها وصولا إلى خدمة المواطنين، وتمكينهم من تسديد جميع فواتيرهم ومدفوعاتهم بسهولة ويسر وبشكل آمن وعلى مدار الساعة وطيلة أيام الأسبوع.

ب–مزايا تشغيل النظام :من مزاياه ما يلي:

_إمكانية الحصول على الفواتير إلكترونيا واستعراضها ودفعها على النظام بسهولة؛

_الاشتراك الذاتي المباشر بالخدمةOnline Self-Registration ؛

_نظام إلكتروني مركزي آمنWeb portal ،وتحت رقابة وإشراف البنك المركزي؛

_ تسديد كافة الفواتير من خلال نظام واحد(حسب جاهزية الشركات مصدرة الفواتير والمؤسسات الحكومية)؛

_السرعة في التدفقات وتقليل التكاليف وتوفير الوقت والجهد في القيام بعمليات السداد على مدار الساعة؛

_تجنب عمليات فصل الخدمة الناتجة عن التأخير في السداد.

إضافة إلى ترسيخ معالم الحوكمة للمدفوعات الإلكترونية، وانخفاض استخدام النقد الورقي وزيادة معدلات التحصيل،والتخلص من مخاطر التعامل النقدي، بالإضافة إلى إيجاد بنية تحتية متينة للحكومة الإلكترونية[1].

ج–تبني أنظمة عرض وتحصيل الفواتير إلكترونيا حول العالم :قامت العديد من الدول بتقديم خدمات عرض وتحصيل الفواتير إلكترونيا سوا عبر شركات خاصة أو تكتلات لمؤسسات مالية وخدمية، في استراليا هناك نظامBPAY . وفي الولايات المتحدة الأمريكية هناكCHECKFREE ،وفي النرويج والسويد هناك نظامE-FAKTURA ، وفي سويسرا PAYNET، وفي المملكة العربية السعودية اسم نظام سدادSADAD وغيرها من الدول[2].

[1] – اللجنة العربية لأنظمة الدفع والتسوية، **نظم الدفع الخاصة بعرض وسداد الفواتير إلكترونيا**، مرجع سابق ص02

[2] –اللجنة العربية لأنظمة الدفع والتسوية، **نظم الدفع الخاصة بعرض وسداد الفواتير إلكترونيا**، مرجع سابق، ص.10.

المبحث الثاني :نظم التسوية والتحويلات الإلكترونية

تعتبر نظم التسوية والتحويلات الإلكترونية الركيزة الأساسية لممارسة الصيرفة الإلكترونية أو التجارة الإلكترونية ، فلا يمكن القيام بهذه الأنشطة بدون أنظمة التسوية والتحويلات المالية الإلكترونية ، التي تستخدم هذه الأخيرة أنواع الشبكات .

المطلب الأول : نظام التحويلات المالية

يعد نظام التحويلات المالية جزء بالغ الأهمية في البنية التحتية لأعمال البنوك الإلكترونية .

الفرع الأول : تعريف نظام التحويلات المالية :

يعرف نظام التحويلات المالية الإلكترونية (Electronique Fonds Tronsfert) بعملية منح الصلاحية لبنك ما ، للقيام بحركات التحويلات المالية (الدائمة والمدينة) إلكترونيا من حساب بنكي إلى أخر ، أي أ، عملية التحويل تتم إلكترونيا عبر الهواتف وأجهزة الكومبيوتر وأجهزة المودم عوضا عن إستخدام الأوراق[1].

ويمكن تعريفه أيضا على انه "آلية تقوم بها البنوك في العصر الحديث ، لتسهيل عملية سير المدفوعات الإلكترونية ، مثل إشعارات التحويل بين البنوك ،وعمليات الإيداع المباشر للرواتب العاملين في حساباتهم بالبنك ،وتكون هذه التحويلات إما مناسباتية (تسديد الفواتير ، الأجور ، الخدمات ..الخ) ، وإما دورية عن طريق عملية تحويل دورية لحساب نفس المستفيد ".وبفضل تعزيز أنظمة الأمن صارت التحويلات المالية الإلكترونية تحظى أكثر فأكثر بالمصداقية والأمان لدى المتعاملين .هذا فضلا عما يتيحه هذا النظام من إختصار للزمن وتوفير في الجهد و التكلفة ويسر في التعامل ، فمن خصائص هذا التحويل قابليته للتجزئة (Divisibilité) ، إذ يمكن توزيع مبلغ مستند التحويل على أكثر من مستفيد ، وهو ما لا يتوفر في الشيك [2].

وتميزت هذه الخدمة عن النظام القديم (الورقي) بأنها أسرع واقدر على معالجة مختلف خدمات التحويلات المالية، مثل خدمة إيداع الشيكات لتحصيلها عند استحقاقها، وخدمة تحصيل الإقساط في القروض[3].

وكانت الحكومة الأمريكية، قد تبنت فكرة نظام التحويلات المالية الكترونيا بسبب رغبتها في تحويل أكثر من

بليون حركة مالية من نظام التحويلات الورقية إلى نظام التحويلات الالكترونية.

وكان نطاق هذا النوع من المعاملات المصرفية يقتصر على النطاق الوطني، وأصبح ألان منتشرا على نطاق دولي، إذ يستطيع الشخص أن يستخدم البطاقة التي يستخدمها في الماكينة المحلية استخدامها في أي بلد يذهب إليه خارج الإقليم الوطني ، وأصبح هذا النوع من التعامل مقبولا لذى الأفراد يلجأون إليه في تعاملاتهم البنكية النقدية، وهذه الطريقة الأصل أنها تتم بالأوراق والمستندات سواء عن طريق إيصالات السحب أو الشيكات.

---

[1] – طارق عبد العال حماد، **التجارة الإلكترونية المفاهيم– التجارب–التحديات**، الدار الجامعية، الإسكندرية،2004 -2005،ص.785.

[2] – رحيم حسين وهواري معراج، **الصيرفة الالكترونية كمدخل لعصرنه المصارف الجزائرية**، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية واقع وتحديات ,جامعة بن بوعلي ,الشلف ,2004،ص.32.

[3]–.http://www.aljazirah.com.Sa/digumag. 06/08/2003.

ويعتبر هذا النظام جزء بالغ الأهمية من البنية التحتية لأعمال البنوك الإلكترونية التي تعمل عبر الانترنت ، ويتيح هذا النظام بطريقة إلكترونية آمنة ، نقل التحويلات المالية أو الدفعات المالية من حساب بنكي إلى حساب بنكي آخر ، إضافة إلى نقل المعلومات المتعلقة بهذه التحويلات ؛ ويمتاز نظام التحويلات المالية الإلكترونية بدرجة عالية من الأمن و سهولة الاستخدام والموثوقية[1].

الفرع الثاني : آلية عمل نظام التحويلات المالية الإلكترونية

لكل شيء ناجح أصول وقوانين تضبطه وتسيره، كما يجب أن تكون له آلية عمل لوصوله إلى غايته التي وضع من اجلها، ومن هنا يتم التحويل الآلي كتالي[2]:

يوقع العميل نموذجا معتمدا واحدا لمنفعة الجهة المستفيد(التاجر مثلا)، ويتيح هذا النموذج اقتطاع قيمة محددة من حساب العميل وفق ترتيب زمني معين (يومي ، أسبوعي، شهري)، ويختلف نموذج التحويل المالي الإلكتروني عن الشيك حيث أن صلاحيته تسري لأكثر من عملية تحويل واحدة، وفي العادة يتعامل البنك والعميل مع وسطاء وظيفتهم توفير البرمجيات اللازمة، ويمكن إيجاد العديد منهم على الإنترنت، ويقوم العميل ببناء وإرسال التحويل المالي عن طريق المودم إلى الوسيط ويقوم هذا الأخير بتجميع التحويلات المالية وإرسالها إلى

دار المقاصة المالية الآلية، التي بدورها ترسل النموذج الإلكتروني إلى بنك العميل ويقارن بنك العميل التحويل الوارد من دار المقاصة برصيد

العميل، وفي حالة عدم تغطية الرصيد لقيمة التحويل المالي يتم إرسال إشعار بعدم الكفاية إلى الوسط، الذي بدوره يقوم بإعادة إرساله إلى العميل ، أما إذا كان الرصيد كافي للتغطية عندها يتم اقتطاع قيمة التحويل المالي منه وتحويلها إلى حساب المستفيد (البنك أو التاجر) في وقت السداد المحدد بالنموذج.

أما إذا رغب التاجر في تنفيذ التحويلات عبر دار المقاصة الآلية دون المرور بالوسيط ،عندها يتوجب على التاجر نفسه أن يشتري البرمجيات الخاصة التي تسمح بإجراء هذه العملية ،وتكون هذه البرمجيات مؤمنة بكلمة مرور خاصة بالتاجر، وفي هذه الحالة يقوم العميل باعتماد نموذج الدفع مرفقا بشيك مصدق لصالح التاجر، وفي هذه الحالة يقوم التاجر بإرسال الاعتماد إلى دار المقاصة التي تقوم بدورها بإرسال الاعتماد إلى البنك لاقتطاع المبلغ من حساب العميل وتحويله إلى حساب التاجر، وفي هذه الحالة لا حاجة للتحقق من كفاية رصيد العميل لان الشيك المصدق عليه يضمن ذلك.

الفرع الرابع :منافع عمليات التحويل المالي الإلكتروني

يمتاز هذا النظام بمجموعة من المنافع منها[3]:

- ✓ **تنظيم الدفعات:** يكفل الاتفاق على وقت الاقتطاع وتسديد قيمة التحويلات المالية وتنظيم

[1] -www .itep .com :03/06/2003.

[2] – نفس المرجع السابق 08/06/2003 .

[3] -.http://www.aljazirah.com.Sa/digumag. 2003/06/08.

- ✓ عمليات الدفع دون أي ريبة في إمكانية السداد في الوقت المحدد.
- ✓ **تيسير العمل:** ألغت عملية المقاصة الآلية حاجة العميل والتاجر إلى زيارة البنك لإيداع قيمة التحويلات المالية مما يعني تيسير الأمر ورفع فعالية نظام العمل .
- ✓ **السلامة والأمن:** أزالت المقاصة الآلية والتحويلات المالية الالكترونية الخوف من سرقت الشيكات الورقية والحاجة إلى تناقل الأموال السائلة.
- ✓ **تحسين التدفق النقدي:** رفع انجاز التحويلات المالية الكترونيا وموثوقية التدفق النقدي وسرعة تناقل النقد.
- ✓ **تقليل الأعمال الورقية:** يتمثل ذلك في تقليل اعتماد على النماذج الورقية والشيكات التقليدية وغيرها من المعاملات الورقية .
- ✓ **توفير المصاريف:** قللت شبكة نظام المقاصة الآلية من تكاليف إدارة عمليات المقاصة.
- ✓ **زيادة رضا العملاء:** تكفل سرعة التحويل الالكتروني وانخفاض كلفتها إلى تحقيق رضا العملاء وتوطيد ثقتهم في التعامل مع التاجر أو الشركة.

الفرع الثالث:المشاكل التي يثيرها نظام التحويل المالي الإلكتروني

رغم انتشار هذا النوع من التعامل المصرفي، إلا انه حتى ألان لا توجد قواعد منظمة كعلاقة الأفراد بالبنك، كما لا توجد قواعد قانونية لمسؤولية البنك أو بمعنى أدق لمسؤولية الأطراف سواء كان العميل حامل البطاقة أو البنك مصدر البطاقة، ومن المشكلات التي يثيرها التحويل المالي الإلكتروني الموضوعات التالية[1]:

1-نطاق استعمال التحويلات المصرفية الإلكترونية:

من المشكلات المثارة نطاق استعمال التحويلات الإلكترونية ،هل يقتصر هذا النطاق على معاملات الأفراد أم سيشمل المعاملات التجارية؟

إذ المستعمل لحد ألان والسائد العمل به هو استعمال الأفراد لهذه التحويلات على نطاق واسع، ومازال استعمالها في المجال الخاص بالمعاملات التجارية محدودا.

2-وقت إبرام العقد:

قد يستلم العميل البطاقة ولا يجوز له أن يستعملها فور استلامها ،ولو فرض وقام العميل باستعمال البطاقة فعلى من تكون المسؤولية ؟ هل العقد يتم إبرامه منذ استلام العميل للبطاقة، أم يتم إبرام العقد منذ أن يتقدم العميل للبنك ليدخل في التعامل عن طريق التحويلات الإلكترونية .

[1] – رضا عبيد، الآثار القانونية للتحويل المصرفي الإلكتروني،بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي السنوي لكلية الحقوق،دار جامعة بيروت العربية،2002،ص:320.

لذلك يجب وضع القواعد المحددة لكيفية إبرام العقد وتحديد وقت سريانه، سواء بالنسبة للعميل أو البنك إذ قد ينص على أن مجرد توقيع العميل للنماذج غير كافي ما لم ترد عليها موافق البنك.

3-تحديد شروط العقد:

يشترط أن يحدد العقد النظام القانوني و الشروط الواجب إيرادها في العقد ،ومدى حق العميل في تعديل الشروط قبل التوقيع ،كما تحدد النصوص مدى حق البنك في تعديل الشروط بعد نفاذها بإرادته المنفردة ولعله يكون من المناسب أن تحدد مدة يلتزم البنك من خلالها بإخطار العميل بما يكون قد ادخله من تعديلات وبهذا قد يكون الطرفين ملتزمين بعدم إخلال العقود.

4-تحديد مسؤولية الأطراف:

يشترط أن يشتمل التنظيم على تحديد مدى مسؤولية كل طرف في هذا النوع من التعامل، فبالنسبة إلى البنك تحدد مسؤوليته عما يترتب على ما تحدثه الآلة من أخطاء، أو ما يترتب على استعمالها من أضرار تصيب العميل كما يشترط على البنك وضع لافتة تبين أن الماكينة لا تعمل أو أنها تحت الإصلاح، كما يشترط تحديد مسؤولية البنك عن استعمال الغير لحساب العميل فالمسالة في نطاق المعاملات البنكية المستندية محسومة، لاسيما بالنسبة لمسؤولية البنك عن الوفاء بقيمة الشيك المزور متى كان التزوير متقنا[1].

فماذا يكون الوضع لوتم استخدم الحساب الالكتروني شخص أخر غير العميل فالمسالة تحتاج إلى تنظيم دقيق لأنه من الممكن أن تترتب مسؤولية على البنك دون أن يكون هناك خطا من جانبه.

5-إجراءات الرجوع:

من المشكلات الخطيرة أيضا في حالة التحويلات المصرفية، عدم وجود نظام خاص لكيفية رجوع العميل على البنك، لان المنازعة ستكون حول مبالغ محدودة وليست مبالغ كبيرة كما في حالة المعاملات التجارية على مستوى واسع واكبر.

6-مشكلات أخرى:

- ✓ يمكن استعمال هذه الطريقة كوسيلة لغسل الأموال .
- ✓ مشكلة مدى خضوع هذه المعاملات لسرية البنك.
- ✓ مشكلة ضياع البطاقة أو القرصنة في هذا المجال (كونه تابع إلى التجارة الالكترونية)[2].

المطلب الثاني : المقاصة الإلكترونية

الفرع الأول:تعريف نظام المقاصة الإلكترونية :

1_ المقاصة هي تبادل السندات مع البنوك المسحوب عليها وتسديد المبلغ لفائدة البنوك الدائنة إما بإد ا رج قيد في حساب مفتوح أو بتسليم شيك مسحوب على مراكز الصكوك البريدية أو وكالة من وكالات البنك المركزي التي تمسك

[1] – رضا عبيد،مرجع سابق ،ص321.

[2] – رضا عبيد،مرجع سابق،ص.322.

حساب البنوك المدينة .أي أن البنوك لا تسدد بعضها البعض سوى المبلغ الصافي الناتج عن الفارق بين السندات التي يسددها بنك للبنوك الأخرى والسندات التي يحصلها منها[1].

يعرف نظام المقاصة الإلكترونية على أنة شبكة تعود ملكيتها وحق تشغيلها إلى البنوك المشتركة بنظام التحويلات المالية الإلكترونية، وتعمل على تبادل المعلومات والتي تشمل كلا من البيانات ،رموز الشبكات وتحصيل الأقسام[2] .

وهي عبارة عن عملية التقاص الإلكتروني وهي نظام مبني على تبادل صور وبيانات الشيكات الممغنطة بدلا عن الشيكات الورقية ، كما يتضمن النظام في مراحله الأولى إعادة التوثيق و التصميم لكل إجراءات عمليات التقاص[3] .

هذا النظام يختص بالمعالجة الآلية لوسائل الدفع العام الصكوك ،التحويل ،عمليات السحب والدفع بالبطاقات البنكية،وذلك بإستعمال وسائل متطورة ووفقا للمعايير الدولية بهذا الهدف التحسين النهائي للخدمات البنكية المقدمة للزبائن ،ويعتمد هذا النظام على نظام التبادل المعلوماتي للبيانات الرقمية والصور .

دخل هذا النظام حيز التشغيل سوم 15ماي 2006 في أول يوم للتبادلات وكانت بمعالجة الصكوك،على أن تتطور العملية لتمثل باقي وسائل الدفع نهاية 2006[4].

المقصود بالمقاصة الإلكترونية هو إجراء تقاص الشيكات بين البنوك ،عن طريق البنك المركزي بموجب صور إلكترونية للشيكات وبدون أن يجري تبادل الشيكات فعليا بين البنوك[5] .

2_ خصائص المقاصة

_ يعرف نظام المقاصة الألية من جهة بواسطة مختلف البرامج و المعدات التي يعتمد عليها، و من جهة أخرى عن طريق مجموع القوانين و القواعد التي تسمح بتسوية وضعية المشاركين في نهاية كل دورة تبادل.

_ نظام واضح و بسيط يقوم بحساب في نهاية كل دورة تبادلية أرصدة المتعاملين و التحويلات و تسويتها.

_ تخضع إلى القانون المطبق في بنك التسوية الدولية (BRI)والذي يقوم بالحماية ضد المخاطر التنظيمية .[6]

الفرع الثاني: أهداف وآلية المقاصة الإلكترونية ودور البناء المركزي فيها

1–أهداف المقاصة الآلية :من بين أهداف المقاصة الآلية ما يلي:

---

[1] – العاني ايمان ، مذكرة بعنوان البنوك التجارية وتحديات التجارة الالكترونية، كلية العلوم الاقتصادية، رسالة ماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة،2007،ص.236.

[2] – منير محمد الجنبيهي وممدوح محمد الجنبيهي، **النقود الإلكترونية** ,دار الفكر الجامعي للنشر ,الإسكندرية2006 ,ص ص.14-15.

[3] – ابتهاج فضل الله الخضر حمودة، **أثر تطبيق نظام المقاصة الإلكترونية في زيادة ربحية البنوك**، بحث مقدم لنيل شهادة الماجيستر، تخصص محاسبة ,جامعة شندى، السودان،2015،ص 16.

[4] –قادري محمد نجيب ،**وسائل الدفع الإلكترونية في البنوك التجارية** ،مذكرة لنيل شهادة الماستر ،تخصص اقتصاديات التمويل والبنوك ،فرع:علوم اقتصادية ،2016.

[5] –وسيم محمد حداد ،شقيري نوري موسى ،**الخدمات المصرفية الإلكترونية** ،الطبعة الأولى2012م–1433هـ ،دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة،عمان،

[6] –سعيدي يوسف ،مصيرني إيمان ،معالجة المعاملات المصرفية في ظل نظام الدفع الإلكتروني الحديث ،مذكرة لنيل شهادة الماستر الأكاديمي ،جامعة أحمددراية ، أدرار الجزائر ،ص.38.

_زيادة الفاعلية في إدارة عمليات مقاصة الشيكات؛

_الانتقال من نظام المقاصة التقليدي إلى نظام المقاصة الإلكتروني للشيكات؛

_التوقف عن تداول الشيكات الورقية لغاية التقاص عند مرحلة إيداعها في البنوك؛

_تحصيل الشيكات في اليوم نفسه لكافة مناطق الوطن؛

_زيادة الثقة بالشيكات كأداة وفاء تفادي التلاعب والاحتيال في الشيكات وتقليص المخاطر؛

_تقليل تكلفة النقل البري والجوي للشيكات، وإلغاء مخاطر فقدانها؛

_إشعار مبكر للشيكات دون رصيد، وإشعار مبكر لتفادي التلاعب والاحتيال في الشيكات وتقليص المخاطر.

_تدقيق ومراقبة آنية لنظام الدفع بالشيكات، وحفظ وإسترجاع البيانات إلكترونيا.

وكما نلاحظ كان الهدف العام للسلطات الجزائرية من إتباع و تطبيق نظام المقاصة الآلية في المعاملات البنكية هو النهوض بالقطاع المصرفي و تطوير القطاع المالي والمبادلات بين البنوك و ذالك لتحفيز الزبائن[1] .

2_آلية عمل المقاصة الآلية :تعتمد هذه الآلية الجديد على تقاص الشيكات بين البنوك عن طريق نظام مقاصة مركزي بموجب صور إلكترونية للشيكات عبر المسح الضوئي، ودون أن يجري تبادل الشيكات الورقية بين البنوك. وتتلخص طريقة عمل مشروع المقاصة الإلكترونية باستخدام تقنية التصوير في أن يرسل البنك البيانات الخاصة بالشيكات، كرقم الشيك وتاريخه ومبلغه واسم صاحب الحساب وتوقيعه للبنك المركزي أو أحد هيئاته، والمتابعة إلى قسم حفظ البيانات في كل بنك في الوقت نفسه، وتحفظ جميع البيانات بقسم الحفظ للبنك المركزي، وتستقبل البنوك ذات العلاقة هذه البيانات وتتعامل معها، ومن ثم يتم رد كل بنك إما بالقبول أو الرفض مع ذكر السبب، وترسل الردود في الوقت نفسه للبنك المركزي، وإلى قسم حفظ البيانات لكل بنك، كما تحفظ هذه الردود بقسم الحفظ في البنك المركزي.

وتتم هذه العملية عبر تقنيات وخطوط اتصال سريعة[2].

3–دور البناء المركزي في عملية المقاصة والفوائد من تطبيق نظام المقاصة الآلية :من بين إحدى وظائف البنك المركزي أنه بنك البنوك، ويؤدى البنك المركزي هذه الوظيفة عبر ثلاثة محاور، أحد هذه المحاور أنه بنك المقاصة المركزية للتسويات والتحويلات .ويؤدي الإشراف والرقابة على عمليات المقاصة بين البنوك، أي تصفية الشيكات التي تتلقاها البنوك من عملائها بقصد تحصيلها من البنوك الأخرى والقيام بتسوية الأرصدة المتخلفة عن هذه العملية بطريق نقل الحساب على دفاتر بين حسابات البنوك .ومن مزايا تطبيق هذه الآلية الحديثة في التقاص:

–بالنسبة للبنوك: من مزاياه ما يلي:

_معرفة وضع البنك المالي في وقت محدد مسبقا؛

---

[1] – معمري حسام الدين، مذكرة لنيل شهادة الماستر بعنوان، دور انظمة الدفع الحديثة في البنوك وتاثيرها ، على التعملات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلةص،54.

[2] –فؤاد قاسم مساعد قاسم السعيدي، **المقاصة في المعاملات المصرفية** _دراسة مقارنة بين القانون والشريعة الإسلامية، المقاصة المصرفية والإلكترونية_، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان،2008 ، ص373.

_التوظيف الأمثل للأموال لدى البنوك؛

_الحصول على معلومات وإحصائيات دقيقة عن الشيكات إضافة إلى نظام أرشفة دقيق وسريع؛

_التقليل من مخاطر نقل الشيكات الورقية من وإلى البنوك؛

_إمكانية الحصول على صور وبيانات عن الشيكات من خلال النظام الإلكتروني بسرعة وسهوله؛

_يعمل النظام على مدار 24 ساعة،وبالتالي هناك متسع من الوقت لإرسال الشيكات مهما كان عددها؛

_بالنسبة للعملاء :من مزايا هذا النظام الإلكتروني:

_أصبح تحصيل الشيك ومعرفة وضعيته مقبول أو مرفوض في اليوم نفسه الذي يتم إيداعه فيه؛

_تقيد الشيك في حساب المستفيد في نفس اليوم أو في يوم العمل التالي؛

_زيادة الثقة بالشيكات والتعامل بها.

_بالنسبة لموظفي البنوك العاملين في أعمال التقاص :من مزاياه:

_إكتساب مهارات جديدة حيث إن نظام المقاصة الإلكترونية يوفر مهارات مختلفة من حيث التعامل مع جهاز الحاسوب وأنظمة الص.ور والاستفسار عن قواعد البيانات؛

_القدرة على تنفيذ العديد من الإحصائيات، وزيادة الفاعلية التشغيلية في البنوك وفي غرف المقاصة؛

_إن أهم خاصية تتميز بها هذه مصلحة المقاصة أنها خففت قليلا من مشاق المتعاملين فيما بينهم في التنقل من بنك لآخر ومن مكان لآخر في تبادل الشيكات والأوراق التجارية وكذا التحويلات فيما بين البنوك، حيث يخصص زمان ومكان معين ومحدد لإنجاز هذه الأعمال وهذا بعد عقد اتفاق[1].

الفرع الثالث :صور وأنواع أنظمة المقاصة الآلية الحديثة

1_نظام القاصة الآلي(ACH) Automated Clearing House : يقوم هذا النظام على استخدام آلات لفرز وترتيب الشيكات، وهي مبرمجة ومربوطة بحاسوب رئيسي مهمته استخلاص التقارير، والتي هي ممثلة تماما للتقارير المستخدمة في النظام اليدوي والاحتفاظ بها بشكل تاريخي . وكان بمقدور هذه الآلات تصوير الشيكات، والاحتفاظ بالصور في أرشيف إلكتروني .إلا أن الشيكات الورقية استمرت في التبادل حيث أنه يجب أن تسلم للبنك المسحوب عليه، وفي النهاية إما أن تسلم للعميل مصدر الشيك، وإما أن تتلف حسب الاتفاق معه.

2_نظام التبادل الإلكتروني لمعلومات الشيكاتTruncation : يعرف بنك التسويات الدولية هذه العملية بأنها استبدال تسيير معاملات الدفع الورقية(مثل الشيكات)في بنك أو بين البنوك أو بين البنك وزبائنه وتحويل هذه المعاملات إلى معاملات وسجلات إلكترونية سوا بشكل جزئي أو بالكامل ومن ثم معالجتها وإرسالها.

هذا النظام في الحقيقة مبني على النوع السابق ACH ، وبفارق أن معلومات الشيكات أصبحت ترسل على نتيجة جلسة المقاصة أيضا من خلال الشبكة.

[1] –فؤاد قاسم مساعد قاسم السعيدي، مرجع سابق، ص.374.

3_نظام المقاصة بالتصوير الضوئي–Chaque Truncation System(CTS) or Image-based Clearing system (ICS):

في استمرار لتطوير مراحل أنظمة المقاصة التي تقوم على استخدام واسع للتقنيات يأتي هذا النظام بإضافة تبادل صور الشيكات إلكترونيا بين الأطراف المعنية، ويمكن هذا النظام كافة الأعضاء من إرسال صور الشيكات وبياناتها لمركز المقاصة، ومن ثم يستطيع كل عضو الإطلاع على الشيكات المسحوبة عليه من كافة الأعضاء . ويستطيع البنك المسحوب عليه أن يقوم بكافة عمليات حجز للشيكات من خلال البيانات وصور الشيك، وبالتالي اتخاذ القرار المناسب بالرفض أو القبول .وكما هو في النوع الأول من أنظمة المقاصة التقليدية(اليدوية)لا بد من الحصول على نتيجة التصفية للجلسة، حيث يوفر النظام إمكانية الحصول على التقارير الخاصة بالجلسة، ويساهم مثل هذا النظام بتسريع دورة التحصيل، والاستغناء عن التبادل الورقي للشيكات بين الأعضاء ، ويوفر مركز أرشفة إلكتروني لصور وبيانات الشيكات[1] .

الفرع الرابع : مشروع تطبيق المقاصة الإلكترونية في الجزائر

1_المشروع بصفة عامة

إن تصميم أنظمة إعلامية في النظام المصرفي، و المالي يشبه في الكثير من الأمور الأنظمة المعمول بها في البلدان المجاورة، و على مستوى التشكيلة المصرفية، يتميز القطاع المصرفي الجزائري بعدد من البنوك اقل كثافة و لكن شبكات وكالاتها أوسع بالمقارنة مع ما تملك نظيرتها في البلدان المجاورة.

فنظام المقاصة الآلية يقتضي التكفل بما يميز البنك أ ولا، أما الخاصية الثانية هي احتكار إدارة البريد والمواصلات باعتباره المتعامل الوطني الوحيد في مجال الاتصالات.

2_مقومات مشروع المقاصة

فضلا عن تبني التكنولوجيا الملائمة، فان تحقيق المشروع يستدعي إنشاء هيئات و مؤسسات جديدة تشارك بشكل مباشر أو غير مباشر في خلق النظام المرغوب فيه، عمله و تسيره و لعل أهم مقومات هذا الأخير:

أ_ تعيين و إنشاء لجنة القيادة :هذه اللجنة مكلفة بقيادة المشروع، و تكون م رفقة بإصدار قرار يحدد المهام المستند إليها بحكم أنها عملية الإشراف على إقامة شبكة ما بين البنوك المقاصة الآلية.

تتشكل هذه اللجنة من أعضاء يمثلون المؤسسات الرئيسية و توسع تشكيلتها لتحوي وزارة المالية، وزارة العدل، واللجنة المصرفية، و وزارة البريد و المواصلات، ومن البديهي أن توكل قيادة هذه اللجنة إلى بنك الجزائر، وحتى يسمح لها بأداء صلاحيتها كاملة، يمكن للجنة أن تنشئ بدورها لجان فرعية إذا ما تطلبت المواضيع الهامة لاسيما في ما يتعلق بالمسائل النظامية، و القانونية، و التكنولوجية الخاصة بشبكة الاتصالات المساعدة، والمسائل المصرفية، والمسائل المتعقلة بالنقدية.

[1] –محمد الشايب ،مرجع سابق ص.144.

ب _إنشاء شركة مصرفية مشتركة جديدة للخدمات :إنشاء مؤسسة للتسيير يسند إليها مهمة تسيير المقاصة الآلية، بحيث يجب أن تكون منتمية إلى شركة البنوك(ABEF)[1].

ج_ إعداد مشروع ميثاق مصرفي مشترك:إن تناثر النصوص التنظيمية المتعلقة باستغلال وسائل الدفع، و الصعوبات و المعاملات التي لوحظت على مستوى معالجة حوادث الدفع، تحت انتهاج السبيل التالي:

إعادة صياغة النصوص التنظيمية و تكييفها خاصة مع الجوانب المتعلقة بالخيارات التكنولوجية والحلول المشتركة، ومع الامتيازات التي يوفرها الانترنت والصيرفة الالكترونية و التجارة الالكترونية، ومع البريد المتبادل بين البنوك، والقواعد العلمية و مواقيت المقاصة الآلية والمحاسبية.

د تشخيص أنظمة الدفع المتواجدة :تسمح هذه العملية بدراسة المشروع المستقبلي للاتصالات وعصرنة البنوك على قواعد سليمة.

3_شروط المساهمة و قواعد المتبادلة في المقاصة

أ*شروط المساهمة:

_ على المساهمين في المقاصة الآلية تقبل تساوي قيمة التسجيلات الالكترونية مع قيمة التسجيلات على الورق.

_ لا يمكن لأي مساهم غير مباشر تمثيل مساهم من نفس النوع.

_ تسديد تكاليف المشاركة و المبادلة المحددة في الاتفاقية.

_ احترام قواعد المبادلة التقنية لإيرادات المقاصة الآلية.

_ المساهمون في المقاصة الآلية هم أعضاء SIB الذين يقبلون استقبال العمليات الموطنة لديهم في شكل عمليات مصرفية.

ب* قواعد المبادلة في المقاصة الآلية[2]:

_ تجرى العمليات في نظام المقاصة الآلية بصفة أوتوماتيكية آلية من بداية المبادلة حتى التسديد، كما تقوم المعالجة المحاسبية استناد إلى المعطيات الالكترونية التي قدمها المساهمون.

_ تمر مبادلة القيم المصورة المتبادلة بين البنك المرسل في البنك المتلقي عبر مركز مبادلة صورة القيم .

_ يتحمل كل بنك مسؤولية المعلومات التي ادخلها إلى النظام الآلي.

المطلب الثالث: أنظمة التحويلات والتسويات المالية الإجمالية العالمية

أنشأت البنوك المركزية أنظمة للتسويات الإجمالية الآنية لتسوية المدفوعات ذات المبالغ الكبيرة بين البنوك.

ومع ذلك فإن العديد من هذه الأنظمة بحاجة إلى التحديث ورفع الكفاءة حتى يمكن لجميع الأطراف المشاركة في الأسواق المعنية

الفرع الأول :البنية التحتية للنظام العالميSWIFT

[1] – معمري حسام الدين، مرجع سبق ذكره ص ص، 42-44.

[2] – معمري حسام الدين، مرجع سبق ذكره ص ص 45 ،46.

1_أعضاء شبكةSWIFT : هذا النظام أكبر منظومة لإجراء التحويلات المصرفية المالية في العالم يعتبر نظام SWIFTالعالمي للمدفوعات آلية آمنة يتم من خلالها تنفيذ المعاملات المالية، ويؤمن هذا النظام لمستخدميه إمكانية تبادل المعلومات المالية بطريقة آمنة وموثوق بها .وأن استخدام شبكةSWIFT سيساعد المؤسسة على الحد من المخاطر التي تواجهها وتحسين مرونتها وزيادة قدرتها على المعالجة المتكاملة للمعاملات.

إن نظامSWIFT هو النظام المركزي العالمي لتنفيذ الحوالات المالية المتبادلة بين البنوك العالمية إلكترونيا ، وذلك باعتماد مقاييس دولية، ومن خلال رمز محدد لكل بنك يسمى.SWIFT Code

من ضمن هذه الأعضاء نجد البنوك بالدرجة الأولى ثم المؤسسات المالية كالبورصات وبعض التنظيمات الدولية كغرف المقاصة .كما يتمثل نظامSWIFT بتعليمات تطبيقية تفصيلية ينظمها كتاب الممارس، حيث يحدد هذا الكتاب جميع العمليات المتبادلة بين البنوك التي يجب أن تتم بالصيغة المحددة لكل من هذه العمليات وفق النموذج الموحد لها، وقد جرى تنظيم النماذج الموحدة لمراسلات البنوك المتعلقة بجميع عملياتها المصرفية مع مراسليها في الخارج في إطار 00 فئات[1].

2_ **مزايا استخدام نظام SWIFT الإلكتروني**: يربط نظام شبكةSWIFT أزيد من 10000 هيئة ومؤسسة مالية منتشرة في كافّة أرجا العالم في سنة 2014 [2]. وهناك عدة مزايا تتحقق باستخدام نظامSWIFT منه:

_ نظام واسع عبر العالم للمدفوعات المالية تسهيلا لدمج الحركة التجارية المحلية مع التجارة العالمية تسهيلا لتواصل المواطنين مع العالم؛

_بناء إمكانات كوادر وطنية لتوفير خدمات متطورة للبنوك والمؤسسات المالية؛

_وسيلة مضمونة لاستقبال الأموال وإرسالها عالميا؛

_حوسبة العمليات والتحسين المستمر في أدائها، والاستغناء عن المستندات الورقية في المعاملات؛

_ يستخدم نظامSWIFT رسائل خاصة ذات نماذج قياسية موحدة، تتضمن بيانات نمطية للحد من التفسير الخاطئ للرسائل المتداولة فهي تتضمن بيانات عن البنك المرسل والمرسل إليه، ونو العملة وقيمة المبلغ المحول واسم المستفيد وكما يستخدم الرموز الشفرية الخاصة بكل من البنك والبنك المرسل إليه؛

_يستهدف نظامSWIFT في المقام الأول تزويد أعضائها من البنوك والمؤسسات المالية بشبكة دولية للاتصالات لتحقيق السرعة المطلوبة للتحويلات النقدية الدولية بين البنوك؛

_تشفير الرسائل بواسطة البنك المرسل وفك رموز الشفرة بواسطة البنك المحول إليه يضمن صحة التحويل وسلامته.

_إن نظامSWIFT متاح لمدة 24 ساعة من اليوم على مدار العام ويلتزم كل بنك من البنوك المشاركة باستقبال رسائل SWIFT لمدة 7 ساعات يوميا خلال مواعيد العمل الرسمية حسب التوقيت الزمني المحلي؛

_يغطى نظامSWIFT احتياجات البنوك المستخدمة له التي تتضمن مدفوعات العملاء والتحويلات التي تتم بين المؤسسات المالية العمليات التجارية المالية والاعتمادات المستندية وعمليات التحصيل المستندي.

---

[1] –ماهر كنج شكري، **العمليات المصرفية الخارجية**، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2004،ص.36.

[2] –الموقع الإلكتروني الرسمي ،**جمعية اتصالات التراسل المالي بين البنوك في العالم**، **http://www.swift.com/info?lang=en**

_يوجد لدى شبكةSWIFT نظام لإبلاغ المرسل على وجه السرعة في حاله عدم استلام الرسالة بواسطة البنك المرسل إليه، وذلك في خلال 20دقيقة فقط من وقت الإرسال.

3_الإطار التشغيلي لنظامSWIFT : من الناحية التشغيلية يدار العمل من خلال مجموعة من العاملين تتمتع بمستوى مهار عال، ويتم تنفيذ العمل بهيئة نظامSWIFT من خلال مركزين عملاقين بكل من هولندا وأمريكا، ويتم من خلالهما ربط جميع الدول المشتركة بشبكةSWIFT ،وذلك من خلال شبكات ونظم اتصال غاية في الدقة والتطور.

إذن تكمن قوّة النظام وقدرته على الابتكار في استعمال تقنيات تراسل البيانات إلكترونيّا EDI ،حيث تعتمد الشبكة المركزيّة ذات المستوى العالي من الأمن على هيكلة متينة تتمثّل في الربط الشبكي بين البنوك المشتركة للمقاصّة وجميع المؤسّسات المنخرطة في هذا النظام عبر خطوط لنقل البيانات عالية الأداء وموثوقة وآمنة .وتقوم فرق العمل التي تتمتّع بخبرة فائقة ودراية واسعة بمتابعة أداء هذه الشبكة والتحكّم في مخاطر التشغيل، كما تقدّم خدمات الدعم اللازم لمستعملي هذه الشبكة على مدار الساعة وكامل أيّام الأسبوع[1].

الفرع الثاني : نظام الجزائر للتسوية الفورية (ARTS)

أولا :التعريف بنظام ARTS والهدف منه

1-التعريف بنظام ARTS :

يعرف نظام آرتس من بين الأنظمة التي تستعملها البنوك وهو نظام جديد للدفع،كما أنه يهدف إلى أحسن الخدمة المصرفية لاسيما من حيث أنظمة الدفع وذلك لمواكبة المعايير الدولية كما يرمز لهذا النظام دوليا ب:

(RTGS)إذ يتميز هذا النظام بعدة مفاهيم على المستوى الدولي من بينها :

_نظام التسوية الإجمالية الفورية هو عبارة عن نظام تسوية المبالغ الإجمالية في وقت حقيقي، ويتم فيه سير التحويلات بصفة مستمرة وعلى الفور دون تأجيل وعلى أساس إجمالي.

_كما أنه نظام مركزي إلكتروني يعمل على أساس فوري إجمالي نهائي ومستمر لتنفيذ أوامر التحويل الدائنة ويوفر نقطة تسوية لأنظمة التصفية العاملة في بلد ما من خلال الحسابات المركزية ؛

_نظام آرتس هو نظام دفع بين البنوك للمبالغ الكبيرة و المستعجلة التي تفوق قيمتها 10ملايين دينار ويسمح بتنفيذ أوامر التحويل في الوقت الحقيقي بدون فترة سماح .

_كما عرف المشرع الجزائري أو بالأحرى الهيئة المنظمة لهذا النظام ألا وهو بنك الجزائر الذي وضع قانون لنظام آرتس المسمى بنظام الجزائر للتسوية الفورية (ARTS) ،على أنه : نظام للتسوية بين البنوك لأوامر الدفع عن طريق التحويلات المصرفية أو البريدية للمبالغ الكبيرة أو الدفع المستعجل التي يقوم بها المشاركون في هذا النظام .

ما يميز النظام الجزائري لنظام آرتس هو الأهمية النسبية لحجم العمليات من مصرف إلى مصرف مقارنة مع التحويلات لصالح زبائن المصارف .

[1] -محمد شايب ، مرجع سابق ،ص.149.

2-مسؤولية المتعامل والمشاركين في نظام ARTS

بصفة بنك الجزائر هو المالك الأول والأخير لنظام آرتس فوجب عليه توفير للمشتركين الخدمات المبرمجة لتفعيل هذا النظام في حدود التوجيهات الواردة فيه.

إذ تتمثل وظائف هذا النظام لدى مستخدمين والمشاركين فيما يلي[1] :

بالنسبة لبنك الجزائر :

كما أن بنك الجزائر يقوم بعدة وظائف بإستخدام هذا النظام والتي تتمثل فيما يلي :

_مراقبة أوامر الإنتظار ؛

_تسوية الأوامر وفق طبيعتها ؛

_تخصيص مبالغ المقاصة ؛

_المعالجة تتم في نهاية اليوم ؛

_إدارة ومراقبة الحسابات للعمليات المعالجة بواسطة هذا النظام.

-بالنسبة للمشتركين :

أما بالنسبة لفئة المشاركين فتتمثل وظائفها مايلي :

_تلقي ومراقبة صفة الأوامر وملاءمتها ؛

_إصدار وتلقي الامر بنظام آرتس ؛

_متابعة خطوط الإنتضار للمشاركين المعنيين مباشرة أو المشاركة غير المباشرة .

3-الهدف من نظام الدفع ARTS

يهدف هذا النظام إلى تحقيق عدة أهدام منها:

- مسايرة المعايير والمقاييس الدولية في مجال مخاطر أنظمة الدفع وتأهيل القطاع المصرفين ؛
- تخفيض مخاطر الدفع وتقليص المدة بين البنوك ؛
- ضمان الامان والسرعة في المبادلات طبقا للمقاييس الدولية ؛
- تشجيع إقامة المصارف الأجنبية .

4-شروط الإنخراط في نظام آرتس ARTS

تتمثل شروط الإنخراط فيما يلي :

_تقديم طلب الإنخراط في نظام آرتس للهيئة المنظمة مع إبراز نوعية المشارك مباشر أو غير مباشرة ؛

_الحصول على الرموز السرية عند الموافقة التي تمكنه من إجراء عمليات الدفع ؛

_يفوض كل مشارك شخصا واحدا أو عدة أشخاص بصفتهم المخاطبين الوحيدين في نظام آرتس مع بنك الجزائر ،

[1] -زغدار أحمد، حميدي كلثوم، **تقييم أداء نظام الجزائر للتسوية الفورية (ARTS) في النظام المصرفي الجزائري خلال الفترة 2006-2014**.مجلة البحوث والدراسات العلمية :العدد 9 ،ج2،ديسمبر 2015.ص.ص.10-11.

_يجب التقيد بشروط الأمن التي يحددها بنك الجزائر .

لقد تم تفعيل نظام آرتس في شهر فيفري 2006 في عملية الإنتاجية للنظام المصرفي الجزائري كما تم ربطه مع نظام تسليم مقابل تسوية السندات ،هذا راجع إلى المعونة التي قدمها البنك الدولي في مجال تحديث أنظمة الدفع بصفة عامة ونظام آرتس بصفة خاصة ، لكن بعد وضع هذا النظام نتج عنه التأثير في عملية تسيير الخزينة .

ثانيا : حسابات التسوية و العمليات المقبولة في النظام

من خلال حسابات التسوية يجب أن تتخذ عدة إجراءات ألا وهي :

_على كل مشارك سواء مباشر أو غير مباشر أن يوقع على حساب التسويات مع بنك الجزائر كما يتم فتحه حين توقيعه ؛

_يسجل هذا الحساب مجموع عمليات الدفع لصالح المشارك المعني وعلى نفقته ؛

_لايمكن أن تكون حسابات التسوية مدينة ؛

_يجب سداد السيولة التي منحها بنك الجزائر قبل نهاية يوم التسوية ؛

أما بالنسبة للعمليات المقبولة في نظام آرتس تكون على النحو التالي [1]:

_تصدر أوامر الدفع إلا من طرف المشاركين وتكون على مستوى نظام آرتس بالدنانير ؛

_يقبل النظام معالجة عمليات الدفع وإدخالها في نفس اليوم ؛

_تتم معالجة داخل النظام عمليات التحويل القيمة المقابلة بالدينار لعمليات الترحيل التي يوافق تاريخ قيمتها يوم الجمعة حسب قيمة يوم العمل الأول للأسبوع الموالي ؛

_يقبل أوامر الدفع المستعجلة التي تقل عن هذا الحد الأدنى والتي تصدر عن المشاركين ؛

_العمليات المصرفية البينية لحساب الخاص وحساب الزبائن ؛

_العمليات على النقد الورقي مع بنك الجزائر .

عمليات بنك الجزائر المرتبطة بالسياسة النقدية

_صافي أرصدة نظام مقاصة التسديدات المسمى بنظام التسديدات للجمهور العريض أو التسديدات بالتجزئة؛

_صافي أرصدة نظام تسوية النقد مقابل تسليم السندات لكل عملية أخرى رخص بها بنك الجزائر ؛

_كما يجب على أن يتأكد المشاركون من توفر الأموال الكافية قصد تصفية عملياتها.

ثالثا: عمليات نظام آرتس :

لكل نظام يوجد عمليتين يجب الإعتماد عليهما ألا وهما :

1-عملية السحب :

وفق هذا النظام تتم عمليات السحب وفق الخطوات التالية:

_يقوم المشتركون بالنظام بتحويل إحتياجاتهم المتوقعة من النقود الإئتمانية إلى البنك المركزي ؛

[1] - زغدار أحمد، حميدي كلثوم،مرجع سابق ، ص ص.12-13.

_يقوم البنك المركزي بجمع الإحتياجات الخاصة على مستوى كل ولاية لمختلف القرارات ؛

_يرسل المشاركون بنظام ARTS أوامر التحويل الخاصة بعمليات الحجز ؛

_يقوم نظام آرتس بإقرار عملية الحجز مع إشعار بجعل الحساب مدين يحتوي هذا الإشعار على قيمة المبلغ وكذا رقم التصريح ؛

_يتحمل المشاركون بالنظام مسؤولية إبلاغ رقم التصريح والمبالغ أيضا إلى فروعها المختلفة ؛

_تتقدم فروع البنوك المشتركة بالنظام إلى الشبابيك بمقررات بنك الجزائر مع رقم التصريح والمبلغ الذي سيتم سحبه ؛

_يحوز أمين الصندوق في بنك الجزائر الوثائق عند المراقبة الأولية ثم يقوم بإدخال رقم التصريح إسم البنك ، رقم العملية الإئتمانية وذلك للتأكد من تطابقها مع الحجز.

2-عملية الإيداع :

أما عملية الإيداع في نظام التسويات الإجمالية الفورية يتم وفق الخطوات التالية [1]:

_يقوم الأطراف المشاركون في بنظام التسويات الإجمالية الفورية بإجراء عملية إيداع الأموال لدى شباك بمقر بنك الجزائر ؛

_يقوم أمين صندوق بنك الجزائر بفحص الوثائق ثم إدخال رقم العملية إسم البنك وقيمة المبلغ المودع ؛ _كما يقوم نظام آرتس بإبلاغ المشاركين بإشعارات الحسابات الدائنة الخاصة بكل عملية إيداع و القيام بجعل الحسابات دائنة بقيمة المبالغ المودعة .

[1] -زغدار أحمد ،حميدي كلثوم ، مرجع سابق، ص،14.

المبحث الثالث : أدوات وطرق الحماية لنظام الدفع الإلكتروني

المطلب الأول : أساسيات الحماية

الفرع الأول : تحديات الأمن :

يتلخص هدف جميع مستخدمي الانترنت في الحصول على معلومات ونقلها بشكل أمن، وهناك مجموعة من التحديات التي يجب أخذها في الحسبان، لضمان نقل أمن للمعلومات بين الأطراف المتصلة في عملية تجارية الكترونية، وتنحصر هذه التحديات في ثلاث محاور أساسية وهي[1]:

1- خصوصيات المعلومات:

كي تتم المحافظة على الرسالة الالكترونية (الحاملة لفواتير تجارية أو المستعملة في الصفقات التجارية) يجب أن لا يتمكن من الاطلاع عليها إلا الأطراف المعنية المسموح لها بذلك، وللحفاظ على الخصوصية لابد من التحكم بعملية الولوج، وأكثر طرق التحكم انتشارا هي استخدام كلمة المرور، أو الجدار الناري، إضافة إلى شهادة الترخيص .

وهنا تجدر الإشارة إلى أمر بالغ الأهمية وهو أن على المستخدم الحفاظ على سرية كلمة المرور، لأنها تشكل خط الدفاع الأول في وجه الولوج الغير مرخص، وبهذه الطرق يمكن منع حدوث الجرائم المتعلقة بانتهاك الخصوصية، مثل التصنت واستعراض معلومات معينة بدون ترخيص.

2-سلامة المعلومات:

لابد من حماية عمليتي نقل المعلومات وتخزينها، وذلك لمنع أي تغير للمحتوى بشكل معتمد، وتكمن أهمية ذلك في الحفاظ على محتوى مقيد وموثوق به، وفي الغالب تكون الأخطاء البشرية، وعمليات العبث المقصود هي السبب في تلف أو تشويه البيانات، وينتج عن ذلك أن تصبح البيانات عديمة الجدوى وغير آمنة للاستخدام، ولتجنب تشويه البيانات يمكن استخدام تقنيات مثل التشفير أو البصمة الالكترونية للرسالة، وهذا ما سنتدرج إليه وباختصار في المبحث الثاني، ومن المهم أيضا الاحتفاظ بنسخ احتياطية لاسترداد البيانات المفقودة في حال تعرضها للضرر، أو في حال تعطل الشبكة إثناء القيام بالعملية التجارية.

2-التحقق من هوية الأطراف الأخرى:

يجب التأكد من هوية الأطراف المعنية بعملية تبادل البيانات، إذ يجب على كل الأطراف معرفة هوية الآخر لتجنب أي شكل من أشكال الخداع (مثل عملية التزوير وانتحال الشخصيات)، وهناك بعض الحلول والإجراءات للتحقق من هوية الأطراف المتصلة مثل كلمات المرور، والتوقيع الرقمي، والشهادات الرقمية التي سنذكرها لا حقا . وكل هذه العناصر، تدفعنا إلى التكلم عن شيء أخر بالغ الأهمية لصيق بهذا الموضوع آلا وهو أمن المعلومات.

- **امن المعلومات:** إن النموذج المعروف والمتبع في أمن المعلومات قائم على نماذج ثلاثية الأبعاد التي تتكون من[2]:

[1]- http:// www.itep.ae/arabic/Educational centr 2003

[2] - إياس الهجري،جرائم الانترنت،مجلة crn-me ،عدد 202 ،2003 ص: 6

1–سرية المعلومات : وذلك يعني ضمان حفظ المعلومات المخزنة في أجهزة الحاسبات أو المنقولة عبر الشبكة، وعدم الاطلاع عليها إلا من قبل الأشخاص المخولين بذلك.

2–سلامة المعلومات: يتمثل ذلك في ضمان عدم تغيير المعلومات المخزنة على أجهزة الحاسب أو المنقولة عبر الشبكة، إلا من قبل الأشخاص المخولين بذلك.

3–وجود معلومات: وذلك يتمثل في عدم حذف المعلومات المخزنة على أجهزة الحاسب إلا من قبل الأشخاص المخولين بذلك.

الفرع الثاني : بروتوكول حماية أنظمة الدفع الإلكتروني :

لقد أوجدت هذه البروتوكولات للتأكد من سلامة المعلومات أو سلامة الصفقات التجارية، وللتحقق من صلاحية وعدم اقتباس أو اختلاس أدوات الحماية للدخول في العملية التجارية، وقبل التكلم عن أهم هذه البروتوكولات يجب الإشارة أولا إلى الشهادات الرقمية، التي تعتبر الدعامة الأساسية لتحريك أو للعمل بالبروتوكولات .

1– العقود الإلكترونية

يستخدم العقد الالكتروني لكافة التصرفات محل الاتفاقات على الشبكة ، وبشكل رئيس :- انزال البرامج و لملفات عن الشبكة- ، الدخول إلى خدمات الموقع وتحديدا التي تتطلب اشتراكا خاصا في بعض الأحيان ، أو مقابل مالي أو لغايات الحصول على الخدمة (كالمحادثة ومجموعات الأخبار أو الإعلان والأدلة) أو لغايات التسجيل والالتزام العقدي بإنفاذ الخدمة المعروضة مجانا بشروط الموقع كخدمات البريد المجاني والاستضافة المجانية وغيرها، وكذلك لإبرام التصرفات القانونية على الخط كالبيع والشراء والاستئجار وطلب[1].

ومن حيث أهمية العقد الإلكتروني ، فان تقنية العقود الالكترونية توفر قدرة التعاقد على الشبكة وفي بيئتها والحصول على الخدمات والبضائع والمصنفات بأرخص الأسعار ومن خلال قوائم اختيار معروفة وواسعة ومن أي موقع أو مصدر للموردين على الخط (OSP) ، كما تتيح للمورد تحديد التزاماته بوضوح وتحديد نطاق المسؤولية عن الخطأ والأضرار جراء التعاقد أو بسبب محل التعاقد كأخطاء البرمجيات ومشاكلها ، وتساهم في تسهيل المقاضاة بين الطرفين لما تقرره من قواعد شاملة بالنسبة للحقوق والالتزامات ويمكننا أن نبين في الأخير

2–الشهادات الرقمية:

أ/ التعريف:

تصدر الشهادات الرقمية عن الجهات المانحة (مانحة البطاقات) الموثوق بها، والتي توقع عليها وتستخدم هذه الشهادات للتحقق عن موثوقية المفاتيح العامة التي أصدرتها[2].

[1] – إياس الهجري،جرائم الانترنت،مجلة crn-me ،عدد 202 ،2003 ص: 07.

[2] – http:// www.itep.ae/arabic/Educational centre2003

ب/ آلية العمل[1] :

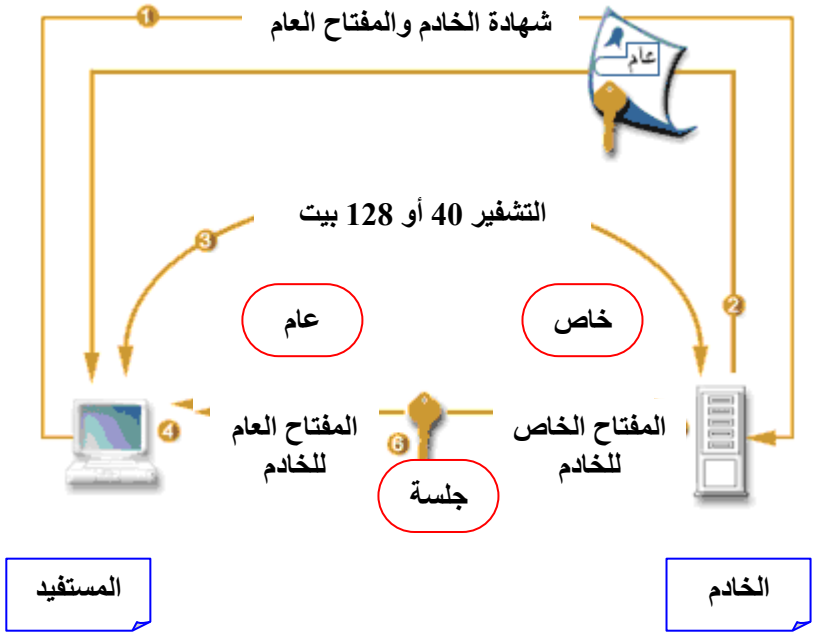
في البداية يقوم الشخص (معنوي كان أو طبيعي) بتوليد زوج من المفاتيح العامة والخاصة، ثم يرسل المفتاح العام إلى الجهة المانحة للشهادة، وتضيف الجهة المانحة بعض المعلومات المتعلقة بالشهادة مثل(الاسم، رقم التعريف، عنوان البريد الالكتروني، وتاريخ الانتهاء، والرقم التسلسلي.) وتوقع عليه بالمفتاح العام لطالب الشهادة، وبالمفتاح الخاص لجهة المانحة للشهادة،

ويصادق توقيع الجهة المانحة للشهادة على المعلومات المضافة وعلى المفتاح العام الموجود ضمن الشهادة، ويمكن أن ترسل الجهة المانحة الشهادة إلى طالبها أو تحفظ بها في خادم الشهادة (قاعدة بيانات تسمح بتسليم واسترجاع الشهادات الرقمية (SERVER).)

ووفق هذه الشهادات يتم توزيع مفاتيح العمل، وفق البروتوكولات المتفق عليها التي سوف نتطرق إليها.

وسنلاحظ الآن الشكل العام لعمل هذه الشهادات وذلك في الشكل التالي(الشكل رقم (11)[2].

الشكل رقم(11) آلية عمل الشهادات الرقمية



المصدر: http:// www.itep.ae/arabic/Educational centre2003

تعبر الأرقام التالية على ما يلي:

1- يطلب المستفيد المفتاح العام من الخادم .

[1] - http:// www.itep.ae/arabic/Educational centre2003

[2] - **http:// www.itep.ae/arabic/Educational centre،2003**.

2- إرسال المفتاح العام من الخادم إلى المستفيد مرفق بشهادة الخادم التي يضيف فيها (الاسم الرقم التسلسلي..الخ)..

3- إعطاء التشفير أو الشفرة المعمول بها بين المستفيد والخادم من طرف الخادم.

4- توزيع المفاتيح بين المستفيد والخادم حيث يأخذ الخادم المفتاح الخاص ويأخذ المستفيد المفتاح العام.

5- تقوم العملية التجارية وفق البروتوكول المعمول به .انطلاقا من المعطيات المقدمة سابقا

3- البروتوكولات الأمنية:

أ/ بروتوكولات الطبقة الآمنة(SSL):

وهذا البروتوكول ما هو إلا امتداد إلى الشهادات الرقمية، حيث عند القيام بالعمليات التجارية وفقا لهذه الشهادات انطلاقا من المفتاح العام والخاص، فان في هذا الوقت يقوم (SSL) بالحماية من التدخل أو السرقة للمعلومات أو التصنت[1].

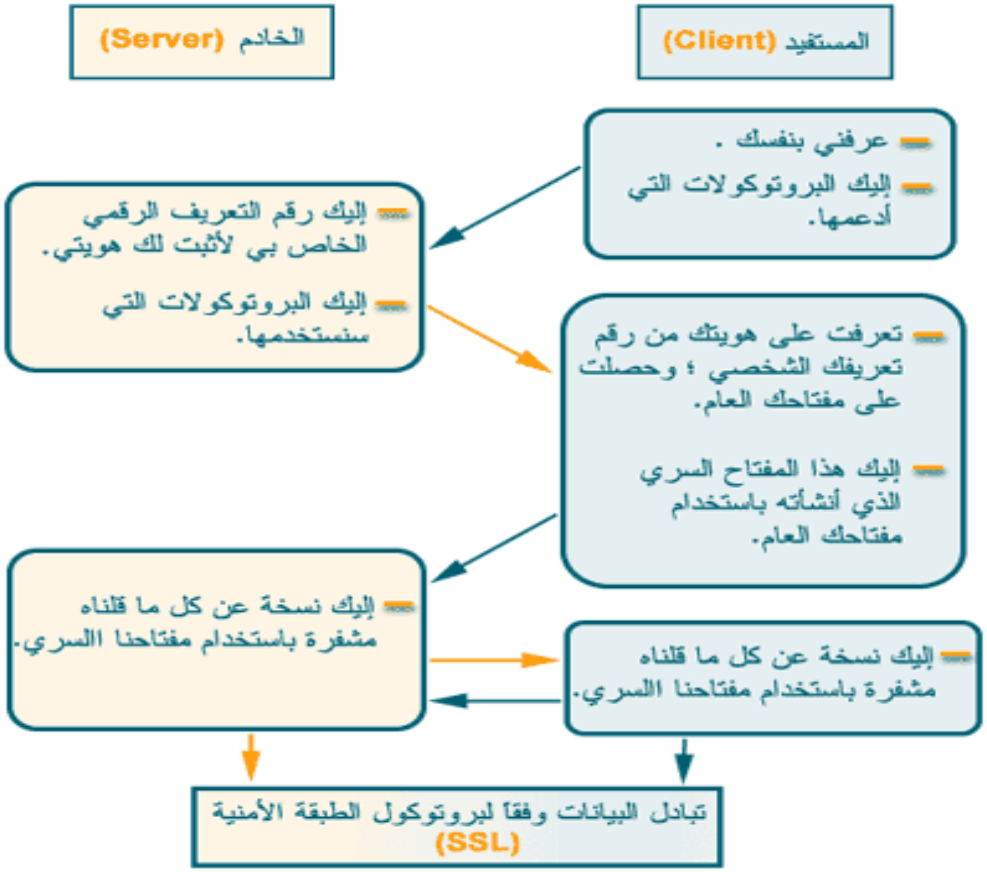
حيث وبعد الانتهاء من جلسة المصافحة في بروتوكول الطبقات الآمنة (SSL)،يولد المستفيد مفتاح سريا للجلسة وشفرة باستخدام المفتاح العام للخادم، ثم يفك الخادم شفرة مفتاح الجلسة باستخدامه لمفتاحه الخاص ويستخدم كل من الخادم والمستفيد هذا المفتاح الفريد لتبادل المعلومات الحساسة في جلسة البروتوكول الطبقات الأمنية[2]، ولا يصلح هذه المفتاح إلا لجلسة واحدة فقط.

وهذا ما سنوضحه في الشكل رقم (12)الذي يبين لنا كيفية العمل في هذا البروتوكول.

[1] - http:// www.itep.ae/arabic/Educational centre،2003.

[2] -مرجع سابق 2003.

الشكل رقم(12):آلية عمل لبروتوكول الطبقات الأمنية(SSL)



المصدر: 2003http:// www.itep.ae/arabic/Educational centre

ونبه في الأخير أن هذا البروتوكول يدعم موضوعنا من الناحية الأمنية التي يجب توفرها في أجهزة التحويل المالي أو غيرها من أجهزة انتقال المعلومات التجارية (الصفقات التجارية).

وكما يمكننا الإشارة هنا إن هذا البروتوكول يتم التعامل به خاصة في البنوك الالكترونية .

ب/ بروتوكول الحركات المالية الآمنة :SET[1] :

1/ تعريف:

وهذا هو أهم البروتوكولات التي تم اعتمادها في هذه المذكرة، لاحتوائه على تبرير كافي لكيفية حماية ما يسمى بالحركات المالية.

لقد طورت مجموعة من الشركات العالمية الرائدة (مايكروسوفت ،أي.بي.أم، فيزا،ماستركارد) بروتوكولا لعمليات الدفع الالكترونية الأمن أطلقت عليه اسم بروتوكول الطبقات الآمنة SET ،والغاية من هذا البرتوكول ضمان الحفاظ على امن البيانات (خصوصياتها ،سلامتها ،التحقق من وصولها إلى الجهة المطلوبة)[2]ويشبه إلى حد كبير إلى بروتوكول الطبقات الأمنية SSL في استناده إلى التشفير والتوقيع الالكتروني.

[1] - http:// www.Itep.ae/arabic/Educational centre,2003.

[2] -نفس المرجع السابق 2003.

وللحفاظ على خصوصية وسلامة المعلومات المنقولة بين حاملي البطاقات والتجار، يستخدم بروتوكول الحركات المالية الآمنة SET برمجيات تدعى برمجيات المحفظة الالكترونية، وتحوي المحفظة الالكترونية على رقم حامل البطاقة ،والشهادات الرقمية التابعة له أما التاجر فتكون له شهادة رقمية صادرة من إحدى البنوك المعتمدة ،ويستخدم كل من حامل البطاقة والتاجر الشهادات الرقمية التابعة له، مما يتيح لكل منهما التحقق من هوية الأخر عند إجراء الحركات المالية الالكترونية.

ولا يمكن للتاجر مشاهدة رقم البطاقة الائتمانية، أثناء جلسة البروتوكول حيث ترسل الصيغة مشفرة لهذا الرقم إلى مصدر هذه البطاقة، للموافقة على إجراء الحركة المالية مع التاجر، وتضمن هذه الطريقة عدم عرض الرقم، كما تمنع أي تعديل غير مرخص به أثناء إرسال البيانات.

2/ إجراءات الحركات المالية وفقا لبروتوكول الحركات المالية الآمنة[1] :

يقوم الزبون في أول الأمر بفتح حساب بطاقة ائتمانية:(فيزا ماستركارد) في احد البنوك، ثم يصدر البنك إلى صاحب البطاقة برنامج خاص ببروتوكولات الحركات المالية الآمنة SET، يدعى برنامج المحفظة الالكترونية، وتستخدم هذه المحفظة في الشراء وإجراء الحركات المالية عبر الانترنت وتثبت المحفظة الالكترونية في كومبيوتر المستخدم،(وهذا ما يسمى بالنقود الالكترونية التي تم التطرق إليها في الفصل الأول من هذه المذكرة)، حيث يمكن له الولوج إليها في أي وقت للقيام بعملية الدفع عبر الانترنت، وتحتوي هذه المحفظة على معلومات مثل:(رقم البطاقة الائتمانية، وشهادة البروتوكول SET، وتاريخ انتهاء صلاحية البطاقة..... إضافة إلى معلومات أخرى).

ومن جهة أخرى، تعد شهادة البرتوكول SET دليلا على أن البنك قد تحقق من هوية حامل البطاقة وللحصول على هذه الشهادة، يحول الزبون إلى جهة مخولة بمنح الشهادة وتكون معتمدة لدى البنك[2].

ويفتح التاجر حسابا لدى معالج عمليات الدفع الذي يختاره (قد يكون بنكا)، ليحصل على ما يلزمه من برمجيات لاستخدام بروتوكول الحركات المالية الآمنة، وتتضمن هذه البرمجيات[3]:

- شهادة البرتوكول الممنوحة للتاجر والمفتاح العام لمعالج عمليات الدفع المختار.

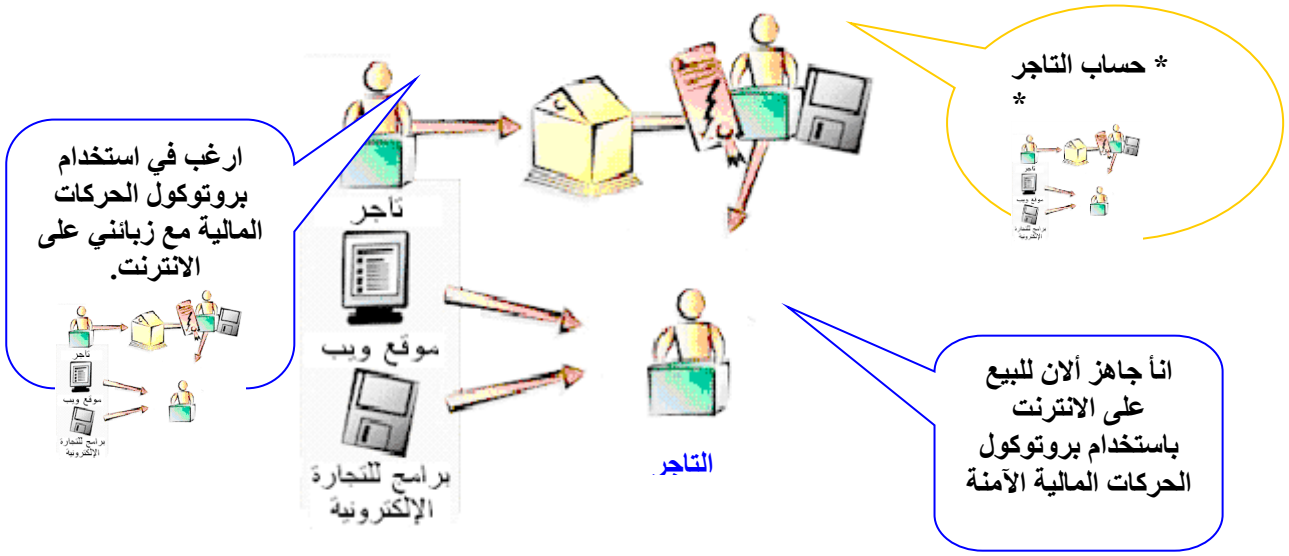
تخدم هذه البرمجيات لمعالجة الحركات المالية الالكترونية، والتي غالبا ما تكون على الانترنت وسنوضح ذلك في الشكل رقم (13):

[1] - http:// www.itep.ae/arabic/Educational centre,2003.

[2] -نفس المرجع2003

[3] -hhttp:// www.shamel.net, 2004.

الشكل رقم(13) إجراءات الحركات المالية وفقا بروتوكول الحركات المالية الآمنة SET بالنسبة للتاجر



المصدر: 2003 http:// www.itep.ae/arabic/Educational centre

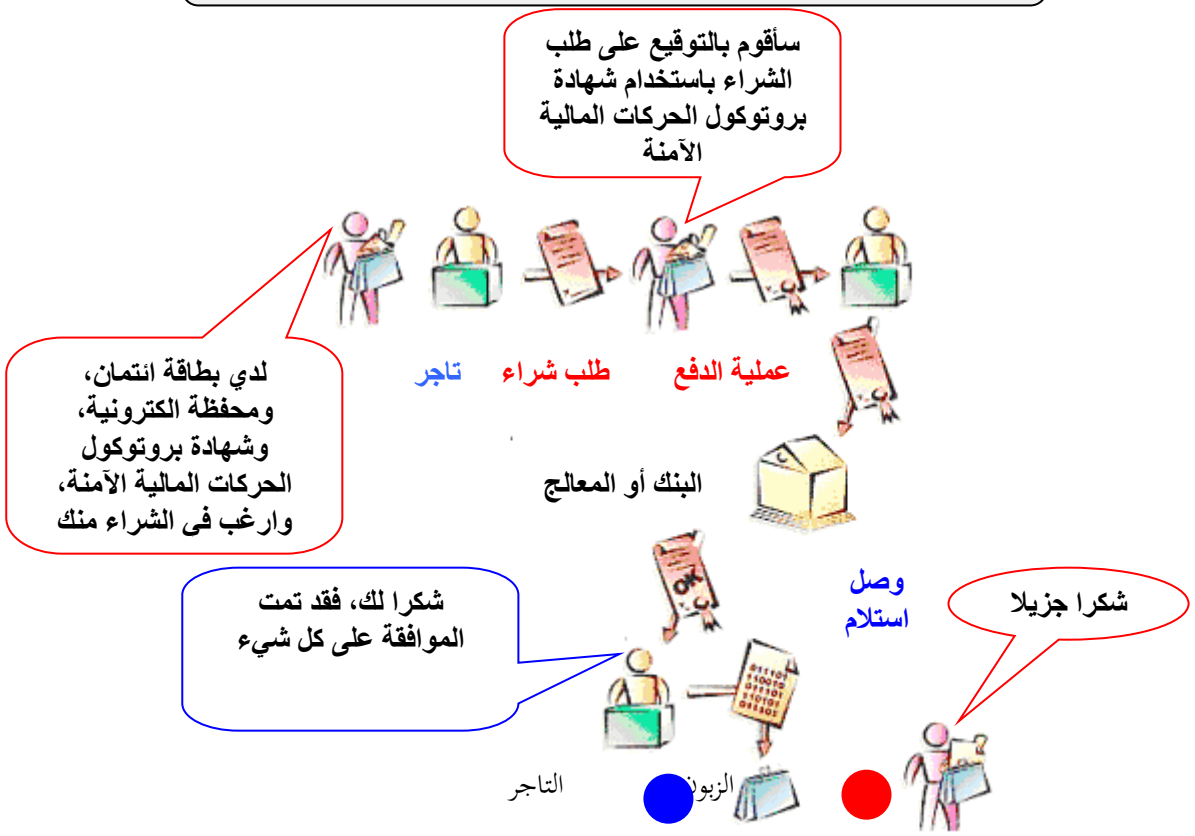
4/ كيفية قيام التاجر باستخدام بروتوكول الحركات المالية الآمنة:

ويمكن للزبون–عبر الانترنت– أن يسأل عن شهادات البروتوكول للتاجر، ذلك لتحقق من وضع التاجر والاستفادة من مفتاحه العام، وعند إجراء طلب شراء معين يستخدم الزبون المحفظة الالكترونية لاسترجاع رقم بطاقته الائتمانية، وشهادة البروتوكول، ويستخدم الزبون المفتاح العام في التوقيع على معلومات طلب الشراء كما يستخدم المفتاح العام للبنك في التوقيع على معلومات الدفع التي ستوجه لاحقا للتاجر[1]، وبعد ذلك يعود التاجر بشاهدة البروتوكول الخاصة به إلى البنك أو معالج عمليات الدفع ، وللتحقق من هوية الزبون والحصول على تخويل بالدفع، وذلك استنادا إلى شهادة البروتوكول للزبون أو وسائل الدفع الخاص به ،ويتحقق البنك من هويتي الزبون والتاجر، ويعالج طلب الشراء ومعلومات الدفع، وبعد التحقق يوقع البنك أو(معالج عمليات الدفع) رقميا على رسالة تخويل يرسلها إلى التاجر وبعد ذلك يرسل التاجر رسالة تأكيد إلى الزبون ثم ينفذ الخدمة المطلوبة في استمارة الطلبية، ثم يولد السند أو الوصل ثم شحن البضاعة ، وسنوضح ذلك في الشكل التالي[2]:

[1] – http:// www.itep.ae/arabic/Educational centre,2003.

[2] –نفس المرجع السابق 2003.

الشكل رقم (14): برتوكول الحركات المالية الآمنة بين التاجر والزبون



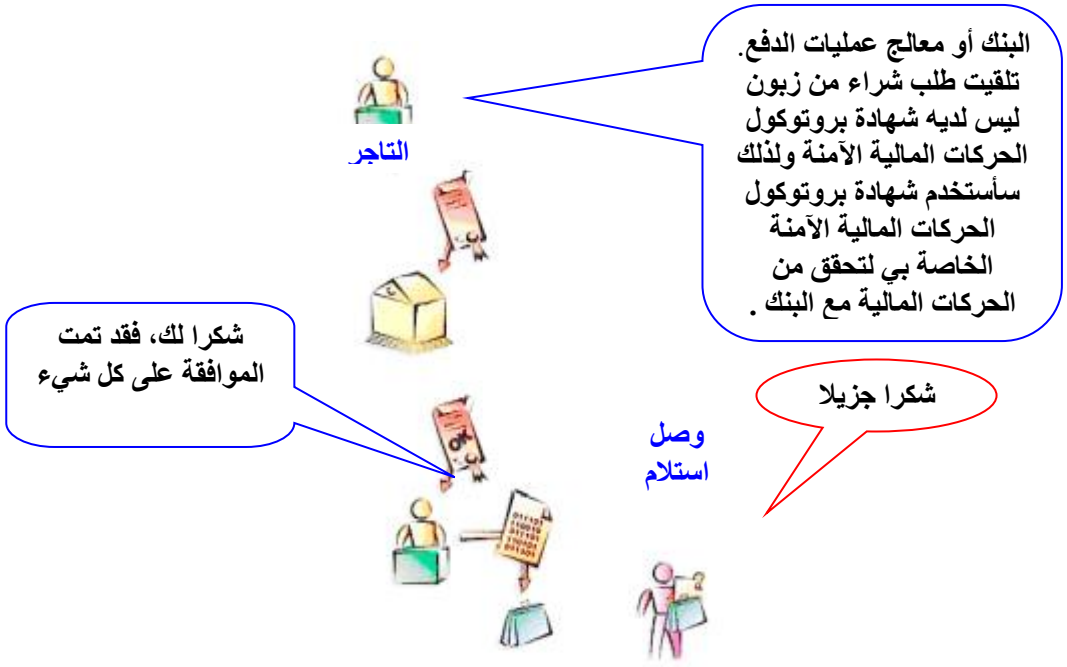
المصدر:centre2003http://www.itep.ae/arabic/Educational

ويمكن أيضا للتاجر أن يتلقى الدفعات من الزبائن دون شهادات بروتوكول الحركات المالية الآمنة، وفي هذه الحالة ليس على التاجر سوى استخدام شهادة البرتوكول الخاص به لتوثيق الحركات المالية مع البنك، أو معالج الحركات المالية، الذي يتعامل معه ،وبعد التأكد من صحة الحركات المالية ،وقبولها يولد التاجر السند ويشحن البضاعة للزبون[1].

وسنوضح ذلك في الشكل التالي:

[1] - http:// www.itep.ae/arabic/Educational centre,2003.

الشكل رقم (15): التعامل دون بروتوكول الحركات المالية الآمنة SET عند الزبون



المصدر: 2003 http:// www.itep.ae/arabic/Educational centre

الفرع الثالث : وسائل الوقاية والمكافحة:

توجد هناك عدة عوامل تعيق وتجعل من عملية تتبع المحتالين وضبطهم أمرا في غاية الصعوبة، نظرا لشساعة بيئة العمل بأنظمة الدفع الالكتروني، والتي نقصد بها الانترنت حيث بلغ عدد مواقع الانترنت في العالم 2002 الى800 مليون موقعا[1].

ومن الواجب أن يتخذ المتعاملون بالانترنت والشركات المنتجة منتهى الحذر، عند إبرام العقود الالكترونية،كما يجب أن تهتم الشركات المنتجة بوضع استراتيجيات جديدة للوقاية من عمليات تقليد منتجاتها ثم تسويقها عبر الانترنت، وتؤدي الحالة كذلك إلى ضرورة تحديث وسائل المكافحة.

1/ وسائل الوقاية من الجرائم الالكترونية:أولى هذه الوسائل هو أن يتعين على التاجر التحري عن الأطراف التي يتعاقدوا معهم قبل إبرام الاتفاقات، ويبدو من غير المعقول أن يدفع الناس أموالهم إلى أشخاص لا يعلمون عنهم شيئا ،سوى ما يظهر على شاشة الكمبيوتر، ولكن هذا ما يحدث يوميا على مستوى العالم

وبعض الخسائر الناجمة عن هذه الخفة في التعامل الالكتروني صغيرة ولكن في بعض الحالات الأخرى تصل الخسائر إلى ملايين الدولارات.

ويجب على كل تاجر أو زبون يدخل إلى شبكة التجارة العالمية الالكترونية أن يدرك أن هناك احتمال أكيد لمحاولة الغش، الذي ينجح عند التعامل مع أطراف مجهولة.

[1] – نشرة مكافحة الجريمة التجارية الدولية،CCB-CCI عدد ديسمبر، 1999، موضوع نمو التجارة الالكترونية يصاحبه نمو الجريمة الالكترونية ص:07.

ومن وسائل الوقاية من الجرائم التقليد الالكتروني، أن تقوم الشركات بإجراءات فعالة لحماية منتجاتها بالقيام بأبحاث دورية على الأجهزة التي تستخدم علاماتها التجارية على صفحات الانترنت، واستخدام نظم للتتبع لمراقبة الإعلانات الغير مشروعة عن منتجاتها، في مواقع الانترنت.

وقد جاء في التقرير الدولي انه على مستخدمي الانترنت، مراعاة الحذر خاصة في الأعياد حيث ينتهز الجناة الفرصة لتسويق البضائع الفاخرة المقلدة ، ويساعد على ذلك تلهف مستخدمي الانترنت على شراء الهدايا في الأعياد، ومن الواجب الشعور بمحاولة غش عندما لا يقبل موقع الانترنت الذي يعرض هذه البضاعة سداد قيمتها إلا بالبطاقة الائتمانية، حيث إن هذه الطريقة مثالية في تخفي الجناة وصعوبة تتبعهم وضبطهم وعلى الجميع تفادي شراء البضائع التي تعرض على الانترنت بثمن مخفض تخفيضا شديدا غير معقول لان ذلك مؤشر على محاولة الغش[1].

2/ عرض لبعض صور الجرائم الالكترونية[2]:

- يقوم محتال بشراء أسهم رخيصة الثمن لشركة غير معروفة ،غالبا ما يستخدم أسماء لشركات يستتر وراءها ليخفي شخصيته، وفي الخطوة التالية يخلق إعلاما كاذبا لرفع قيمة هذه الأسهم بإذاعة معلومات كاذبة على الانترنت، عن تقدم ونجاح الشركة صاحبة الأسهم، وقد يقوم بتأيد هذه المعلومات المزورة بالنشر في الصحف، مما يوحي للناس بمصداقية هذه المعلومات وبان قيمة هذه الأسهم تتزايد، وقد يعمل المحتال إلى تصدير مجموعة ضخمة من الرسائل البريدية الالكترونية تحمل نفس المعلومات، ليخلق انطباعا عاما لدى الجمهور بصحة هذه المعلومات، ويقع المستثمرون في الفخ ويقبلون على شراء الأسهم بما يتجاوز قيمتها الحقيقية، ثم يقوم المحتال بعد ذلك بتخفيض قيمة الأسهم في البورصة محققا من هذه العملية أرباحا كبيرة ويترك المستثمرين يحملون أسهم لا قيمة لها .

  وقد انتشر هذا النوع من الجرائم الالكترونية في (الو.م .أ) و هي جرائم ينجم عنها الإخلال بالثقة في الشركات المالية.

- وفي جريمة أخرى، وقعت في (الو.م.ا) عمد المحتالون إلى العمل تحت ستار شركة وهمية لرفع ثمن أسهم شركة طيران في كاليفورنيا عن طريق معاملات تجارية مزيفة، وحملة إعلامية في الانترنت والصحافة، فارتفع ثمن السهم خمسة دولارات ثم سقطت 100مليون سهم وانهارت الشركة[3].
- وفي قضية أخرى قام المحتالون بافتعال زيادة في قيمة أسهم شركتين قبل إيقاع مساهمين جدد في الفخ، وقد نتج عن ذلك انهيار الشركتين وهرب المحتالون بأرباح زادت على 745 ألف دولار[4].

3/ نصائح لتفادي النصب عبر الشبكة

عندما تظهر النقود في أي مكان يظهر خلفها المحتالون والنصابين،و مع تزايد حجم التجارة الالكترونية وظهور البنوك

---

[1] – نشرة مكافحة الجريمة التجارية الدولية ،CCB-CCI عدد ديسمبر ،1999،موضوع نمو التجارة الالكترونية يصاحبه نمو الجريمة الالكترونية ص: 08

[2] – نشرة مكافحة الجريمة التجارية الدولية،CCB-CCI عدد فبراير 2000 الغش عن طريق الانترنت

[3] – احمد منير فهمي، عمليات القرصنة الالكترونية ووسائل الوقاية والمكافحة، مجلة بوابة الانترنت، العدد16، ص:38.

[4] – احمد منير فهمي ، مرجع سابق، ص:40.

الالكترونية على شبكة الانترنت ازدادت عمليات الاحتيال التي يخطط لها مجرمون من نوع يختلف عن من نشاهدهم في الشوارع وفي حياتنا اليومية، هؤلاء المجرمون من محترفي شبكة الانترنت، وعلى درجة عالية من العلم وإجادة التعامل مع لغات الحاسب وتقنيات شبكة الانترنت

وحتى لا تقع ضحية عملية احتيال الكترونية على شبكة الانترنت نقدم لكم مجموعة من الإرشادات التي عليكم إتباعها أثناء تصفحك لمواقع الشبكة أو عندما تريد الشراء بالطريقة الالكترونية وهي عبارة عن أربعة نصائح هي[1]:

1- أعرف مع من تتحدث: إذا كنت ممن يتعامل مع البنوك والمؤسسات المالية التي توجد على شبكة الانترنت فيجب أن تتعامل معهم من خلال شريط العناوين Address Bar الذي يوجد في برامج تصفح الانترنت،و يجب أن تقوم بكتابة عنوان الموقع الذي تريد زيارته من خلال شريط العناوين ولا تستخدم أبدا عنواناً يصل إليك عن طريق رسالة بريد الكتروني ويطلب منك أن تضغط على سطر معين لكي يصلك بالموقع المالي الذي تريد التعامل معه.

قد يكون السطر الذي سينقلك إلي هذا الموقع فخ والواقع انه سينتقل بك لموقع آخر قد يتشابه في التصميم مع موقع المؤسسة المالية التي تتعامل معها وبذلك فقد يحصل هذا النصاب الالكتروني على رقم حسابك في البنك أو رقم بطاقة الائتمان أو أي بيانات مالية مهمة أخرى، وإذا شعرت بأي شك في رسالة الكترونية وصلت إليك فاتصل بالبنك الذي تتعامل معه تليفونيا .

2-إحرص على بياناتك المالية : إحرص دائما على عدم استخدام البيانات المالية المهمة من خلال رسائل البريد الالكتروني، مثل بيانات حساباتك في البنك أو أي بيانات شخصية، رسائل البريد الالكتروني يمكن تتبعها ومعرفة محتوياتها ما لم تكن مشفرة، ومعظمنا لا يستخدم تقنية تشفير رسائل البريد الالكتروني،و لن يسألك أي بنك على الانترنت أن ترسل رقمك السري أو رقم بطاقة الائتمان عن طريق رسالة الكترونية.

3-الأموال السهلة : عادة ما تبدأ عمليات النصب سواء في الحياة العامة أو على شبكة الانترنت عن طريق إغراء الضحية بإمكان الحصول على أموال سهلة، كأن يقول المراسل أن لديه حسابات بالملايين في بلده ولا يستطيع تحويلها للخارج ويطلب رقم حسابك في البنك وخطاب عليه توقيعك لكي يحول أمواله عن طريقك ويغريك بأنك سوف تحصل على عدة ملايين من الدولارات نظير هذه المساعدة،و بمجرد أن يرسل الضحية هذه البيانات سيقوم المحتال بسحب كل الأموال التي توجد في هذا الحساب[2].

4-تأمين الحاسوب: قد يحاول النصاب أن يغري مستخدم الانترنت بإرسال بياناته المالية له أو قد يحاول أن يحصل على هذه البيانات عنوة. فالنصاب الالكتروني عادة ما يكون من قراصنة الشبكة الذين يستهدفون الحاسبات الشخصية لأشخاص قد يعرفونهم أو لا يعرفونهم ويقومون بالدخول على حاسباتهم الشخصية، ومحاولة سرقة البيانات المالية المهمة التي توجد على هذه الحاسبات .

[1] -http://www.albawabaforums.com31/08/2005

[2] - http://www.albawabaforums.com31/08/2005

فملف على الحاسب يحمل اسم (حسابات البنك) أو (بيانات مالية) سوف تغري قراصنة الشبكة على الاستيلاء عليها من على الحاسب دون أن يدري صاحبها بهذه العملية الإجرامية، و حافظ على تأمين حاسبك باستخدام برنامج حديث للتامين firewallوأيضا برنامج قوي لمقاومة الفيروسات.

المطلب الثاني : أدوات الحماية

إننا وكما تطرقنا إلى مجموعة من أساسيات الحماية في نظام الدفع الالكتروني، والتي ولابد عليها أن تقوم على أسس وأدوات لكي تستطيع أن تكون في المكان المحدد لها، وهو حماية الزبون والتاجر أثناء تعاملهم وأدوات نظام الدفع الالكتروني، حيث تتبعنا أهم الأدوات اللازمة لكي تبنى تلك البروتوكولات.

الفرع الأول : التوقيع الإلكتروني :

من أهم التحديات التي يواجهها الاقتصاد الرقمي اليوم، مسالة امن المعلومات وعدم الثقة المتزايدة في هذا الاقتصاد، وعدم توفر ضمانات تحمي المتعاملين بهذا النظام ،من هنا برزت أهمية التوقيع الرقمي أو ما يطلق عليه التوقيع الالكتروني، وهي إحدى أهم الطرق المستخدمة التي تضمن لنا التأكد من الوثائق المرسلة عبر شبكات الحاسب الآلي، سوف تصل وبسرية تامة دون تغير الوجهة التي يفترض أن تصلها.

1/ تعريفها: بما أن هذا الموضوع جد حديث، أدى إلى عدم ثبوت تعريف واحد أو تعريف بارز للتوقيع الالكتروني ولقد اعتمدنا على التعريف الذي جاء به الاتحاد المصرفي في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1998.

" التوقيع الالكتروني عبارة عن جزء صغير مشفر، من بيانات يضاف إلى الرسالة الكترونية كالبريد الالكتروني أو العقد الالكتروني " [1]

وثمة خلط كبير في مفهوم التوقيع الالكتروني، حيث يضن البعض انه أرقام و رموز أو صورة للتوقيع العادي، وهو ليس كذلك إذ لا تعد صورة التوقيع العادي بواسطة (الماسح الضوئي) توقيعا رقميا.

ويتم التوقيع الالكتروني (الرقمي) بواسطة برنامج كمبيوتر خاص لهذه الغاية ، وباستعماله فان الشخص يكون قد وقع على رسالته تماما كما يوقع عاديا (في عالم الأوراق والوثائق الورقية)، ويستخدم التوقيع الرقمي على كافة الرسائل الالكترونية والعقود الالكترونية.

التوقيع الإلكتروني هو شهادة رقمية تحتوي على بصمة إلكترونية للشخص الموقع ، توضع على وثيقة وتؤكد منشأها وهوية من وقع عليها ، ويتم الحصول على الشهادة من إحدى الهيئات المعروفة دوليا وذلك مقابل رسوم عينة حيث تراجع هذه الهيئات الأوراق الرسمية التي يراجعها طالب التوقيع ،ثم تصدر الشهادة .فهو عبارة عن رموز وأرقام أو حروف إلكترونية تدل على شخصية الموقع دون غيره[2] .

هو مجموعة من الإجراءات التقنية التي تسمح بتحديد شخصية من تصدر عنه هذه الإجراءات وقبوله بمضمون التصرف الذي يصدر التوقيع بمناسبته، وثمة خلط كبير في مفهوم التوقيع الإلكتروني حيث يظن البعض أنه أرقام ورموز أو صورة للتوقيع

[1] -/http://www.damascusbur.org /arabic/dbar . 2005

[2] -عبد الرحيم وهيبة ،مداخلة بعنوان تقييم وسائل الدفع الإلكترونية ومستقبل وسائل الدفع التقليدية في ظل وجودها .

العادي، وهو ليس كذلك إذ لا تعد صورة التوقيع العادي بواسطة برنامج كمبيوتر خاص لهذه الغاية وباستعماله فإن الشخص يكون قد وقع على رسالته تماما كما يوقع عاديا، ويستخدم التوقيع الرقمي على كافة الرسائل الإلكترونية.

2/آلية عمل التوقيع الرقمي :

بإمكاننا إتباع الخطوات التي تقام بها آلية التوقيع الالكترونية انطلاقا من المرسل وصولا إلى المستقبل (الرسالة) وذلك انطلاقا من الشكل الموضح أدناه الذي يبرز بدوره آلية التوقيع الالكتروني وفق منهج بسيط وواضح للانتقال من المفهوم النظري إلى المفهوم التطبيقي باعتباره ملاذا للتبسيط والتوضيح.

وانطلاقا من هذا الشكل تكون الخطوات كالتالي:

1 ×يجب أن يكون الموقع (المرسل) مشترك في (AC) حيث تقوم هذه الأخيرة بجمع معلومات عن حامل التوقيع وبعد ذلك تصدر لهذا الشخص شهادة تأهيل تمكنه من التوقيع الالكتروني على الوثائق الالكترونية ويزود بعد إعطائه الشهادة بكلمة سر خاصة التي تعرف بالمفتاح الخاص تمكنه من استخدام التوقيع الالكتروني.

2 ×يجب أن يكون المرسل يحمل مفتاح خاص يخول له بان تكون له الأهلية للتوقيع الالكتروني وهو نفسه المفتاح الخاص.

3 ×يقوم بكتابة الرسالة التي تحوي على فواتير، أرقام سرية، بحوث علمية نتائج صفقات... ثم يقوم بتتويجها بتوقيع الكتروني.

4×يقوم بإرسال الرسالة إما بالبريد الالكتروني أو ببرنامج خاص.

5 ×تصل الرسالة إلى (CA) فتقوم بمهمتين أساسيتان:

- × التحقق من مصدر الرسالة وتوقيعه.
- ×التحقق من مستقبل الرسالة وهويته.

6 ×بعد التحقق من جميع المعطيات والتي تكون صحيحة يقوم بتوصيل الرسالة.

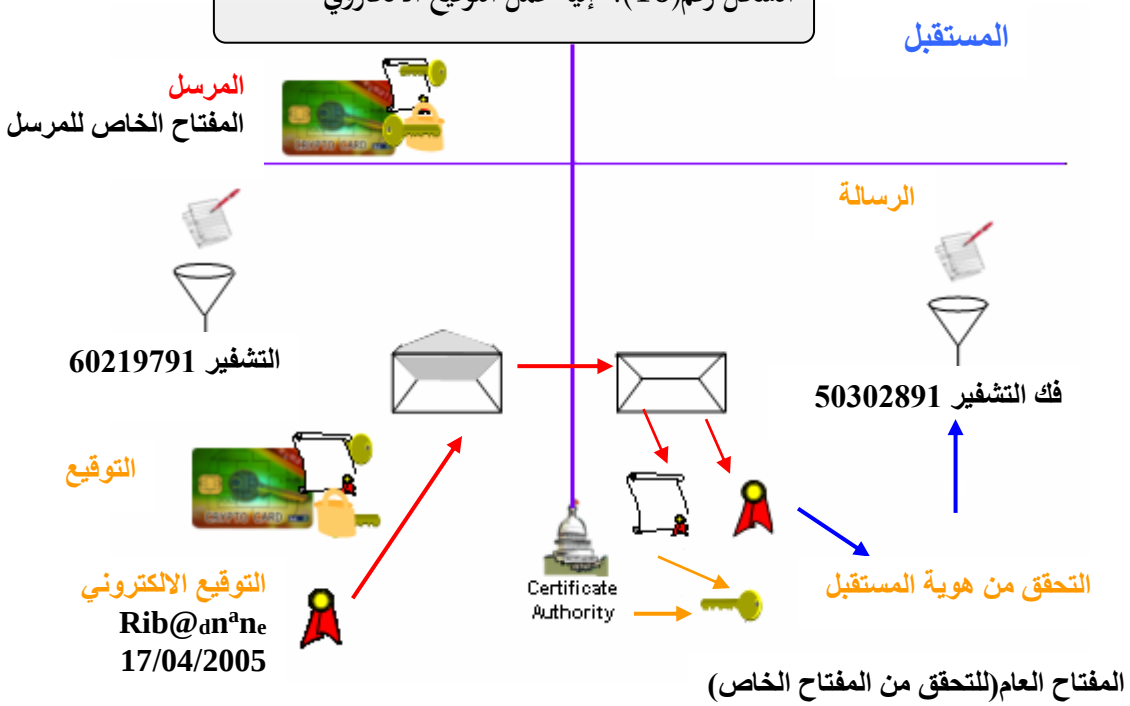
7× يتلقى المستقبل الرسالة بعد التأكد من هويته [1].

ملاحظة: المفتاح الخاص يفتح الرسالة وفق المفتاح العام والعكس ليس صحيح.

نستطيع أن نلخص كافة أطوار عمل التوقيع الرقمي في هذا الشكل:

[1] –عبد الحميد برحومة ،صورية بوطرفة ، النقود الالكترونية والاساليب البنكية الحديثة في الدفع و التسديد ،مداخلة ضمن الملتقى الدولي الرابع حول عصرنة نظام الدفع في البنوك الإلكترونية وإشكالية إعتماد التجارة الإلكترونية في الجزائر ، المركز الجامعي لخميس مليانة ، الجزائر 26-2011/04/27،ص13.

الشكل رقم(16): إلية عمل التوقيع الالكتروني



المصدر: 2003 http:// www.itep.ae/arabic/Educational centre

3/ أنواع التواقيع الرقمي: هناك نوعان [1] شائعان من التواقيع الرقمية في هذه المرحلة من مراحل تطور التقنية:

أ/ التوقيع ألمفتاحي:

وتقوم هذه التقنية بتزويد الوثيقة الالكترونية بتوقيع مشفر مميز ، يحدد هذا التوقيع الشخص الذي قام بتوقيع الوثيقة والوقت الذي قام فيه بتوقيع الوثيقة ومعلومات عن صاحب التوقيع، ويتم تسجيل التوقيع الرقمي بشكل رسمي عند جهات تعرف باسم Certification Authority (CA) ،وهو طرف محايد مهمته التأكد من صحة ملكية التوقيع الرقمي للأشخاص الذين يقومون بتوقيع الوثائق الالكترونية.

ولتسجيل التوقيع ألمفتاحي عند (CA) تقوم هذه الأخيرة بجمع معلومات عن حامل التوقيع المراد تسجيله، بعد ذلك تصدر الـ(CA) لهذا الشخص شهادة تأهيل تمكنه من التوقيع الالكتروني على الوثائق الالكترونية، ويزود هذا الشخص بعد إعطائه شهادة بكلمة سر خاصة، تمكنه من استخدام التوقيع الالكتروني[2]:

ب/ التوقيع البيومتري :

يعتمد التوقيع البيومتري، على تحديد نمط خاص تتحرك به يد الشخص الموقع أثناء التوقيع، إذ يتم توصيل قلم الكتروني بجهاز الكمبيوتر ،ويقوم الشخص بالتوقيع باستخدام هذا القلم الذي يسجل حركة يد الشخص أثناء التوقيع كسمة مميزة لهذا الشخص، حيث إن لكل شخص سلوكا معين أثناء التوقيع .

ويتم تسجيل التوقيع البيومتري أيضا عند (CA) كما هو الحال في التوقيع ألمفتاحي .

[1] -/http://www.damascusbur.org /arabic/dbar . 2005.

[2] – مدحت رمضان، جرائم على الأشخاص و الانترنت، القاهرة، 2002، ص:198

4/ خصائص التوقيع الرقمي:

إن التوقيع الالكتروني بخصائصه التي تجعل له مرونة تصفيه إلى مصافي أدوات الحماية وذلك لما تتميز به:

- ✓ استخدام مفتاح شخصي لتوقيع الوثائق من قبل المرسل .
- ✓ استخدام مفتاح عام من قبل المستلم للتأكد من صحة الوثائق وأصالتها.
- ✓ استخدام نظام خلط الرسائل وفقا لمعدلات رياضية يحددها النظام عشوائيا.
- ✓ استخدام نظام تشفير عن طريق جمع المفتاح الشخصي والمفتاح العام، ونظام خلط الرسائل وهذا لتوليد ما يعرف بالتوقيع الرقمي.

5/ فوائد التوقيع الرقمي:

لولا هذا الكم من الفوائد لهذه الأداة لحماية أنظمة الدفع الالكتروني، لما كانت لها قيمة في هذا النظام الحديث واهم فوائدها هي[1]:

- ✓ سهولة التعامل التجاري والتسوق عبر الشبكات الالكترونية وذلك دون أي إهدار للمصالح المشروعة للمستهلكين في التمتع بالأمن القانوني.
- ✓ في أن يتم تبادل الوثائق الرسمية وغير الرسمية عبر الشبكات الالكترونية باستخدام التوقيع الالكترونية المثبت بموجب شهادات صادرة عن جهة رسمية بذلك تتمتع هذه الوثائق بالصفة الرسمية للإسناد.
- ✓ سهولة تبليغ القرارات في الدوائر الحكومية وانتقال موثق للمعلومات من القاعدة إلى القمة .
- ✓ إنهاء نسبة كبيرة جدا من الفساد قد تصل إلى 95% من حالات الفساد الناجمة عن الاحتيال والتزوير التي يلجئ إليها الموظفون بغية الحصول على فوائد غير شرعية .
- ✓ سهولة التعامل القضائي في الأدلة الموجود فيه (التوقيع الرقمي).
- ✓ التطور الهائل في التعامل المصرفي، الذي يعاني ألان من كثير من الأمراض، ولا يمكن الاعتماد على هذا التعامل الجاري حاليا في أي عملية مصرفية، والتعامل المصرفي الحالي والمصارف العامة وهو السبب في هروب الرساميل المحلية خارج الوطن لان صرف الشيك فقط يحتاج إلى وقت زمني طويل والسبب عدم استعمال الوسائل التقنية الحديثة، وأجهزة الحاسوب في هذه المصارف تستعمل في كثير من الحالات لغير استخدامات العمل.

ويمكننا أن نبلور جميع هذه الأهداف والخصائص لنصل إلى أن[2]:

التوقيع الرقمي ليس "جرة قلم" بل هو رموز محسوبة بواسطة برنامج حاسوبي، يستخدم مفتاح سري يكون حصرا لصاحب ذلك التوقيع، لذلك فانه إذا تمكن شخص من سرقة مفتاح سري لشخص أخر استطاع أن يسرق هوية صاحب ذلك المفتاح، فان التوقيع الالكتروني بذلك يشبه الختم في المعاملات التقليدية، فمن يسرق ختما من صاحبه يستطيع أن ينقل شخصيته ويزور

[1] – مدحت رمضان،مرجع سابق ،ص199.

[2] --مدحت رمضان ،) مرجع سابق، ص:199.

في أوراقه، لذا كان لزاما على صاحب الختم المحافظة عليه بشكل يمنع الغير من استخدامه ،والحال مشابه في التوقيع الالكتروني فمن استطاع أن يسطو على مفتاح سري لشخص أخر تمكن من التوقيع باسمه.

وفي الأخير يمكن الاستفادة من التوقيع الرقمي للكثير من الشركات العالمية في مجال التجارة الالكترونية والحكومات الالكترونية ،حتى يتم القضاء على كافة أنواع التلاعب ،والوصول الغير مصرح به للمعلومات الحساسة ،وبالتالي الحصول على الثقة الحاضرة الغائبة في عالم الاقتصاد الرقمي.

الفرع الثاني : التشفير الإلكتروني

1/ نبذة تاريخية : استخدم الإنسان التشفير منذ حوالي ألفي عام قبل الميلاد، لحماية رسائله وبلغ هذا للاستخدام ذروته في فترات الحرب لتامين اتصالاتهم ومراسلاتهم.

ويشكل الكمبيوتر في بدايات ظهوره وسيلة جديدة للاتصالات الآمنة، فاحتكرت الحكومات في فترة الستينات حق التشفير وفك التشفير، وفي أواخر الستينات أسست شركة (IBM) مجموعة تختص بأبحاث التشفير، ونجحت هذه المجموعة في تطوير أنظمة التشفير، و منذ ذلك الحين أخذت العديد من الشركات تقوم بتطوير أنظمة شفرة جديدة مما ابرز الحاجة إلى وجود معيار لعمليات التشفير.

حيث طور المعهد الوطني للمعايير والتكنولوجيا (NIST) عام 1973 معيار الذي يستخدم مفتاح تشفير بطول 56 بت(bit) وتشترط أن يكون لكل من المرسل المفتاح السري ذاته .

واعتمدته البنوك لتشغيل آلات الصراف الآلي(ATM)، وفي عام 1986 تم تطوير نظام تشفير جديد وأكثر تعقيدا لاختراقه، والى ألان مازال يتم تطوير وتعقيد أنظمة جديدة لحماية العقود التجارية الالكترونية.[1]

2/ تعريف التشفير: يعرف التشفير بأنه عملية تحويل المعلومات إلى شيفرات غير مفهومة (تبدو غير ذات معنى)، لمنع الأشخاص غير المرخص لهم من الاطلاع على المعلومات أو فهمها ،و لهذا تنطوي عملية التشفير على تحويل النصوص العادية إلى نصوص مشفرة. [2]

-التشفير يعني إستبدال شكل البيانات من خلال تحويلها إلى رموز أو إشارات لمنع الغير من معرفتها أو تعديلها أو تغييرها ، فالتشفير وسيلة فنية لحماية البيانات مع الآخرين [3].

يعرف بأنه عملية تحويل المعلومات إلى شفرات غير مفهومة (تبدو بدون معنى) لمنع الأشخاص غير المرخص لهم من الإطلاع على المعلومات أو فهمها، ولهذا تنطوي عملية التشفير على تحويل النصوص العادية إلى نصوص مشفرة، ومن ناحية

[1] – طارق عبد العال حماد،**التجارة الالكترونية** ،الدار الجامعية الإسكندرية ، الإسكندرية القاهرة،2003،ص140.

[2] -http://www.egors.com/egors_webo2/news

[3] – الجنبيهي منير ، الجنبيهي ممدوح ،البنوك الإلكترونية ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية، 2005،ص74.

أخرى فإن فك التشفير هو عملية إعادة التحويل البيانات إلى صيغتها الأصلية، وذلك باستخدام المفتاح المناسب لفك الشفرة[1].

ومن المعلوم أن الانترنت تشكل في هذه الأيام الوسط الأضخم لنقل المعلومات، ولابد من نقل المعلومات الحساسة (مثل الحركات المالية) بصيغة مشفرة، إن أريد الحفاظ على سلامتها وتأمينها من عبث المتطفلين والمخربين واللصوص.

وتستخدم المفاتيح في تشفير الرسالة وفك تشفيرها، وتستند هذه المفاتيح إلى صيغة رياضية معقدة (خوارزميات) وتعتمد قوة وفاعلية التشفير على عاملين أساسين هما:

1/ الخوارزميات.

2/ طول المفتاح مقدر بالبيت(bit).

ومن ناحية أخرى فان فك التشفير هو عملية إعادة تحويل البيانات إلى صيغتها الأصلية، ذلك باستخدام المفتاح المناسب لفك التشفير، وسنوضح ذلك في الشكل التالي الذي نستعين به للتوضيح الذي يبين لنا عملية التشفير وفك التشفير .

الشكل (17): عملية التشفير وفك التشفير



المصدر: 2003 http:// www.itep.ae/arabic/Educational centre

3/ أنواع التشفير:

نستطيع أن نقسم التشفير إلى قسمين [2] وذلك انطلاقا من نوعية المفتاح المستعمل فهنالك التشفير المتماثل (مفتاح السري) والتشفير اللامتماثل(المفتاح العام).

أ/التشفير المتماثل (المفتاح السري):

في التشفير المتماثل يستخدم كل من المرسل والمستقبل المفتاح السري ذاته في تشفير الرسالة وفك تشفيرها، ويتفق الطرفان في البداية على عبارة المرور (passphrase) (كلمات مرور طويلة).

التي سيتم استخدامها ويمكن أن تحوي عبارة المرور حروف كبيرة وصغيرة ورموز أخرى وبعد ذلك تحول برمجيات التشفير عبارة المرور إلى عدد ثنائي ويتم إضافة رموز أخرى لزيادة طولها ويشكل العدد الثنائي الناتج مفتاح تشفير الرسالة[1].

[1] –شيخ تالتهامي فاطمة الزهراء،دور وسائل الدفع في التقليل من مخاطر السيولة ، مذكرة تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في المحاسبة ص.30.

[2] – http:// www.itep.ae/arabic/Educational centre2003.

وبعد استقبال الرسالة المشفرة ،يستخدم المستقبل عبارة المرور نفسها من اجل فك شيفرة النص المشفر إذ تترجم البرمجيات مرة أخرى، عبارة لتشكيل المفتاح الثاني الذي يتولى إعادة تحويل النص إلى شكله الأصلي المفهوم.

أما الثغرة الكبيرة في هذا النوع من التشفير، فكانت تكمن في تبادل المفتاح السري دون آمان، مما أدى إلى تراجع استخدام هذا النوع من التشفير،سنوضحه في الشكل (19):

الشكل رقم (18) التشفير المتماثل



المصدر: http:// www.itep.ae/arabic/Educational centre 2003

ب/ التشفير اللامتماثل (المفتاح العام):

جاء التشفير اللامتماثل حلا لمشكلة التوزيع الغير أمن للمفاتيح في التشفير المتماثل فعوضا، عن استخدام مفتاح واحد يستخدم التشفير اللامتماثل مفتاحين اثنين، تربط بينهما علاقة ويدعى هذان المفتاحان بالمفتاح العام والمفتاح الخاص [2] .

ويكون المفتاح الخاص معروفا لدى جهة واحدة فقط أو شخص واحد فقط وهو المرسل ، ويستخدم لتشفير الرسالة وفك شفرتها ، أما المفتاح العام فيكون معروفا لدى أكثر من شخص أو جهة ويستطيع المفتاح العام فك شيفرة الرسالة التي شفرها المفتاح الخاص، ويمكن استخدامه أيضا لتشفير رسائل مالك المفتاح الخاص ،ولكن ليس بإمكان احد استخدام المفتاح العام لفك شيفرة رسالة شفرها هذا المفتاح العام، إذ أن مالك المفتاح الخاص هو الوحيد الذي يستطيع فك شيفرة الرسائل التي شفرها المفتاح العام.

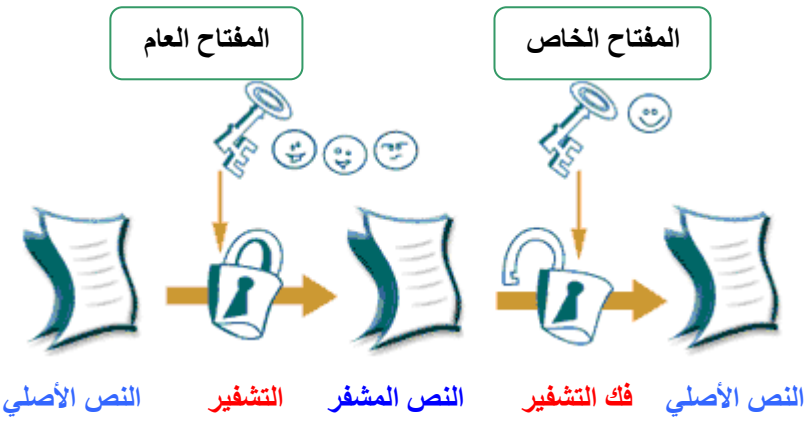
ورغم انه أفضل وأكثر أمنا من التشفير المتماثل إلا انه أيضا، إذ أن جلسة التشفير وجلسة فك التشفير يجب أن يكون متزامنتين تقريبا.

ورغم كل هذه المزايا، فانه اخترق هذا النظام ليحل بعده النظام الأخير وهو البصمة الالكترونية أين لم يخترق حتى ألان،ونوضح ذلك في الشكل (19) كيفية التشفير اللامتماثل :

[1] - http:// www.itep.ae/arabic/Educational centre2003.

[2] - http:// www.itep.ae/arabic/Educational centre،2003.

الشكل (19): التشفير اللامتماثل (المفتاح العام)



المصدر: 2003 http:// www.Itep.ae/arabic/Educational centre

الفرع الثالث : البصمة الإلكترونية :

رغم أن التشفير يمنع المتلصصين من الاطلاع على محتويات الرسالة، إلا انه لا يمنع المخربين من العبث بها أي أن التشفير لا يضمن سلامة الرسالة، ومن هنا ظهرت الحاجة إلى ابتكار جديد يحمي هذه المنتجات الجديدة (أنظمة الدفع الالكترونية) ألا وهي البصمة الالكترونية[1] .

تعريفها: وهي بصمة رقمية يتم اشتقاقها وفقا لخوارزميات معينة، تدعى دوال أو اقترانات التمويه، إذ تطبق هذه الخوارزميات حسابات رياضية على الرسالة لتوليد بصمة (سلسلة صغيرة) تمثل ملفا كاملا أو رسالة (سلسلة كبيرة)، وتدعى البيانات الناتجة بالبصمة الالكترونية للرسالة.

رغم أن التشفير يمنع المتلصصين من الإطلاع على محتويات الرسالة إلا أنه لا يمنع المخربين من العبث بها، أي أن التشفير لا يضمن سلامة الرسالة، ومن هنا ظهرت الحاجة للبصمة الإلكترونية للرسالة وهي بصمة رقمية يتم اشتقاقها وفقا لخوارزميات معينة تدعى بدوال التمويه، إذ تطبق هذه الخوارزميات حسابات رياضيات على الرسالة لتوليد بصمة)سلسلة صغيرة (تمثل ملفا كاملا أو رسالة)سلسلة كبيرة (أو تدعى البيانات الناتجة بالبصمة الإلكترونية للرسالة.

وتتكون البصمة الالكترونية للرسالة من بيانات لها طول ثابت (يتراوح عادة بين128 و160بيت)، وتؤخذ هذه الرسالة المحولة ذات الطول المتغير، وتستطيع هذه البصمة تميز الرسالة الأصلية والتعرف عليها بدقة حتى أن أي تغير في الرسالة —ولو كان في بيت واحد– سيفضي إلى بصمة مختلفة تماما.[2]

[1] –يوسف مسعوداوي، جميلة سعيدي،وسائل الدفع الإلكترونية ، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الرابع حول عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية إعتماد التجارة الإلكترونية في الجزائر وإشكالية إعتماد التجارة الإلكترونية في الجزائر ، المركز الجامعي خميس مليانة ، الجزائر ،26-2011/04/27ص.13.

[2] – إياس الهجري، **جرائم الانترنت**، مجلة crn-meعدد202 ،2003.ص08.

ومن غير الممكن اشتقاق البصمة الالكترونية ذاتها من رسالتين مختلفتين، وتتميز البصمات الالكترونية عن بعضها بحسب المفاتيح الخاصة التي أنشأتها، ولا يمكن فك شفرتها إلا باستخدام المفتاح العام العائد إليها ولهذا يطلق على اقتران التمويه المستخدم في إنشاء البصمة الالكترونية اسم أخر هو اقتران التمويه الأحادي الاتجاه.

ومن الجدير بالذكر أن استخدام خوارزميات البصمة الالكترونية أسرع من القيام من عملية التشفير اللامتماثل (تشفير نص باستخدام المفتاح العام) ولهذا أوجدت خوارزميات البصمة الالكترونية .

تظهر العلاقة بين التوقيع الرقمي والتشفير، فالتوقيع الرقمي هو ختم رقمي مشفر يملك مفتاحه صاحب الختم، ويعني تطابق المفتاح مع التوقيع الرقمي على الرسالة الالكترونية ،إن المرسل الرسالة هو من إرسالها، فعلا وليست مرسلة من قبل شخص أخر كتب عنوانك البريدي لتبدو كأنها مرسلة باسمك، ويضمن التوقيع الرقمي عدم تعرض الرسالة لأي نوع من أنواع التعديل بأي طريقة، طبعا كل ذلك في حدود اعتماد معايير الآمن ووسائل وأدوات الحفاظ على المعلومات من أنشطة الاختراق والعبث وسوء الاستخدام .

فهنا تقوم مؤسسة مختصة بالأخذ بصمة الزبون وعند ذلك يجعل لهذا الزبون ملف خاص به يحتوي على مجموعة من معلوماته الشخصية من هويته ورقم حسابه البنكي وكل هده المعلومات تخزن بطريق سرية وآمنة في برنامج، هذا الأخير يستعمله التاجر في عمليات القبض أو عمليات تحويل الأموال.

فبدل من اخذ البطاقة البنكية وتمريرها على جهاز التحويل المالي الآلي الذي تم التطرق إليه في الفصل الثاني فانه يضع إصبعه (إبهامه من اليد اليسرى) في جهاز خاص فيقوم بتحويل المبلغ من حسابه البنكي (أي الزبون) إلى التاجر دون حمل أي من النقود التقليدية كانت أو الحديثة.

ومازالت هذه الفكرة في مهدها حيث أنها لم تخرج من نطاق الولايات المتحدة الأمريكية ورغم ذلك فإنها تعتبر تطور جديد لأنظمة الدفع الالكترونية.

ولقد كان ترتيبنا لأدوات الحماية ليس عبثا بل مبني على وجودها تاريخيا فقد ظهرت كالتالي التوقيع، ثم التشفير، ثم البصمة التي تعتبر من احدث وسائل الحماية، وكما لا يخفى علينا إن هذه الأدوات حديثة الوجود وتطوراتها مازالت في قيد الانجاز[1]. وفي الأخير يجدر بنا الحديث على أننا كمستعملي لهذه الأدوات لم نصل بها إلى حد الأمان المطلوب لتسوية العمليات التجارية، أو الصفقات التجارية العالمية ذات المخاطر الكبيرة والمبالغ الأكبر، وأننا نستعملها في الشيك الالكتروني كوسيلة لحماية منتجاتنا أو معاملاتنا التجارية .

[1] – إياس الهجري، **جرائم الانترنت**، مجلة crn-meعدد202 ،2003.ص09.

خلاصة الفصل الثاني :

يعتبر هذا الفصل هو النقطة الفعالة التي تعطينا الثقة في التعامل، ووسائل الدفع الالكترونية التي تم التكلم عنها في الفصل الأول، وكما يحفزنا على إستعمال الصيرفة الإلكترونية أو التعامل، فتجاوزنا فيها الحدود القديمة التي تمت من خلالها حماية وسائل الدفع التقليدية ،لان موضوعنا يهدف إلى تطوير هذه الوسائل وجعلها في متناول كل متعامل اقتصادي وحتى كل زبون عادي بشكل سريع وآمن.

ولهذا فإننا يجب إدخال تلك البروتوكولات في تعاملاتنا التي تتم بواسطة أنظمة الدفع الالكترونية، وهذا ليس من أجل لا شيء بل من أجل حماية تعاملاتنا التجارية الإلكترونية ،والتي بها إنتقلنا من عالم إقتصادي تقليدي إلى عالم إقتصادي أكثر حداثة وتطور، الذي يجعلنا نواكب العصر في سرعته ونموه السريع .

وإنطلاق من هذا الفصل يمكننا فتح المجال الواسع للتكلم عن هذه الأدوات وعن كيفية التعامل بها والتعامل وفقها، وخوفا من أننا سنتجاوز ونفتح علينا أبواب لم تكن تدخل وفق موضوعنا، لكنا تطرقنا أو فصلنا أكثر للأشياء سابقة الذكر.

الفصل الثالث

واقع وآفاق أنظمة الدفع في البنك الجزائري الخارجي

تمهيد الفصل الثالث :

طبقا لسياسة الدولة الجزائرية وتوجهاتها في مجال تعميم إستعمال التكنولوجيات الإعلام والإتصال،أخدت البنوك الجزائرية مهلة من الفحص و الدراسية للعميل على تقليص الهوة الرقمية بينها و بين البنوك في الدول المتقدمة خاصة في المعاملات الإقتصادية، الأمر الذي يتطلب أضخم التكاليف و التجهيزات المتطورة و الموارد البشرية المؤهلة.

في كونه شهد تغيرات كبيرة و مازال BEA لقد تم اختيار هذا البنك الخارجي الجزائري سيشهدها ،و لايخفى على أحد أن بنك الخارجي الجزائري يعتبر أهم البنوك الجزائرية سعيه المتواصل لتغيير نحو الحسن في ظل التحولات التكنولوجية الحديثة في مجال الأجهزة و البرمجيات و الإتصالات ، أدت إلى فرض أشكال جديدة من الخدمات المرتبطة بالبنوك و من أبرز هذه الأشكال نجيد خدمات بنكية الكترونية و هي عبارة عن تنفيذ كل ما يتعلق

بعمليات الشراء وبيع السلع والخدمات و المعلومات عبر شبكة الأنترنيت ،و من خلال تبادل البيانات إلكترونيا ، ويعتبر العمل البنكي من الأمور التي افرزها التطور التكنولوجي الهائل في مجال الإتصالات حيث تم استخدام وسائل دفع جديدة تكون ملائمة لطبيعة و متطلبات الخدمة البنكية الإلكترونية.

المبحث الأول : عرض عام للبنك الخارجي الجزائري

نقوم في هذا المبحث بتقديم البنك الخارجي الجزائري أهدافه وهيكله التنظيمي ؛

المطلب الأول : نشأة البنك الخارجي الجزائري وأهدافه

الفرع الأول : نشأة البنك الخارجي الجزائري

تأسس البنك لخارجي بالمرسوم رقم 67-204 في الاول من أكتوبر 1967، براس مال قدره 20مليون جزائري ، وقد ورث خمسة بنوك أجنبية وهي [1]:

- القرض الليوني Crédit Lyonnais.
- المؤسسة العامة Société Général.
- قرض الشمال Crédit du Nnord.
- البنك الصناعي الجزائري المتوسط Banc Industrielle de l'Algérie et de Méditerané
- بنك بركليز Barclys banc.

ولم يحصل البنك على هيكله النهائي إلا في جوان 1986، وأصبح مستقبلا بموجب نص القانون 01/88 الصادر في 17جانفي 1988، وبعدها تحول البنك الأول إلى مؤسسة ذات أسهم مع حفاظه على نفس الهدف الذي حدده القرار 01أكتوبر 1967 .

وقد مرّ بعدة مراحل خلال تطوره ، فلعب دور التسهيل (تقديم القروض) ، والتنمية في مجال التخطيط الوطني والعلاقات الإقتصادية والمالية بين الجزائر والدول الأخرى ، وتمثل دوره الأساسي في القيام بكل العمليات البنكية بين المؤسسات الصناعية الكبرى والمؤسسات الأجنبية .

وخلال الثمانينات وبفضل تطبيق القانون **88-02** المؤرخ في **12 جانفي 1988** والذي يتعلق بإستقلالية المؤسسة ، عرف بنك الجزائر الخارجي تغيرات جديدة ، وهو يعتبر من البنوك الأولى التي تحولت إلى مؤسسات مستقلة ضمن مرسوم **88-61** في **12 جانفي 1988**.

هو مؤسسة حكومية تم إنشاؤها في فترة الاستقلال بعد تأميم البنوك الأجنبية بموجب المرسوم رقم **204/67** الصادر في **01 أكتوبر 1967**، و يعتبر بنك ودائع مملوكة للدولة ويخضع للقانون التجاري ، مقره الرئيسي في الجزائر العاصمة، كانت مهمته عند إنشائه تمويل التجارة الخارجية أما حاليا فيقوم بعدة اختصاصات كمنح الإعتمادات عن الإستيرادات و إعطاء ضمانات للمصدرين الجزائريين لتسهيل مهامهم[2].

[1]- WWW.BEA.DZ

[2] - الطاهر لطرش، " **تقنيات البنوك** "، الطبعة السادسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.



الفرع الثاني : أهداف البنك الخارجي الجزائري :

للبنك الخارجي أهداف عديدة يسعى إلى تحقيقها من أهمها ما يلي :

- تحفيز وتشجيع وتمويل العمليات التجارية مع باقي بلدان العالم .
- تسهيل تنمية الإصلاح الإقتصادية بين الجزائر والخارج .
- يعمل على تأمين العمليات التجارية مع الخارج ضد الأخطار السياسة و الإقتصادية .
- ضمان التنفيذ الجيد للإلتزامات الناتجة بين أسواق الدول والجماعات المحلية [1].

الفرع الثالث: وظائف البنك الخارجي الجزائري

هو البنك التجاري الذي تتمثل مهمته في جمع الرأس المال القصير ومتوسط وطويل الاجل ومنح القروض وجمع وجذب وخدمة طلباتهم ؛بنك الجزائر الخارجي بإمكانه القيام بما يلي :

-تسهيل وتطوير العلاقات الإقتصادية بين الجزائر و الدول الأخرى .

-ترخيص جميع أشكال الإقراض ،قروض أو تسبيقات مع أو بدون ضمان ، وبالمقدار ذاته بالإضافة إلى المشاركة و الوساطة .

-تمويل جميع أشكال عمليات التجارة الخارجية.

- بالإضافة إلى تمويلاتها الخاصة فإنها تتدخل بضمانها الإحتياطي وضمان الوفاء أوحتى بإتفاقات القرض مع مراسلين أجانب لترقية الصفقات التجارية مع دول أخرى .

-المشاركة في كل نظام أو مؤسسة تأمين القروض ويمكن لها أو تكلف بالتسيير أو المراقبة مع الخارج .

-يتخذ تحت أي شكل من الأشكال ، فائدة ومشاركة من أي شركة أو مؤسسة جزائرية أو أجنبية ،لها نفس الهدف المشترك أو من نفس الطبيعة لتطوير عملياتها الذاتية .

[1] - WWW.BEA.DZ

-معالجة جميع عمليات الصرف العاجلة أو الآجلة المبرمة ، المستعارة المقرضة ، رهن الحيازة ، ربح فروق الأسعار بين العملات الأجنبية .

-يمكنها تنفيذ كل العمليات البنكية الداخلية و الخارجية التي تلائم موضوعها وذلك في إطار القوانين السارية المفعول .

-يمكنها إعادة تسيير المخازن العمومية ،القيام بالشراء أو القيام بالعمليات العقارية أو غير العقارية المتصلة بنشاط الشركة ،إتخاذ إجراءات إجتماعي ولصالح مستفيديها .

-يقدم الخدمات المطلوبة من طرف الزبائن[1].

الخدمات المصرفية الالكترونية التي يقدمها تتمثل في :

-المقاصة الالكترونية

بطاقة CIB: تمنح لعملاء البنك و الذين لهم متوسط الدخل لشهري لا يتجاو 39.999 دينار جزائري.

-بطاقة نفطال (بطاقات الوقود ونفطال) : تسمح لك بدفع ثمن مشترياتك بكل سهولة مما يضمن الحصول على الوقود بالبطاقة.

_بطاقةAMEX (أمريكان اكسبريس)محفوظة لعملاء حساب البنك فيمكن من خلالها حيازة عملة قابلة للتحويل مقابل قيمة و هو ما يعادل و ما لا يقل عن 5الآلاف دولار .

_موقع البنكHTTP://WWW.BEA.DZ

_LEE – DANKING خدمات مصرفية متنوعة عن الآرشيف الانترنت .

المطلب الثاني : العقبات التي تواجه نظام الدفع الإلكتروني في البنوك الجزائرية والهيكل التنظيمي العام للبنك الجزائري الخارجي :

الفرع الأول : العقبات التي تواجه نظام الدفع الإلكتروني في البنوك الجزائرية

- عدم وضوح البيئة القانونية والتشريعية المتعلقة بتنظيم التجارة الالكترونية بالإضافة إلى تعدد المخاطر المترتبة بتقديم الخدمات المصرفية الالكترونية.
- مشاكل سوء استعمال وسائل الدفع، فالمؤسسات الجزائرية والأفراد يفضلون الدفع النقدي على الشيك نتيجة لنقص أو غياب الثقافة المصرفية في مجتمع لا يتعامل بالشيك المصرفي إلا قليلا.
- ضعف الإقبال على استخدام وسائل الدفع الالكترونية فكيف في اقتصاد يرفض الشيك كوسيلة للدفع أن يقبل بطاقة الدفع[2].

فالبنوك الجزائرية لم تتأهل بعد لاستخدام النظم الالكترونية الجديدة التي تسير عمليات الإيداع والسحب وتنظم حركة التعامل مع العملاء مثل جهاز الصراف الآلي.

في ظل هذه المتغيرات الجديدة وجدت البنوك التجارية الجزائرية نفسها في وضع بالغ الحساسية لا سيما مع تطبيق اتفاقيات تحرير التجارة في الخدمات المالية، إذ أصبحت ملزمة بتدعيم قدراتها التنافسية لمواجهة هذه التحديات المرهونة بمدى نجاحها في

[1] - WWW.BEA.DZ

[2] - WWW.BEA.DZ

تحقيق مكاسب تقنية المعلومات ولعل أهم المحاور التي يجب أخذها بعين الاعتبار لتعظيم الاستفادة القصوى من ثورة العلم والتكنولوجيا في العمل المصرفي تتمثل في:

- زيادة الإنفاق الاستثماري في مجال تكنولوجيا المعلومات.
- التوسع في استخدام الانترنت لتقديم تشكيلة متنوعة من الخدمات المصرفية للعملاء بكفاءة أعلى وتكلفة أقل.
- العمل على خلق شبكة مصرفية تكون بمثابة حلقة وصل إلكترونية بين البنوك من جهة وبين الشركات والعملاء من جهة أخرى.
- تفعيل دور شبكة الاتصال بين المركز الرئيس لكل بنك وبين باقي فروعه بما يحقق السرعة في تداول المعلومات الخاصة بالعملاء وإجراء التسويات
- اللازمة عليها، بالإضافة إلى الارتباط بالشبكات الالكترونية الخاصة بالبنوك والمؤسسات المالية الأخرى.

الفرع الثاني :الهيكل التنظيمي العام للبنك الخارجي الجزائري

تنقسم المديرية العامة للبنك الخارجي الجزائري إلى عدة مديريات مختلفة وهي [1]:

_**المديرية الفرعية التجارية** : وتعمل على التنسيق بين مختلف الوكالات في مجال الإتصال و الإعلام .

_**المديرية الفرعية للعلاقات الدولية** : وتعمل على تنظيم ومتابعة مراقبة مختلف العمليات مع الخارج (عمليات الإستيراد و التصدير) .

_**المديرية الفرعية للمالية** : ويكمن دورها في إعداد مختلف ميزانيات البنك ومراقبة جميع الحسابات وكذا مراقبة التسيير الداخلي للبنك .

_**المديرية الفرعية للتنظيم**: ومهمتها أساسا تكمن في تنظيم العتاد ومختلف الآليات الخاصة بالبنك.

_ **المديرية الفرعية للتعهدات** : ويكمن دورها في مراقبة ومتابعة جميع القروض الممنوحة للزبائن .

_**المديرية الفرعية لإدارة الأعمال** : وتعمل على مراقبة جميع ممتلكات البنك وكذا إدارة شؤون العاملين .

_**المديرية الجهوية** : وتعمل على مراقبة جميع نشاطات الوكالات التابعة .

_**المفتشية العامة** : ويكمن دورها اساسا في مراقبة نشاطات الوكالات دوريا .

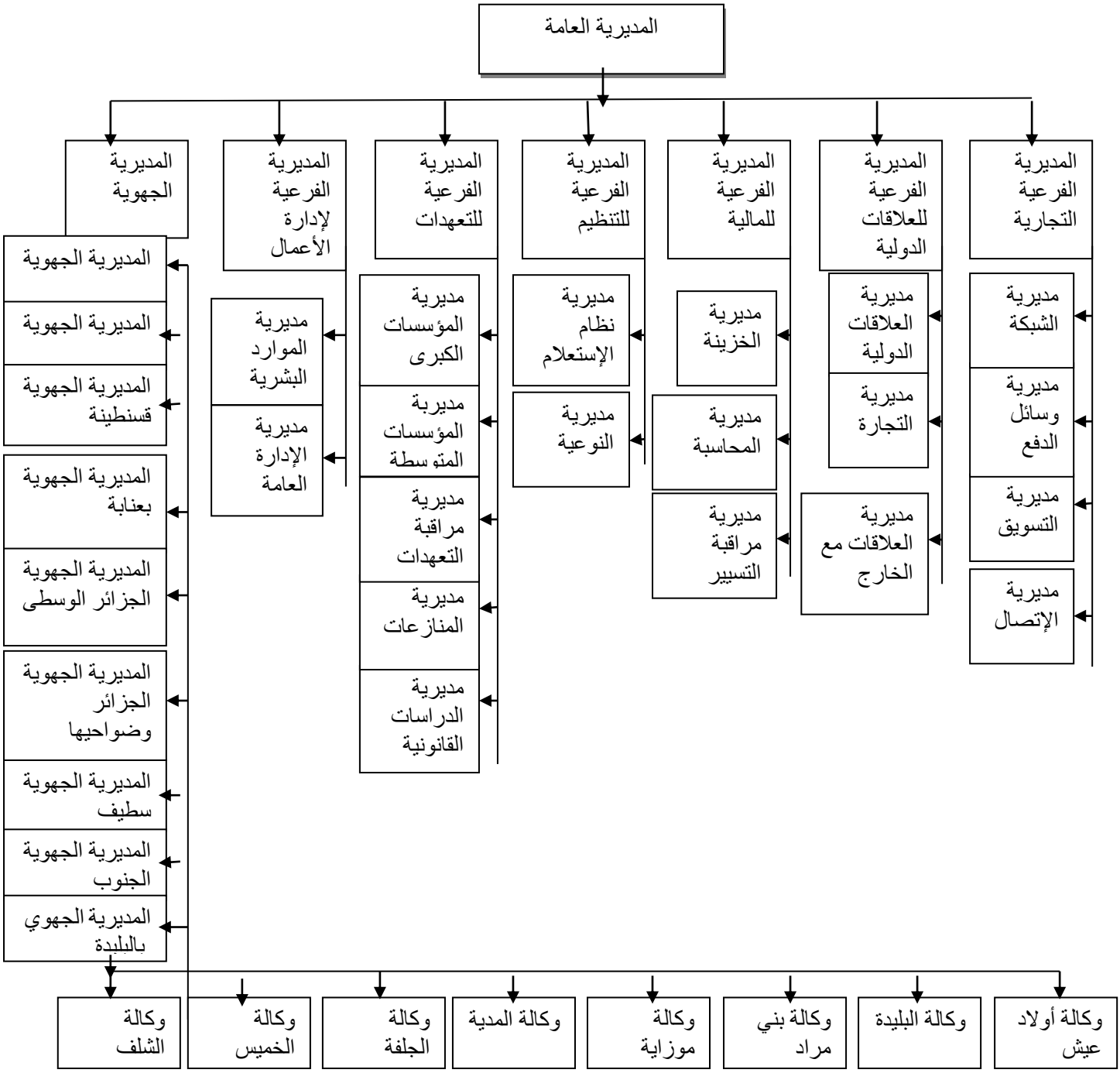
_**الكتابة العامة** : وهي السكريتاريا الخاصة بنشاطات رئيس المديرية العامة .

وكل هذه المديريات تنقسم إلى مديريات فرعية حسب ما هو موضح في الشكل التالي [2]:

[1] –معلومات مقدمة من نائب مدير –BEA–

[2] - WWW.BEA.DZ

الشكل رقم (01) : الهيكل التنظيمي للبنك الخارجي الجزائري



المصدر: وكالة بنك الخارجي الجزائري بالمدية في 2020/12/31

المطلب الثالث: دراسة وكالة البنك الخارجي الجزائري بالمدية

لكل بنك مديرية عامة تنقسم إلى مديريات جهوية ووكالات ،ومن بين وكالات البنك الخارجي الجزائري وكالته بالمدية ، وهي محطة دراستنا التطبيقية .

الفرع الاول : تعريف الوكالة ونشاطاتها

1- **تعريف الوكالة** : وكالة البنك الخارجي الجزائري بالمدية هي واحدة من بين ثمانية وكالات تابعة بالمديرية الجهوية بالبليدة ، تأسست سنة 1982 بهدف توسيع مجال نشاط البنك وخدمة زبائنية الموجودين بالولاية[1] .

2- **مهام ونشاط الوكالة** : تقوم الوكالة بعدة نشاطات من أهمها ما يلي :

- إستقبال الودائع المتعلقة برؤوس الأموال من طرف الأشخاص .
- إستقبال عمليات الدفع التي تقدم أو عن طريق الشيك ،والمتعلقة بعمليات التوظيف والتحصيل وجميع عمليات البنك .
- يمنح قروض بجميع أشكالها سواء كانت قروض بضمانات أو تسبيقات بدون ضمانات وذلك من أجل تحقيق نشاطات معينة.
- توزيع رؤوس أموال الأفراد ومراقبة إستعمالها .
- يقوم بجميع العمليات المتعلقة بالإكتتاب ، الخصم ،شراء الاوراق التجارية ،الوصولات، الدفعات.
- يقوم بدور البنك المراسل مع البنوك الأخرى .
- التمويل بشتى الطرق لعمليات التجارة الخارجية ، إستقبال وديعة مبالغ السندات ،إستقبال أموال ناتجة عن عمليات الدفع والخاصة بالسفتجة ، سند لأمر، الشيك ،فواتير أو وثائق التجارة الأخرى .
- إكتساب أموال من العمليات التالية : البيع ،الإيجار ،وجميع العمليات المنقولة التي تخص نشاط الوكالة أو المتعاملين .
- العمل لصالحه أو لصالح زبائنه بصفة مباشرة أو غير مباشرة ،والقيم بالعمليات التي تدخل ضمن أهدافه بالجزائر وبالخارج بأي شكل من الأشكال .

الوكالة تقوم بجميع المهام مهما كان شكلها ،والتي لها فؤاد متعلقة بمؤسسات أو شركات جزائرية كانت أو أجنبية ،وتسعى إلى تحقيق أهدافها وتطوير الأعمال الخاصة بها .

[1] -معلومات مقدمة من طرف BEA -وكالة المدية-

الفرع الثاني : الهيكل التنظيمي لوكالة البنك الخارجي الجزائري بالمدية

تتواجد بالوكالة المصالح التالية [1]:

1_**مصلحة الصندوق** : تنقسم هذه المصلحة إلى مصالح فرعية تؤدي عدة إحتياجات منها :

- التحصيلات بأنواعها .
- عمليات السحب و الدفع .
- عمليات التحويل .
- عمليات المقاصة .
- عمليات المحفظة .

2_**مصلحة التجارة الخارجية** : من بين المهام الرئيسية التي تؤديها المصلحة هي:

- عمليات السحب والدفع بالعملة الصعبة .
- التحصيلات بالعملة الصعبة .
- عمليات التجارة الخارجية (التصدير و الإستراد).

3_**مصلحة التعهدات** :تعمل هذه المصلحة على مايلي :

- دراسة القروض .
- دراسة التعهدات القانونية و التحصيل .

[1] –معلومات مقدمة من طرف BEA –وكالة المدية–

- الإهتمام بقضايا المنازعات .
- العمل على تكوين ملف وتحليله وتسيير الملفات وطلبات القروض من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، والمؤسسات الصناعية و المؤسسات الفردية و الأعمال الحرة .
- تعمل على تقديم القروض حسب نوع الوكالة وحسب الإمتيازات المقدمة للبنك ، ومن حيث نوع القرض وقيمته و أهميته .
- القيام بدراسات ميدانية للتأكد من سلامة طلب القرض .
- إجراءات المقابلات مع العملاء ، و التفاوض معهم على مختلف النقاط الخاصة بطلب القرض .

4_مصلحة التسيير الإداري: تتولى هذه المصلحة المهام التالية :

- تسيير موارد الوكالة .
- الإهتمام بالتنظيم و الرقابة .
- التسيير الآلي للعمليات .

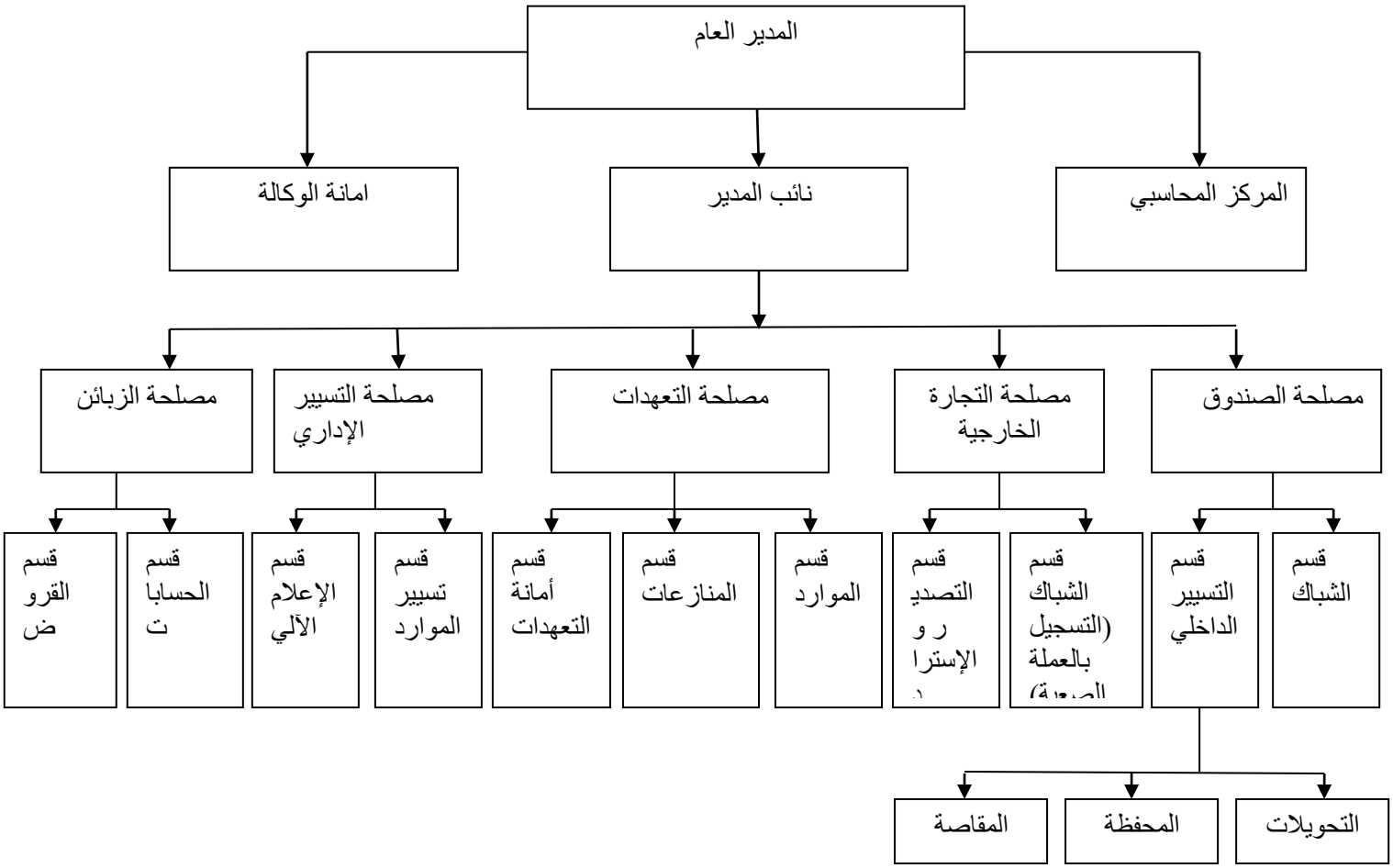
5_مصلحة الزبائن : تتولى هذه المصلحة المهام التالية :

- دراسة ملفات القروض .

ويمكن توضيح هذه المصالح من خلال الشكل التالي[1] :

[1] - معلومات مقدمة من طرف BEA –وكالة المدية–

الشكل رقم (02): الهيكل التنظيمي لوكالة البنك الخارجي الجزائري بالمدية سنة 2009.



المصدر : وكالة البنك الخارجي الجزائري بالمدية في 2020/12/31

المبحث الثاني: مدى إستخدام بنكBEA لخدمات ووسائل وأنظمة الدفع الإلكترونية .

تسعى الجزائر لمسايرة متطلبات العصر بصفة تدريجية ، هذا من جهة ومن جهة أخرى فالصيرفة الإلكترونية هي نظام حديث على البنوك، وأهم وسيلة فيها هي إستخدام الكمبيوتر وشبكة الإنترنت .

ويعّد البنك الخارجي الجزائري من البنوك الجزائرية التي مارست الصيرفة الإلكترونية ، وذلك عن طريق إدخال تقنيات من شأنها مواكبة التطورات الحاصلة .

ومن خلال إجراء دراسة على مستوى البنك الخارجي الجزائري – وكالة المدية – سجّلنا نسبة إستخدام ضعيفة في هذا البنك ، فهي تنحصر أساسًا في : أجهزة الصراف الآلي وبطاقات السحب والدفع ؛ التحويلات المالية البنكية ؛المقاصة الإلكترونية ، وتشرف على كل منها المؤسسة الوطنية المالية الإلكترونية " **SATIM**" ، وأما عن تعاملها عبر الإنترنت فهو محصور في موقع إعلامي فقط .

المطلب الأول : أنظمة ووسائل الدفع الإلكتروني المستخدمة في بنك BEA – وكالة المدية –

من خلال الدراسة التي قمنا بها لمعرفة خدمات الصيرفة الإلكترونية المقدمة من طرف BEA– وكالة المدية– وجدنا أنها تعاني من تأخر ملحوظ في تقديم مثل هذه الخدمات فهي تنحصر فقط في [1]:

الفرع الأول :الصيرفة الإلكترونية من خلال أجهزة الصراف الآلي:

تعتبر هذه الخدمة آلية من آليات إتمام العمل المصرفي، فهي تعتمد على وجود أجهزة طرحت للزبائن لتلبية حاجياتهم آليًا دون الإتصال بالبنك مباشرة ، وهناك نوعين من الأجهزة:

_الموزعات الآلية النقدية DAB :

الموزعات الآلية للأوراق هي صورة بسيطة للماكينة في القطاع البنكي . فهي آلات أوتوماتيكية تستخدم عن طريق بطاقة إلكترونية تسمح للمستهلك بسحب مبلغ من المال بدون اللجوء إلى الفرع، وهكذا فالمهمة الرئيسية للموزع الآلي للأوراق هي تقديم الخدمة الأكثر ضرورية للمستهلك(عبد الوهاب،2004)[2]

ملحق رقم(01):الموزع الآلي للأوراق النقدية DAB.

[1] – مقابلة مع :نائب مدير BEA –وكالة المدية–

[2] - Global Journal of Economics and Business– Vol. 5, No. 2, 2018,P,179.

الجدول رقم (02) :الموزع الآلي للأوراقDAB

الوسيلة	المبادئ العامة	التقنية	النتائج
الموزع الآلي للأوراق الماليةD	يسمح بالسحب لكل حائز على بطاقة سحب .يوجد في الشوارع، المحطات، وأماكن أخرى .يعمل دون انقطاع	جهاز موصول بوحدة مراقبة إلكترونية تقرأ المدرات المغناطيسية للبطاقة .هذه الأخيرة تسجل عليها المبالغ المالية الممكن سحبها أسبوعيا.	تخفيض نشاط السحب في الفروع

المصدر :نعمون وهاب، المرجع نفسه، ص. 273

_الشباك الأوتوماتيكي للأوراق: (GAB)

الشبابيك الأوتوماتيكية للأوراق هي أيضا أجهزة أوتوماتيكية تقدم خدمات أكثر تعقيدا وأكثر تنوعا بالنسبة للموزع الآلي للأوراق يتعلق الأمر بأجهزة أوتوماتيكية متصلة بشبكة تستخدم عن طريق بطاقات إلكترونية والتي بالإضافة إلى مهمة سحب الأموال تسمح بالقيام بالعديد من العمليات تشمل مثلا قبول الودائع، طلب صك، عمليات تحويل من حساب إلى حساب...إلخ . فالشبابيك الأوتوماتيكية للأوراق متصلة مباشرة بالحاسوب الرئيسي للبنك وهي تمثل في الوقت الحاضر أحد المنتجات البنكية الإلكترونية الأساسية للنظام البنكي، ودورها مهم على مستوى التسويق لأنها أصبحت تمثل وسيلة للحوار مع المستهلك[1].

[1] - Global Journal of Economics and Business– Vol. 5, No. 2, 2018,P,180.

الجدول رقم: (03)الشباك الآلي البنكيGAB

الوسيلة	المبادئ العامة	التقنية	النتائج
الموزع الأوتوماتيكي للأوراق GAB	يخول لكل حائز على البطاقة القيام بالعديد من العمليات منها :السحب، معرفة الرصيد، القيام بالتحويلات، الطلب الشيكات...إلخ	جهاز موصول بالكمبيوتر الرئيسي للبنك يقرأ مدرات مغنطيسية للبطاقة التي تسمح بمعرفة الزبون بفضل رمز سري.	يستعمل من طرف الزبائن:في أوقات غلق البنوك. -الزبون المستعجل-

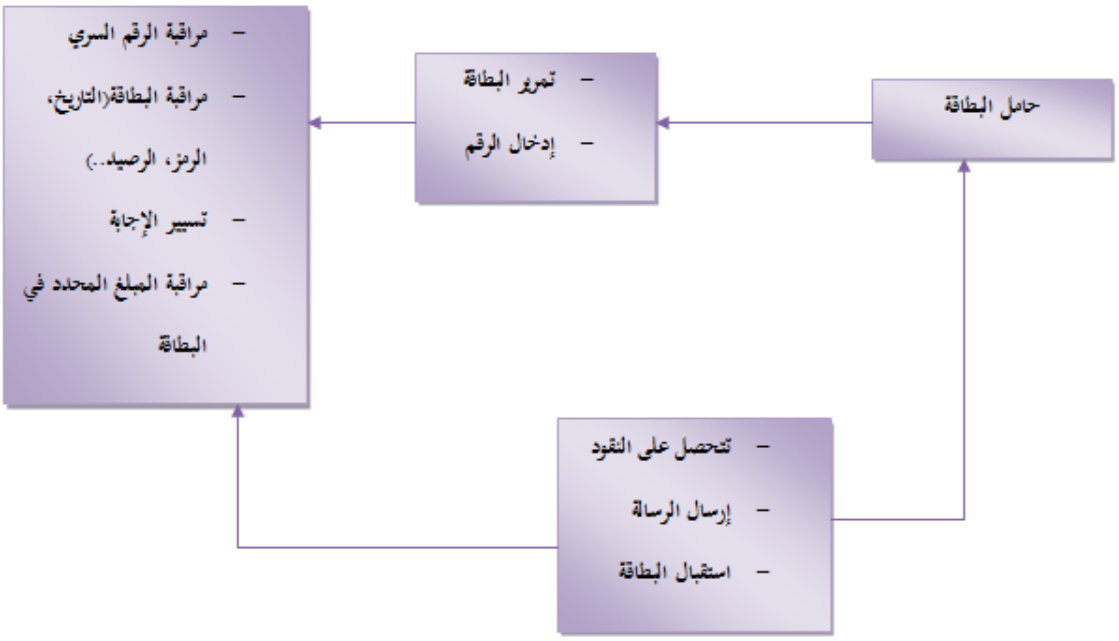
المصدر :نعمون وهاب، المرجع نفسه، ص. 274 .



ويمكن تلخيص طريقة تنفيذ الخدمة في كل من DAB و GAB في الشكل التالي[1] :

[1] - Global Journal of Economics and Business– Vol. 5, No. 2, 2018,P,180.

شكل رقم: (20)طريقة الحصول على خدمة DAB – وGAB



المصدر :معلومات مقدمة من قبل البنك

ملحق رقم (02): طريقة الحصول على خدمة DAB – وGAB

- وبالنسبة لبنك BEA – وكالة المدية– وجدنا أنها تستخدم الشبابيك الآلية البنكية **GAB** فقط ، والذي يسمح بعملية سحب النقود وفق سقف معين، إضافة إلى تقديم خدمات أخرى كإمكانية التحويل من حساب إلى آخر، التعرف على الرصيد...الخ ، حيث بدأ إستخدامها سنة **2003** ، ويتم تغذيته بالنقديات اللازمة خاصة أيام العطل والإجازات الرسمية على أن تكون هذه النقديات جيدة ومفّرزة في أربعة طوابق بما يسمح بأداء الخدمة على أكمل وجه .
- أما البطاقات المتعامل بها في الوكالة فهي[1]:
  - بطاقات دولية: وهي بطاقات إئتمانية ، تستخدم في الخارج وتعرف ب: **Master carte**.

ملحق رقم (03): نموذج من بطاقة ماستر كارت

  - بطاقات محلية: وهي بطاقات غير إئتمانية ، ويطلق عليها **la carte de retre** بمعنى بطاقة السحب ، وتتمثل بطاقات السحب المستخدمة في الوكالة في :

- **البطاقة CIB كلاسيك** :

ويطلق عليها كذلك إسم البطاقات الزرقاء ، وهي بطاقات دفع بين البنوك ، تستطيع من خلالها إجراء عملية السحب من الموزعات الآلية النقدية والشبابيك الآلية البنكية لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى ، وفق سقف لا

[1] – معلومات مقدمة من طرف BEA –وكالة المدية–

يتجاوز **5000دج** ، مع عمولة تقدر ب**25 دج** ، وكذلك نستطيع إستعمالها في تلخيص خدمات أو مشتريات عن طريق جهاز **TPE** (جهاز الدفع الإلكتروني) .**ملحق رقم (04)**

- **البطاقة CIB غولد(GOLD)**:

ظهرت البطاقة البنكية الذهبية في **2009** ، وتمنح هذه البطاقات لأصحاب الدخول المرتفعة والتجار ، أي أصحاب الملاءة المالية ، سقف السحب مابين **60000دج–70000دج** ، وفق إشتراك سنوي يقدر ب **1200دج**

ملحق رقم (05):بطاقة الدفع

➢ **شروط الحصول على البطاقة:**

1– بالنسبة للحصول على البطاقة المحلية يشترط مايلي:

- ملأ طلب البطاقة من طرف العميل.

❖ **الملحق رقم (06) يمثل طلب البطاقةCIB**

- يجب أن يكون للعميل حساب جاري، أو حساب صكي لدى البنك.
- أن يكون للعميل رصيد لايقّل عن **5000دج**.
- أن تكون مدة تعامله مع البنك لا تقل عن **03 أشهر**.

2– أمّا بالنسبة للحصول على البطاقة الدّولية يشترط مايلي:

- وللحصول على البطاقة الدولية يشترط نفس الشروط المطلوبة في البطاقة المحلية إلا أن الإختلاف يكون في مبلغ الرصيد وهو **1000000 أورو**.

وتتم عملية السحب وفق الخطوات التالية [1]:

أولا: إدخال البطاقة في الشق المخصص للصراف الآلي ،وذلك بإتباع التعليمات الواردة على الشاشة ؛

ثانيا: يطلب منك تحديد اللغة المراد التعامل بها (فرنسية، إنجليزية...) ؛

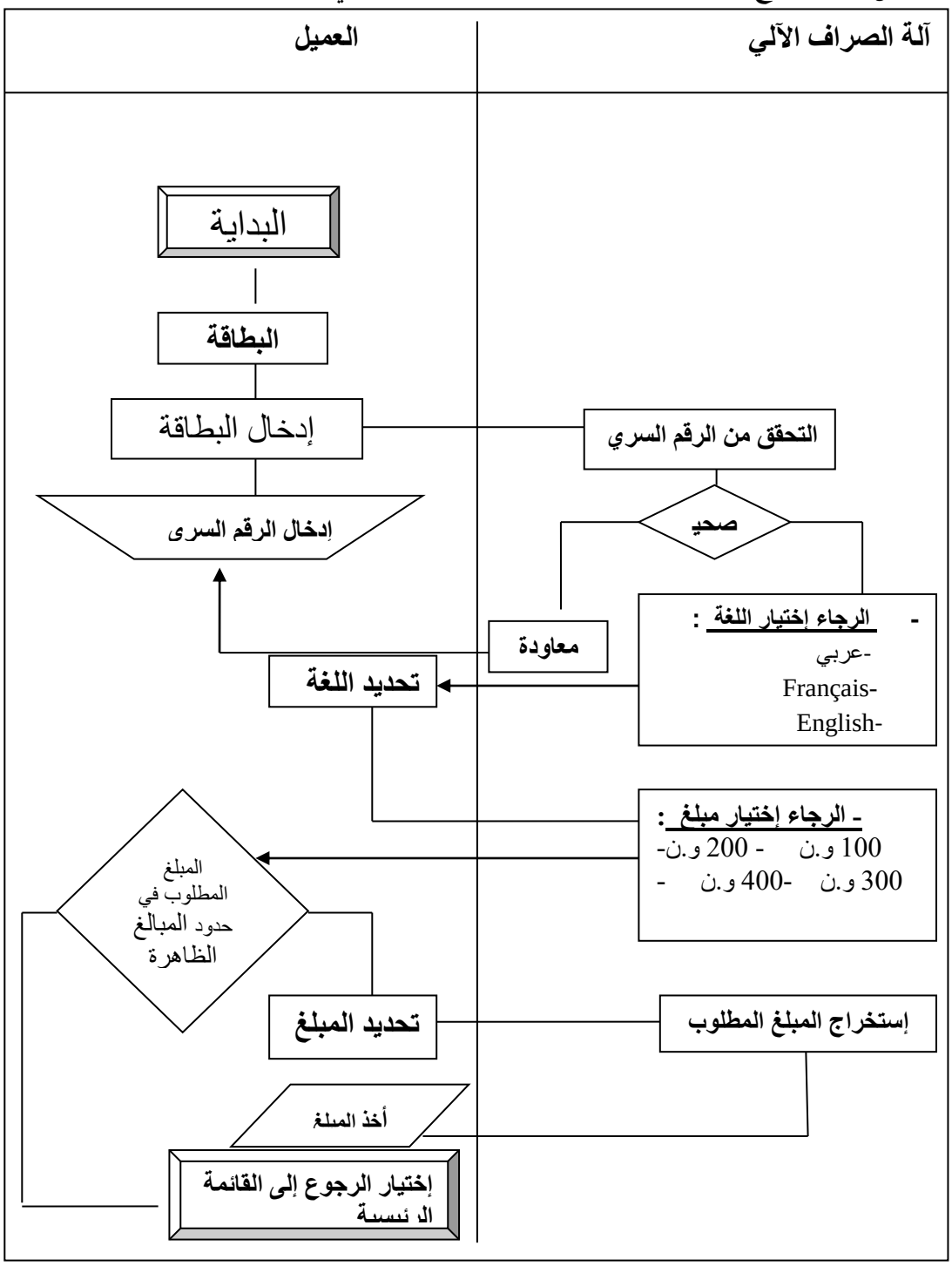
ثالثا: وبعدها يطلب منك إدخال الرقم السري الخاص ببطاقتك ؛

رابعا: يطلب منك المبلغ المراد سحبه ؛

خامسا: وبعد ذلك تطلب منك نوعية وحدات النقود.

[1] – معلومات مقدمة من طرفBEA –وكالة المدية–

❖ الشكل (21) يوضح خطوات عملية السحب من جهاز الصراف الآلي



المصدر: نادر إبراهيم السواح ، "**النقود البلاستكية وأثر المعاملات الإلكترونية على المراجعة الداخلية في البنوك** " ، الدار الجامعية للنشر والتوزيع ، مصر ، 2005 ، ص 18 .

ملحق رقم (06): يوضح خطوات عملية السحب من جهاز الصراف الآلي

➢ أما عملية الدفع والإئتمان تتم بالشكل التالي[1] :

[1] – معلومات مقدمة من طرف BEA –وكالة المدية–

- يمكن حصّر أطراف التعامل في البطاقة في :
  - ✓ – المنظمة العالمية التي ترعى البطاقة (فيزا أو ماستر كارد)؛
  - ✓ – البنك المصدر للبطاقة ؛
  - ✓ – حامل البطاقة؛
  - ✓ – التاجر أو الشركة التي ترعى البطاقة؛
  - ✓ – بنك التاجر (البنك الذي يتعامل معه التاجر) .

ملحق رقم (08): وصف البطاقة البنكية

- ويتم التعامل بين الأطراف بالخطوات التالية:

1- تبرم إتفاقية بين المنظمة التي ترعى البطاقة والبنك يخول بموجبها بإصدار البطاقات للعملاء؛

2- يصّدر البنك بطاقة للعميل وفق حدود إئتمانية تبعًا لوضعه المالي ؛

3- نفترض أن هذا العميل إستخدم بطاقته للشراء ، أو الحصول على خدمة على أن يكون التاجر مقدم السلعة أو الخدمة متعاقد مع نفس المنظمة ، فإذا حصل العميل على السلعة فإن التاجر يطلب منه البطاقة ويتأكد من مدة صلاحيتها وبياناتها ، ثم يحّرر له إشعارات البيع ويطلب منه الإمضاء عليها ، ويتأكد من تطابق الإمضاءين (البطاقة والإشعارات)؛

4- يقوم التاجر بإرسال شعارات البيع إلى بنكه ،وبدوره يقوم البنك بتسديد قيمة الإشعارات للتاجر مخصوم منها عمولة متفق عليها بينهما ؛

5- يقوم بنك التاجر بإرسال جميع العمليات المالية المحتسبة للعملاء إلى المنظمة وهي بدورها ترسلها إلى البنك المصدر للبطاقة والقيام بعمليات المقاصة ليتم تحصيل مبلغ الإشعارات من البنك المصدر إلى بنك التاجر؛

6- يقوم بنك المصّدر للبطاقة بخصم المبلغ من حساب عميله مع إحتساب عمولة على المشتريات وبطبيعة الحال يكون العميل متحصل على إئتمان بسقف محدد .

- ➢ وتسمح البطاقات البنكية بتقديم مجموعة من المميزات تتمثل في :
  - ✓ **المميزات التي تقدمها البطاقات للبنك المصدر لها:**

-تعتبر البطاقات البنكية وسيلة سهلة ودقيقة في تسوية المعاملات بين البنوك ؛

-تقلل وتجنب من الصفوف الطويلة نتيجة إستخدام الصراف الآلي ، وبذلك تقلل الضغط على البنوك؛

-تمثل مصدر مربح من خلال ما يحصل عليه البنك من عمولات؛

-تزيد البطاقات البنكية من حجم العائدات قياسًا إلى أعبائه .

  - ✓ **الميزة التي تقدمها البطاقات البنكية لحاملها:**

-توفير عنصر الآمان: حيث أنها تجنب العميل حمل النقود ومخاطر السرقة؛

–المرونة: تكسب صاحبها مرونة الحصول على حاجاته من سيولة نقدية وسلع وخدمات في أي مكان من التراب الوطني

– تمثل البطاقات البنكية مظهر من مظاهر التقدم التكنولوجي ، فهي تكسب حاملها مكانة مميزة في المجتمع.

✓ **المميزات التي تقدمها للتاجر:**

–تقلل البطاقات البنكية من المخاطر: فقبولها من قبل التاجر يجنب تواجد النقود في محلاتهم مما يجنبهم قبض أموال مزورة أو مسروقة ؛

–زيادة المبيعات : تعمل البطاقات البنكية على زيادة المبيعات ، فهي تشجع حاملها على زيادة الإستهلاك[1].

جدول رقم (04):يمثل عدد عمليات السحب لكل من البنوك التالية :

البنك	عدد المعادلات السحب بين البنوك	عدد معادلات السحب داخل البنوك	النسبة%
BEA	95634	11651	4 ,10%
BNA	11521	1243	0,49%
CPA	254853	189457	14,83%

المصدر:SATIM ,Raporte Annuelle–2009

جدول رقم(05)يمثل عدد عمليات الدفع لكل من البنوك التالية :

البنك	عدد المعادلات الدفع بين البنوك	عدد المعادلات الدفع داخل البنوك	النسبة%
BEA	36	11	3,24%
BNA	18	20	1,38%
CPA	96	330	29,38%

المصدر : SATIM ,Raporte Annuelle–2009

[1] – معلومات مقدمة من طرفBEA –وكالة المدية–

جدول رقم(06) سقف الدفع بالبطاقات المتداولة بالدينار :

البنوك	أقل من 5.000	مابين 5.000 و10.000	مابين 10.000 و20.000	مابين 20.000 و30.000	مابين 30.000 و50.000	مابين 50.000 و80.000	أكثر من 80.000	المجموع
BEA	79869	24967	1851	32	2	2	0	76723
BNA	32244	30004	8733	1406	1	0	0	72388
CPA	5113	8974	67776	24103	17903	7124	3241	135134

المصدر : SATIM ,Raporte Annuelle–2009

الفرع الثاني: التحويلات المالية البنكية :

تتم عملية التحويل المالي من حساب إلى حساب (دائن ،مدين) ، عن طريق ملئ إستمارة تدعى ب: " **أمر بالتحويل**" ، وتحوي هذه الإستمارة مجموعة من المعلومات تخص المانح للآمر وجزء يخص المستفيد ، وخانة متعلقة بالمبلغ ، ولابد أن يكون هذا الآمر صادر من صاحب الحساب في البنك إلى مدير البنك بتحويل هذا المبلغ ، وبعدها يتم التحويل المالي من حساب إلى حساب ، ويشترط في التحويلات المالية أن لايتجاوز المبلغ المحّول **1.000.000.00دج** ، وعند هذه العملية يكون هناك ثلاث نسخ (نسخة للعميل، ونسخة للوكالة ، نسخة للمديرية) [1].

من خلال دراستنا على مستوى البنك الخارجي الجزائري – وكالة المدية – وجدنا أن الأمر بالتحويل إلكترونيًا لا يستخدم على مستوى الوكالة لحّد الآن ، فمازال يتم عن طريق الأمر بملء الإستمارة السابقة فقط .

❖ **يمثل الملحق رقم(09) "أمر بالتحويل" ORDE DE VIREMENTمقدمة من طرف الوكالة.**

الفرع الثالث: المقاصة الإلكترونية:

تتمثل هذه العملية في معالجة العمليات إلكترونيًا، حيث ظهرت هذه التقنية لكي لا تصبح البنوك غارقة في كتلة هائلة من الأشغال التكرارية الباهظة ، ومنه فإن آلية المقاصة الإلكترونية بإمكانها حل هذه المشاكل والإستجابة إلى متطلبات البنوك ومتطلبات الزبائن في آن واحد ، فهي بطبيعة الحال نظام له علاقة بنظام الإعلام الآلي عن بعد **téle informatique**)) تستخدمه البنوك فيما بينها ، وتكمن خاصيته أنه يحسب عند نهاية كل مرحلة تبادل الأرصدة الصافية التي تسمى "**أرصدة التسديد** "(.**SOLDES REGLEME**) .

[1] – معلومات مقدمة من طرفBEA –وكالة المدية–

حيث أن عمليات إرسال البيانات التي تقوم بها شبكة الإتصالات الجزائرية **DZ- PAK** بنقل المعلومات بسرعة عن طريق خط النقل **X25** ، التي تؤمن مستوى عالٍ من الأمان لمختلف العلميات البنكية حيث تشرف على **4** ولايات : منطقة الوسط **الجزائر العاصمة** ، منطقة الشرق **قسنطينة** ، منطقة الغرب **وهران** ، ومنطقة الجنوب **ورقلة** .

وعند قيامنا بالدراسة التطبيقية حول إستخدام المقاصة الإلكترونية في البنك الخارجي الجزائري **BEA**- وكالة المدية – وجدنا أنها بدأت العمل بهذه التقنية في أواخر **2007** ، عن طريق الشبكة الداخلية التي تربط البنك بالبنوك الأخرى وتشرف على هذه الشبكة مصلحة الصندوق ، وتتطلب المقاصة الإلكترونية [1]:

-جهاز الكمبيوتر ؛

-جهاز **SCANER** (قارئ الشيكات).

تتم عملية المقاصة بنفس الطريقة التقليدية لكن بشكل إلكتروني ، حيث يتم تغيير الشيكات من الشيك العادي إلى الشيك الرقمي **LE CHEAUE NUMRIQUE** ، فيتم إرسال الشيكات عبر شبكة الإنترنت بعدها يتم فرز المخالصات في غرفة المقاصة على مستوى البنك المركزي ليتم إرسالها بعد ذلك إلى **DMP** المسؤولة عن توزيع الشيكات كل لبنكه وخلال زمن أقصاه **4 أيام**

الشيكات الالكترونية التي لا تتجاوز قيمتها **50000 دج** تصل للوكالة في شكل جدول يحوي بيانات الشيك العادي فقط أما تلك التي تتجاوز قيمتها **50000 دج** فتصل للبنك رسالة إلكترونية بها المعلومات الموجودة على الشيك مدرجة في جدول مع الصورة الخاصة به[2].

ملحق رقم (10): القيود التي يمكن أن تقع على الشيك (**التسطير ،التظهير،المقاصة**).

- **مثال:**

كان يجب على بنك **CPA** أن يتحصل من بنك **BEA** على شيكات مبلغها: **5.000.000دج** ،وأن يتحصل بنك **BEA** على شيكات بمبلغ **2.000.000دج** من بنك **CPA** ، ففي السابق تتم المقاصة العادية بإجتماع ممثلي البنكين **DMP** ل:(**BEA، CPA**) في غرف المقاصة الخاصة المتواجدة على مستوى البنك المركزي الجزائري الذي يلعب دور المنظم والرقيب ، ويتم تبادل الشيكات فيما بينهم ، وكانت العملية تستغرق أشهرًا لإتمامها ، ولكن في نظام الدفع الآلي تكون العملية الإلكترونية بتبادل الشيكات ويسوي بنك **BEA** العملية بتحويل مبلغ **2.000.000دج** لبنك **CPA** ، وتكون العملية الإلكترونية لفائدة بنك **CPA**.

وترّسل إلى نظام تسيير الحسابات التسديد المفتوح لدى البنك المركزي لتدوينها في حسابات البنوك ، والمركز المسؤول في الجزائر هو مركز المقاصة المسبقة مابين البنوك الموجودة على مستوى الجزائر العاصمة بإشراف البنك المركزي الجزائري ،الذي يعتبر المتعامل التقني لنظام المقاصة الآلية الجزائري ، وهو مسير عملية الدفع المرسلة في هذا النظام ، حيث وفرّت

[1] – معلومات مقدمة من طرفBEA –وكالة المدية–

[2] –معلومات مقدمة ن طرف البنك –BEA–

الوقت بتخفيضه بنسبة **90 %** تقريبًا ، حيث أصبحت تحدث خلال أيام قليلة تتراوح من **03-04** أيام بالنسبة لكل من الآمر بالتحويل والشيكات ، أما بالنسبة للبطاقة البنكية فإن المقاصة الإلكترونية فيها تتم خلال مدة **24سا** .

➢ **المميزات التي تقدمها المقاصة الإلكترونية:**

- تقليص آجال المعالجة، فيتم قبول أو رفض العملية في أجل أقصاه **04** أيام على عكس السابق التي كانت تتطلب شهور لإتمامها؛
- إعادة الثقة للزبائن في وسائل الدفع خاصة الشيكات ؛
- مواجهة ومحاربة تبييض الأموال في الجزائر.

المطلب الثاني :أثر إستخدام الصيرفة الإلكترونية على أداء بنك BEA – وكالة المدية –

بدأ بنك **BEA –** وكالة المدية- بإستخدام الصيرفة الإلكترونية و ذلك بعد تبني الجزائر نظام الصيرفة الإلكترونية للإلتحاق بالدول المعاصرة(عصرنة المصارف) ، وذلك عن طريق الشبكة المحلية في ماي **2007**، وذلك نظرًا لما توفره هذه التقنية من السرعة في الانجاز و التوفير في الوقت ، إذ أن الخدمات التقليدية تتطلب الكثير من التكاليف: كأجور العمال نظرًا للعدد الكبير الذي يتطلبه إنجاز و تقديم هذه الخدمات ، وكذا مصاريف النقل ، أما بالنسبة للصيرفة الإلكترونية فالتكاليف فيها منخفضة من حيث مصاريف العمال لأنها لا تتطلب الكثير من العمال فيكفيها عامل واحد يقدم جميع الخدمات و من جهة أخرى تكاليف المعدات و الأدوات المستعملة في هذه التقنية أقل فمثلا : يمكن إستعمال طابعة واحدة بمجموعة من الحواسيب

كما أنه من ناحية المخاطر فالصيرفة الإلكترونية خدماتها أقل عرضة للمخاطر نظرا لشّدة الرقابة عليها فقد تحدث فقط نتيجة خطأ من قبل العامل المسؤول في البيانات أو حدوث عطل في النظام الرئيسي لكن سرعان ما يتم إصلاحه، أما الخدمات التقليدية عرضة للضياع و السرقة و التزوير و غيرها[1].

فمن خلال ما قمنا به من دراسة تطبيقية حول أثر إستخدام الصيرفة الإلكترونية على الوكالة ، تواصلنا أن الصيرفة الإلكترونية ساعدت هذه الوكالة على:

- ✓ – تحسين أدائها باقتصاد الوقت و التكلفة ؛
- ✓ – الإستفادة من الخدمات بجودة عالية و بتكلفة و جهد أقل بالتالي كسب عدد كبير من الزبائن الجدد و التنويع في الخدمات و التقليل من صفوف العملاء .

المطلب الثالث : مزايا و عيوب الصيرفة الإلكترونية بالنسبة للوكالة.

مقارنتها بنظيرتها التقليدية للصيرفة الإلكترونية عدة إيجابيات كما أنها لها سلبيات على مستوى وكالة المدية وتتمثل في:

1- الإيجابيات: ونذكر منها:

- ضمان الشيكات؛
- تقليل التكاليف؛
- تقليل صفوف الزبائن؛

[1] – معلومات مقدمة من طرف BEA –وكالة المدية–

- السرعة في الأداء؛
- كسب عملاء جدد؛
- توفير الوقت؛
- يتم تقديم الخدمات على مدار الساعة **24سا/24**؛
- زيادة الإيرادات نتيجة زيادة حجم المعاملات...

2- السلبيات: ومن أهمها

- تعطل النظام المركزي يؤدي إلى توقف العمل و تعطل أداء الخدمات في وقتها؛
- عدم ثقة العملاء في هذا النظام[1] .

[1] - معلومات مقدمة من طرف BEA -وكالة المدية-

المبحث الثالث : أفاق وتحديات تبني مشروع الصيرفة الإلكترونية على مستوى – BEA–وكالة المدية

أما التطّور المذهل لتكنولوجيات الإعلام والإتصال وما توفره من فرص للعمل المالي والمصرفي ، وأمام التأخر الذي سجلته البنوك الجزائرية – ومن بينها البنك الخارجي الجزائري BEA وكالة المدية – ، وأمام التحّولات الأخرى مثل : العولمة المالية ، وتقلص القيود الرقابية والتنظيمية على النشاط المالي والمصرفي ، وكذا تراجع الوساطة المالية نتيجة قوة وتعدد وتكامل الأسواق المالية ، فإن البنوك الجزائرية مجبرة على وضع إستراتجية ، وتبنى مشروعات تقحمها بسرعة في الصيرفة الإلكترونية والتي تعتبر أهم مظاهر الإقتصاد الرقمي الذي يقوم أساسًا على المعلومات.

كما يبقى دور الدولة ضروري ومهم لتهيئة المحيط المناسب وجعل إقحام الجزائر بسرعة في هذه التكنولوجيات أولوية وطنية.

وأمام كل الجهود المبذولة والمشاريع والخطط المستقبلية التي تُبذل و تطمح البنوك الجزائرية لتحقيقها في القريب العاجل ، إلا أنه هناك العديد من التحديات والصعوبات التي تواجه هذه البنوك وتحول دون تحقيق ذلك .

وحسب تصريحات أدّلى بها مدير البنك الخارجي الجزائري **BEA** – وكالة المدية– حول آ فاق تبني مشروع الصيرفة الإلكترونية على مستوى الوكالة ، وأهم التحديات المصاحبة لها ما يلي :

المطلب الأول: آفاق البنك الخارجي الجزائري BEA – وكالة المدية– حول تبني مشروع الصيرفة الإلكترونية .

يسعى البنك الخارجي الجزائري – وكالة المدية — إلى تطبيق مشروع الصيرفة الإلكترونية من خلال تحديث وسائل الدفع الإلكتروني وتقديم خدمات حديثة مثل [1]:

- خدمات عن طريق الرسائل النصية للهاتف النقال **SMS**. لتعرف على الرصيد وأخر العمليات فيه.
- خدمات الهاتف المصرفي التي تسمح كذلك بالتعرف على الرصيد والتحويل من حساب إلى حساب أخر إضافة إلى معرفة عروض البنك .

المطلب الثاني : التحديات التي تواجه الوكالة حول تطبيق مشروع الصيرفة الإلكترونية

على الرغم من الجهود المبذولة من طرف البنك لنقل العديد من التقنيات المصرفية الحديثة والإستفادة من التكنولوجيات الحديثة التي جاءت بها الثورة الرقمية ، إلا أن هناك العديد من التحديات والصعوبات يمكن إدراجها كالأتي :

1) – ضعف البنية التحتية اللازمة لإقامة مثل هذه المشاريع (كالنقص في الشبكة العالمية للمعلومات **Internet**، وكذلك نقصها وضعفها مابين البنوك) ؛

[1] – معلومات مقدمة من طرف BEA –وكالة المدية–

2) – نقص التشريعات الضرورية لتسهيل إنتشار الأعمال الإلكترونية ، وخصوصًا المتعلقة بالصيرفة الإلكترونية ؛

3) – عدم ثقة الزبون بوسائل الدفع الحديثة كالبطاقات الإئتمانية ، فمازالت المفاهيم التقليدية مرسخة (النقود الورقية هي وسيلة الدفع الرئيسية والأكثر آمانا بالنسبة له) ؛

4) – غياب البحث والتطوير لتوظيف هذه التقنية ؛

5) – ضعف التكوين القاعدي للأطر البشرية ذات الكفاءة ، بالرغم من توفر الكفاءات والموارد البشرية اللازمة ، إلا أنها تعاني من قلة مرد وديتها وضعف فاعليتها وإنعدام روح المبادرة والإبداع فيها .

- ويرجع كذلك عدم إقبال الأفراد على التعامل المصرفي عبر الإنترنت أيضا إلى نقص الإعلام والإتصال ، فالشعب الجزائري عموما لا يملك ثقافة تكنولوجية متطورة ، فهو يفضل دائما التعامل الشخصي مع البنك[1].

[1] – معلومات مقدمة من طرف BEA –وكالة المدية–

خاتمة الفصل الثالث:

أهمية النظام المصرفي الذي يعتبر عجلة الإقتصاد بما يقوم به من عمليات التمويل و الدعم و تنشيط و تفعيل العمليات الإقتصادية ، و تسهيل عملية إندماج الإقتصاد في الإقتصاد العالمي و ذلك بمواكبة كل تطور يشهده و الإستفادة من كل ما يقترحه من حلول أهمها الصيرفة الإلكترونية.

فبالنسبة للبنوك الجزائرية فلا يزال مفهوم الصيرفة الإلكترونية غائبا عنها وذلك لأن المنظومة المصرفية الجزائرية مازالت تتخبط في المشاكل و متاهات البرامج الإصلاحية المتعددة التي جزء كبير منها يعتمد على عصرنة النظام و إعتماد الصيرفة الإلكترونية على وجه الخصوص .

فمن خلال دراستنا التطبيقية على مستوى البنك الخارجي الجزائري –وكالة المدية– فوجدنا أنها لحّد الآن لم تطبق فيه التكنولوجيات الحديثة التي عرفناها بالصيرفة الإلكترونية ماعدا خدمات : الصيرفة عبر أجهزة الصراف الآلي ، المقاصة الإلكترونية ، وبطاقات السحب .

الخاتمة

الخـــــاتمـــــــة

من خلال دراستنا لموضوع نظام الدفع الإلكتروني يمكن القول أن هذا نظام مازال في مراحله الأولى حيث بلغت البنوك الجزائرية أشواطا مهمة في عملية مواكبتها للتطورات الحاصلة في مجال تكنولوجيا الإتصال من خلال إستعمال أنظمة الدفع الإلكترونية المتطورة التي أوصى بها بنك التسويات الدولية من خلال نظام الARTSونظام الSWIFT و إستعمالها في مختلف العمليات المصرفية .

الاستنتاجات:

- إن وسائل الدفع الالكترونية تختصر الوقت وتقلل من تكلفة الحصول على السلعة والخدمات بحيث يمكن أن تصل تكلفة السلعة إلى نصف قيمتها.
- إن الصيرفة الالكترونية تشمل على المعاملات المالية بين المؤسسات المالية والإفراد والشركات التجارية الحكومية.
- إن التطور الهائل لهذا النوع من الأنظمة الالكترونية ليس بالأمن لأنه تعتريه مجموعة من المخاطر التي تهدد كيانه وأهمها القرصنة أو ما تعرف بالقرصنة الالكترونية.
- إن للتعامل وهذا النوع من التطور لابد من وجود أساسيات للحماية والمقصود بها البروتوكولات والشهادات الرقمية والعقود الرقمية.
- انه لابد من استعمال أدوات الحماية المتمثلة في التوقيع والتشفير والبصمة لضمان الحماية اللازمة لانتقال الأموال أو الفواتير التجارية.

وانطلاقا من هذه المعارف ومطابقتها والواقع المحلي الذي نعيشه نستنتج.

إن الجزائر لا تشمل على المؤسسات والشركات التجارية التي تتعامل بهذه الوسائل وهذا ما أدى إلى إقتصار الصيرفة الإلية في بعض البنوك بين البنك والعميل في عمليات الدفع.

- هيمنة الصكوك و التحويلات على حجم المعاملات على حساب الأوراق التجارية ،الإقتطاعات والمعاملات عبر البطاقة المصرفية ،وهذا يدل على أن تركز حجم المعاملات يقتصر على نوعين فقط .
- المعاملات عبر البطاقات المصرفية تبقى ضعيفة وهذا يدل على أن نظام الدفع الجزائري لم يصل بعد إلى مرحلة التطور .
- حققت المقاصة الالكترونية في وكالة البنك الخارجي الجزائري أقصى فعالية في معالجة العمليات وبأكثر سرعة وأمان.

نتائج إختبار الفروض:

بعد وضعنا لمجموعة من الفرضيات التي اعتمدنا عليها في الدراسة، توصلنا إلى النتائج التالية:

ضرورة وضع قانون ينظم التعامل بوسائل الدفع الحديثة في الميدان المصرفي، نظراً للمشاكل التي أفرزتها.

–لا يمكن الاستغناء عن وسائل الدفع التقليدية في الجزائر وذلك نظراً للبنية التحتية للنظام المصرفي الجزائري لإرتفاع التكاليف وعدم وجود ثقافة مصرفية لدى الجمهور ولذلك بتقبل التعامل بوسائل الدفع التقليدية، دون الحاجة للخوف منها.

–إن تحديث نظام المصرفي الجزائري ليس مرهون فقط بتغير وتحديث الثقافة المصرفية لدى الجمهور الجزائري، بل وأيضاً بضرورة القضاء على السوق الموازية وكذلك على مدى جدية القائمين على مشروع تحديث وسائل الدفع.

الاقتراحات والتوصيات:

✓ العمل على إنماء ثقافة الانترنت وتطوير بيئة العمل المصرفي حيث تؤدي إلى نضج الوعي لدى الزبائن والعاملين في المصاريف بأهمية التعامل بهذه الوسائل.

✓ إنشاء بنية تحتية تعتمد عليها الخدمات الجديدة ووسائل الدفع تساهم في ح المشاكل واستمرار وجودها .

✓ لتوسيع في استخدام الانترنت والأدوات الالكترونية لتقديم الخدمات المصرفية المتنوعة للعملاء بكفاءة أعلى وتكلفة اقل

✓ توسع في إصدار البطاقات البلاستيكية نظرا لدورها في تأمين المعاملات المصرفية الالكترونية المرتبطة بالتجارة الالكترونية.

✓ تكييف القوانين وتفعيل العمل بالضوابط الرقابية لتأمين العمليات المصرفية الالكترونية وإصدار وسائل الدفع

✓ العمل على فتح مجال لشركات التجارة للاستثمار في داخل الوطن كما هو الشأن في بعض الدول العربية كالأردن ومصر التي تتعامل بنظام الدفع الالكتروني.

✓ هذه التطورات تجعلنا كعرب نفكر في إمكانية الوصول إلى تكامل وتعاون واندماج اقتصادي – تجاري- فيما بيننا وبين العالم عن طريق هذه الأداة التي يمكنها أن ترفع الحواجز التي أعاقت ولازلت تعيق التكامل والاندماج بين اقتصادياتنا.

✓ وضع إستراتيجية بين البنوك تعمل على إصدار بطاقات بنكية موحدة تكون مرتبطة بشبكة واحدة بحيث تمكن العميل من السحب من أي بنك .

✓ ضرورة تكوين القائمين على أنظمة التسوية (ARTS)والمقاصة (CPI)لتحسين الخدمات وتقليص الوقت .

✓ القيام برقمنة الأوراق التجارية وتوحيدها لتسهيل عملية تبادلها إلكترونيا .

✓ التوسع في إستعمال أدوات الدفع الحديثة .

الارتقاء بالعنصر البشري وذلك بإجراء دورات تدريبية خارج الوطن، وكذلك

الاستعانة بذوي الخبرة والاستشارة الدولية على استخدام أحدث نظم الدفع الإلكتروني.

✓ وضع تحفيزات من شأنها دفع التجار إلى الاعتماد على أسلوب الدفع الإلكتروني، بدلا من الدفع النقدي.

✓ على الدولة تكييف ومن سن قوانين وتشريعات من شأنها أن تعالج المشاكل التي تنجم عن استخدام هذه الوسائل الدفع الإلكترونية بصفة عامة، وتحديد العقوبات المناسبة لها.

✓ وضع أساليب داخل البنوك، كاستخدام الإعلام السمعي والبصري التي لها تأثير على العملاء.

✓ على كل بنك أن يعمل على تعميم الربط الإلكتروني بين جميع الوكالات، من أجل إيصال خدمة نظام الدفع الإلكتروني إلى أكبر شريحة من المتعاملين سواء كانوا تجار أو عملاء أو حتى بنوك أخرى.

وفي الختام يمكن القول إن هذا الموضوع يبقى واسعا ،وما تناولناه نحن في هذه المذكرة ما هو إلا بالشيء اليسير والبسيط ،وذلك بسبب تجدد نظام الدفع الالكتروني وهذا نتيجة لتسارع في اختراع هذه الأنظمة ولهذا ارتأينا أن نفتح المجال وأفاق هذا البحث أو الموضوع في حالة الجزائر ونبدؤها من خلال التقرير الذي قدمه صندوق النقد الدولي على النظام المصرفي الجزائري في 2004/05/25. والذي تمحور حول رفع دعم الدولة عن البنوك العمومية وزيادة فتح مجال المنافسة في إعطاء فرصة للبنوك

الخاصة وهذا ما يشجع على جلب الاستثمار الأجنبي والمقصود هنا المؤسسات التجارية الكبرى التي تتعامل بهذا النظام أي الدفع الالكتروني كما هو الحال في بعض الدول الشقيقة ، إضافة إلى التقارير الصادرة الحديثة في هذا المجال.

ونضيف إلى هذا لابد من تخفيض تكلفة الانترنت في الجزائر وهو الذي سيتجسد في الأيام القليلة القادمة من خلال دخول الشركة اليابانية للاستثمار في هذا المجال ودخول تقنية (ADSL) وذلك للتسريع في نقل المعلومات وتقليل التكلفة .

ومن هنا يمكن القول بان وسائل الدفع الإلكترونية تبقى متجددة لارتباطها بالتطور التكنولوجي .

ونحن نرى من وجهة نظرنا هل سيتم اكتشاف وسائل دفع إلكترونية جديدة في المستقبل وهل يمكن تجسيد وسائل حماية أكثر فعالية ومن هذه النقاط سنفتح مجال لان تكون عبارة عن إشكالية بحوث ومذكرات تخرج قد يتم إنجازها في المستقبل.

آفاق البحث:

نشير في الأخير إلى أن هذا الموضوع لا يقف عند هذا الحد، بل هناك إشكاليات أخرى لم تتناولها الدراسة، يمكن إعتبارها آفاقا مفتوحة لأبحاث لاحقة نذكر منها:

-إلى أي مدى يمكن الرفع من فعالية أنظمة الدفع وتحسين أدائها باستخدام أنظمة المعلومات الحديثة؟

-ما هو مستقبل اليد العاملة في ظل توسع الصيرفة الإلكترونية؟

-البحث في أهم أسباب فعالية أنظمة الدفع الإلكترونية في دول الجوار كتونس والمغرب مقارنة بالجزائر.

قائمة المراجع

قائمة الكتب:

1- أحمد محمد غنيم " **الإدارة الإلكترونية** " كلية التجارة ، جامعة المنصورة ،2004

2-الادارة العامة للمعلوماتية فلسطين؛ نظام الدفع الالكتروني الحكومي ؛ متاح على الموقع:http://eapp.gov.ps/maineapp/templates/mtit-template

3- المجلس العام للبنوك والمؤسسات الاسلامية الالكترونية؛ متاح على الخط؛WWW.ISLAMICFI.COM.

4- أنطوان الناشف ، خليل الهندي " **العمليات المصرفية والسوق المالية** " المؤسسة الحديثة للكتاب ، لبنان ،1998 .

5- أحمد عبد الخالق " **البنوك والتجارة الإلكترونية، الجديد في أعمال المصارف من الوجهتين القانونية والاقتصادية**" الجزء الثاني، الجديد في التمويل المصرفي، لبنان ، 2002 .

6- أحمد أبو الفتوح الناقة؛نظرية النقود والبنوك والأسواق المالية؛مؤسسة شباب الجامعة ؛مصر؛1998.

7- بريستون جرالا، **التسوق عبر الإنترنت**، ترجمة الدكتور خالد العامري، دار الفاروق، القاهرة، مصر ،2001.

8- جلال عايد الشورة ؛ وسائل الدفع الالكترونية؛دار الثقافة للنشر والتوزيع ؛ عمان 2008؛الطبعة الأولى 2008.

9- حمد نور صالح الجداية وسناء جودت خلف ،التجارة الإلكترونية ،الحامد للنشر و التوزيع ، عمان،الأردن،2009.

10- رأفت رضوان " **عالم التجارة الإلكترونية**" ، المنظمة العالمية للتنمية الإدارية ، مصر،1999.

11- رضوان محمد العناتي؛ مبادئ المحاسبة وتطبيقاتها؛ الطبعة1؛ دار صفاء للنشر والتوزيع؛الأردن؛2000.

12- رضوان فايز نعيم؛ بطاقات الوفاء مكتبة الجلاء الجديدة؛مصر؛1990.

13- سميحة القيلوني " **وسائل الدفع الحديثة) البطاقات البلاستيكية (الجديد في أعمال المصارف من الوجهتين القانونية والاقتصادية** " الجزء الأول الجديد في التقنيات المصرفية ، لبنان ، 2002 .

14- شريف محمد غنام؛ محفظة النقود الالكترونية؛دار الجامعة الجديدة ؛ مصر؛ 2007.

15- صحي تادريس قريصة؛النقود والبنوك؛دار النهضة العربية للطباعة والنشر؛ لبنان؛1984.

16- طارق عبد العال حماده،**التجارة الإلكترونية الأبعاد التكنولوجية والمالية والتسويقية والقانونية** ، (الدار الجامعية القاهرة ،ط2)،2008.

17- طارق عبد العال حماد،**التجارة الالكترونية** ،الدار الجامعية الإسكندرية ، الإسكندرية القاهرة،2003.

18- عبد الهادي النجار " **بطاقات الائتمان والعمليات المصرفية الإلكترونية – الجديد في أعمال المصارف من الوجهتين القانونية والاقتصادية**" ، ط1 ، بيروت،2002.

19- علي محمد أبو العز،التجارة الالكترونية وأحكامها في الفقه الإسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن،2008 .

20- عبد الفتاح البيومي ، الحجازي " **النظام القانوني لحماية التجارة الإلكترونية**" الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2002.

21- عبد الحميد بسيوني ، عبد الكريم عبد الحميد بسيوني " **أساسيات ومبادئ التجارة الإلكترونية** " دار السحاب للنشر والتوزيع ، مصر،1997.

22- علي جمال الدين عوض؛ عمليات البنوك من الوجهة القانونية في قانون التجارة الجديدة وتشريعات البلاد العربية؛دار النهضة العربية ؛ القاهرة مصر؛ الطبعة الثالثة؛2000.

23- عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان ؛ البطاقات البنكية الافتراضية والسحب المباشر من الرصيد؛بحث مقدم لمجمع الفقه الاسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الاسلامي بجدة؛ دورته العاشرة؛ دار النشر؛ جدة؛ المملكة العربية السعودية؛ الطبعة1؛1998.

24- عبد المنعم سيد علي؛ "النقود والمصارف والأسواق المالية"؛ط1؛ دار حامد للنشر والتوزيع؛ الأردن؛2004.

25- فليح حسن؛ النقودوالبنوك؛ الطبعة1؛جدار الكتاب العالمي للنشر والتوزيع؛الأردن؛2006.

26- فريد النجار " **الإقتصاد الرقمي ، الإدارة الإلكترونية وإعادة هيكلة الإستثمار، البورصة والبنوك الإلكترونية** " الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007 .

27- فايز نعيم رضوان ؛ بطاقات الوفاء ؛ دار النهضة العربية؛ القاهرة؛ جمهورية مصر العربية،1999.

28- محمد توفيق سعودي؛ بطاقة الائتمان والأسس القانونية للعلاقات الناشئة عن استخدامها؛ دار الأمين للنشر؛2001.

29- محمد علي القري " **الجديد في أعمال المصارف من الوجهتين القانونية والاقتصادية** " أعمال المؤتمر العلمي السنوي لكلية الحقوق، جامعة بيروت العربية، الطبعة الأول،2002.

30- محمد أمين الرومي "**التعاقد الإلكتروني عبر الإنترنت** " الطبعة الأولى، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية،2004.

31- محمد حسين منصور " **المسئولية الإلكترونية** " الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية،

32- منهل مطر ذيب شوتر؛ رضوان وليد العمار؛ "النقود والبنوك"؛ط1؛ مؤسسة أداء للطباعة والنشر؛1996.

33- مجدي محمد شهاب ؛ اقتصاديات النقود والمال؛ دار الجامعة الجديدة؛ مصر2002.

34- محمد عبد العزيز عجاميمة؛مدحت محمد العقاد؛النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية؛دار النهضة العربية للطباعة والنشر؛لبنان؛1979.

35- مصطفى طه كمال؛ وائل أنور بندق؛ الأوراق التجارية؛دار الفكر الجامعي؛ مصر؛2007.

36- محمد عبد الفتاح الصيرفي؛ دارة البنوك؛ الطبعة1؛ دار المناهج للنشر والتوزيع؛الأردن؛2006.

37- محمد نور برهان وعز الدين خطاب،**التجارة الإلكترونية**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، بيروت، لبنان،2009.

38- منير محمد الجنبيهي وممدوح محمد الجنبيهي، **النقود الإلكترونية** ,دار الفكر الجامعي للنشر ,الإسكندرية،2006.

39- ماهر كنج شكري، **العمليات المصرفية الخارجية**، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2004.

40- مدحت رمضان، جرائم على الأشخاص و الانترنت، القاهرة، 2002.

41-- ناظم محمد نوري الشمري؛ "النقود والمصارف"؛ مديرية دار الكتب للطباعة والنشر؛ العراق؛1995.

42- نادر شعبان ،إبراهيم سواح" **النقود البلاستيكية وأثر المعاملات الالكترونية على المراجعة الداخلية في البنوك التجارية** " الدار الجامعية، الإسكندرية ،2006

43- نضال سليم برهن "أحكام عقود التجارة الالكترونية ؛ دار الثقافة للنشر والتوزيع 2010؛

44- يوسف حسن يوسف" البنوك الالكترونية"؛ الطبعة الأولى 2012 .

45- نير وممدوح محمد الجنبيهي؛ النقود الالكترونية؛ دار الفكر الجامعي؛ الإسكندرية؛ مصر؛2005؛

46- وسيم محمد حداد ،شقيري نوري موسى ،**الخدمات المصرفية الإلكترونية** ،الطبعة الأولى2012م-1433هـ ،دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة،عمان.

قائمة المذكرات:

1- العاني ايمان ، مذكرة بعنوان البنوك التجارية وتحديات التجارة الالكترونية، كلية العلوم الاقتصادية، رسالة ماجستير، جامعة منتوريي، قسنطينة،2007.

2- ابتهاج فضل الله الخضر حمودة، **أثر تطبيق نظام المقاصة الإلكترونية في زيادة ربحية البنوك**، بحث مقدم لنيل شهادة الماجيستر، تخصص محاسبة ,جامعة شندى، السودان،2015.

3- باصور محمد؛ حمادوش سارة؛ "عصرنة وسائل الدفع في البنوك التجارية"؛مذكرة نيل شهادة الماستر؛ جامعة لمدية؛2017/2016.

4- جليد نور و نور الدين،احلال وسائل الدفع المصرفية التقليدية الاكترونية، رسالة ماجيستر،جامعة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر ،بسكرة، 2006 .

5- حمد شكرين " **بطاقة الائتمان في الجزائر** " مذكرة ماجستير، قسم علوم التسيير، فرع النقود والمالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 2005 .

6- سلطاني خديجة؛ "إحلال وسائل الدفع التقليدية بالوسائل الالكترونية"؛ مذكرة ماستر؛ جامعة بسكرة 2013/2012.

7- سمية فرقاني؛وسائل الدفع الحديثة كمدخل لعصرنة الخدمات المصرفية في البنوك؛ مذكرة ماستر؛كلية العلوم التجارية؛ جامعة المدية؛2013.

8- شيخ التهامي فاطمة الزهراء،دور وسائل الدفع في التقليل من مخاطر السيولة ، مذكرة تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في المحاسبة.

9- صونية معزي؛ وسائل الدفع الدولية في المجال البنكي؛ مذكرة ماجيستير ؛كلية الحقوق؛ جامعة الجزائر؛ 2010.

10-عمار لوصيف؛ إستراتيجيات نظام المدفوعات القرن الحادي والعشرين مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية – مذكرة نيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية – جامعة منتورى قسنطينة -2009.

11-فريدة قلقول ،**أهمية أنظمة الدفع الإلكترونية في المصارف** ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية تخصص مالية وبنوك ، جامعة العربي بن مهيدب –أم بواقي .

12-- قادري محمد نجيب ،**وسائل الدفع الإلكترونية في البنوك التجارية** ،مذكرة لنيل شهادة الماستر ،تخصص اقتصاديات التمويل والبنوك ،فرع:علوم اقتصادية ،2016.

13- قريشي قاسم و شافعي احمد، **وسائل الدفع الالكترونية**، كلية العلوم الاقتصادية و تسيير والعلوم التجارية، رسالة ماستر، جامعة ابو بكر بلقايد،تلمسان، جوان 2014 .

14- محمد شايب؛أهمية تطوير وتشغيل أنظمة الدفع الالكترونية الحديثة والمقاصة الآلية كآلية لإنشاء بنية تحتية لنظام مصرفي ومالي الكتروني بالجزائر؛أطروحة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الدكتوراه علوم في الغلوم الاقتصادية؛جامعة سطيف؛2017/2016

15- محمد شكرين " **بطاقة الائتمان في الجزائر** " مذكرة ماجستير، قسم علوم التسيير، فرع النقود والمالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 2005 ،

16- مزاري فاطمة الزهراء، رياسين سميرة،" نظام الدفع الالكتروني في الجزائر"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الليسانس ، تخصص مالية ،دفعة 2010،

17- منصور علي محمد القضاة ؛ بطاقات الائتمان (الاعتماد) تطبيقاتها المصرفية؛رسالة دكتوراه؛ كلية الشريعة والدراسات الاسلامية؛ قسم الفقه؛ جامعة اليرموك؛ الأردن؛ عام 1998.

18- معمري حسام الدين، مذكرة لنيل شهادة الماستر بعنوان، دور انظمة الدفع الحديثة في البنوك وتاثيرها ، على التعملات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة .

19- هدى غازي محمد عطا الله؛ الجوانب القانونية لبطاقات الائتمان ؛ رسالة ماجستير؛ الجامعة الأردنية؛ عمان- الأردن1997

20- وهيبة عبد الرحيم؛ "إحلال وسائل الدفع المصرية التقليدية بالالكترونية"؛ مذكرة ماجيستير غير منشورة؛ كلية العلوم الاقتصادية؛ جامعة الجزائر؛2006

قائمة المجلات:

1- السعيد بريكة ،فوزي شوق؛ تحديات وسائل الدفع الالكتروني؛ دراسة استطلاعية من وجهة نظر الموظفين بالوكالات البنكية لولاية أم البواقي؛مجلة البحوث الاقتصادية والمالية؛ العدد 2؛ ديسمبر؛ الجزائر.

2- المراكز المالية المصرفية" **دليل المصارف لاستعمال البطاقات البلاستيكية من قبل المستهلك** " مجلة الدراسات المالية والمصرفية ، المجلد 03 ، العدد 03 ، الأكاديمية العربية المالية و المصرفية، الأردن،1995.

3- المراكز المالية المصرفية" **دليل المصارف لاستعمال البطاقات البلاستيكية من قبل المستهلك** " ، مجلة الدراسات المالية والمصرفي، المجلد 07 ، العدد 03 ، الأكاديمية العربية المالية و المصرفية، الأردن، 1999 .

4- أحمد سفر "**أنظمة الدفع الإلكترونية** " منشورات الحلبي الحقوقية ،بيروت، لبنان ، 2008 ،

5- القضاة فياض " **الالتزامات الناتجة عن استعمال بطاقات الائتمان** " مجلة الدراسات، المجلد 26 ، العدد 02 ، الأردن ،1999

6- أحمد دغيش؛الشيك وفق التعديلات الجديدة للقانون التجاري الجديد، مجلة دفاتر في السياسة والقانون؛العدد ارابع؛ جامعة بشار؛2011.

7- أشرف حسن محمد جواد،**أنظمة الدفع الإلكترونية وطرق حمايتها** ، مجلة الدراسات المالية والمصرفية ،مجلة دورية تصدرعن الأكادمية العربية للعلوم المالية والمصرفية (مركز البحوث المالية والمصرفية)،عمان ، الأردن ، العدد2 ،المجلد 22، 2014.

8- اغناسيو ماس وكبير كومار، **الأعمال المصرفية باستخدام الهاتف المحمول :لماذا وكيف ولمن؟**، المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقرا ، العدد 91 ، يونيو2001.

9- اللجنة العربية لأنظمة الدفع والتسوية، **نظم الدفع الخاصة بعرض وسداد الفواتير إلكترونيا**، صندوق النقد العربي.

10- احمد منير فهمي، عمليات القرصنة الالكترونية ووسائل الوقاية والمكافحة، مجلة بوابة الانترنت، العدد16.

11- بشير عباس العلاق، **تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها في مجال التجارة النقالة**، منشورات المنظمة العربية للتنمية، القاهرة، مصر،2007.

12- بودور عصام ، **تسيير الأخطار المالية لأنظمة الدفع –حالة الجزائر** ، كلية العلوم الاقتصادية جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة ،عدد 46 ديسمبر 2016.

13- تقرير لجنة التسويات "cpss" ،**المبادئ الأساسية لنظم الدفع الهامة نظاميا** ،بنك التسويات الدولية ،جانفي 2001.

14- حمد امين بن عزة؛ جليلة زوهيري؛ واقع المصارف الجزائرية بتطبيق نظام الدفع الالكتروني؛ مداخلة ضمن الملتقى العلمي الدولي الرابع حول عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر؛ المركز الجامعي؛ خميس مليانة؛26-2011/04/27.

15- حميد فيشت؛ حكيم نباولة؛ واقع وسائل الدفع الالكترونيةفي الجزائر؛ مداخلة ضمن الملتقى الدولي الرابع حول عصرنه نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر؛ المركز الجامعي خميس مليانه؛2011/04/27/26 .

16-د.هادف حيزية ؛ نجاح وسائل الدفع الالكتروني والتحول الجوهري إلى عمليات التفاعل مع التجارة الالكترونية: استعراض لتجارب بعض الدول الأوروبية.

17- د.أبو بكر سالم؛أ.قاجة آمنة؛ قراءة في الأهمية الاقتصادية لوسائل الدفع الالكتروني –التجربة الماليزية نموذجا- المركز الجامعي ميلة +جامعة ورقة؛ مجلة التنمية والإشراف للبحوث والدراسات ؛ المجلد01.العدد:01-ديسمبر 2016.

18- ديفيد شيبارد ، **انظمة المدفوعات** ، كتيبات حول البنوك المركزية ، منشورات مركزدراسات المصارف المركزية ، مصرف إنجلترا ، لندن ،جانفي ،2001.

19-رشيد بوعافية؛ إبراهيم مزيود؛" التحولإلى وسائل الدفع الالكترونية وتحديات الجرائم المعلوماتية"؛ مداخلة ضمن الملتقى الدولي الرابع حول عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر؛ المركز الجامعي خميس مليانة؛26-2011/04/27.

20- رحيم حسين وهواري معراج، **الصيرفة الالكترونية كمدخل لعصرنه المصارف الجزائرية**، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية واقع وتحديات ,جامعة بن بوعلي ,الشلف ,2004.

21- رضا عبيد، الآثار القانونية للتحويل المصرفي الإلكتروني،بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي السنوي لكلية الحقوق،دار جامعة بيروت العربية،2002.

22- زغدار أحمد، حميدي كلثوم، **تقييم أداء نظام الجزائر للتسوية الفورية (ARTS) في النظام المصرفي الجزائري خلال الفترة 2006-2014**.مجلة البحوث والدراسات العلمية :العدد 9 ،ج2،ديسمبر 2015.

23- سعيدي يوسف، مصرني إيمان،معالجة **المعاملات المصرفية في ظل نظام الدفع الإلكتروني الحديث**، مذكرة لإستكمال متطلبات شهادة الماستر الأكاديمي، جامعة أحمد دراية،أدرار ،الجزائر.

24- صلاح إلياس ؛مستقبل وسائل الدفع التقليدية في ظل وجود الوسائل الحديثة؛ الملتقى العلمي الدولي الرابع؛ عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر؛ عرض تجارب دولية؛ 26؛27 أفريل 2011؛ الجزائر.

25- علي عبد الله شاهين " **نظم الدفع الإلكترونية**" مجلة جامعة الأزهر ، المجلد 12 ، العدد 01 ، غزة ،2010 .

26- عبد الحميد برحومة؛صورية بوطرفة؛النقود الالكترونية والأساليب البنكية الحديثة في الدفع والتسديد مخاطرها وطرق حمايتها؛ الملتقى العلمي الرابع؛ عصرنه نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر ؛ عرض تجارب دولية ؛2011/04/27/26.

27- عبد الرحيم الشحات البحطيحي، المخاطر المالية في نظم المدفوعات في التجارة الإلكترونية كأحد التحديات التي تواجه النظم المصرفية ،مجلة جامعة الملك عبد العزيز ،الاقتصاد و الادارة ، المجلد21،العدد2008.

28- عبد الحميد برحومة ،صورية بوطرفة ، النقود الالكترونية والاساليب البنكية الحديثة في الدفع و التسديد ،مداخلة ضمن الملتقى الدولي الرابع حول عصرنة نظام الدفع في البنوك الإلكترونية وإشكالية إعتماد التجارة الإلكترونية في الجزائر ، المركز الجاعي لخميس مليانة ، الجزائر 26-2011/04/27.

29- عبد الرحيم وهيبة ،مداخلة بعنوان تقييم وسائل الدفع الإلكترونية ومستقبل وسائل الدفع التقليدية في ظل وجودها.

30- فياض ملفي القضاة ؛ مسؤولية البنوك عن استخدام الكمبيوتر كوسيلة وفاء؛ بحث مقدم إلى مؤتمر القانون والكمبيوتر والإنترنت ؛ الذي نظمته كلية الشريعة الاسلامية والقانون في جامعة الامارات العربية المتحدة؛ دبي؛الفترة من 1-3/تموز/2000.

31- فؤاد قاسم مساعد قاسم السعيدي، **المقاصة في المعاملات المصرفية** _دراسة مقارنة بين القانون والشريعة الإسلامية، المقاصة المصرفية والإلكترونية_، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان،2008.

32- قصاب سعدية؛بودربالة فايزة؛ تقييم وسائل الدفع الالكترونية المزايا والمخاطر؛ الملتقى الدولي العلمي الرابع حول نظام الدفع في البنوك الجزائرية؛ خميس مليانة؛ الجزائر؛2011

33- منصور مجاجي؛عمليات البنوك من الجهة القانونية في الجزائر؛ مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية؛ جامعة بشار؛ 24-2006/04/25.

34- محمود الكيلاني؛بطاقات الائتمان ؛ مجلة البنوك في الأردن؛ العدد الأول؛ المجلد الواحد والعشرين؛ كانون الثاني؛شباط2002.

35- منصوري الزين؛ وسائل الدفع وأنظمة الدفع والسداد الالكتروني الملتقى الدولي العلمي الرابع حول عصرنه نظام الدفع في البنوك الجزائرية؛خميس مليانه؛الجزائر؛2011.

36- نور الدين جليد؛ بركان أمينة؛ بطاقة الائتمان وإدارة مخاطر استعمالها كوسيلة دفع في ظل التجارة الالكترونية؛ مداخلة ضمن الملتقى الدولي الرابع حول عصرنه نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائرح المركز الجامعي خميس مليانة؛ 26/2/-2001/04.

37- نشرة مكافحة الجريمة التجارية الدولية،CCB-CCI عدد فبراير 2000 الغش عن طريق الانترنت.

38- نشرة مكافحة الجريمة التجارية الدولية،CCB-CCI عدد ديسمبر، 1999، موضوع نمو التجارة الالكترونية يصاحبه نمو الجريمة الالكترونية.

39- وعوج كاتب الأنباري؛ السداد الالكتروني؛ مجلة رسالة الحقوق؛ العدد الخاص بحوث المؤتمر القانوني السابع؛ 2010؛ جامعة كربلاء.

40- يوسف مسعوداوي؛جميلة سعيدي؛وسائل الدفع الالكترونية؛مداخلة ضمن الملتقى الدولي الرابع حول عصرنه نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر؛المركز الجامعي خميس مليانة؛2011/04/27/26.

41- يوسف مسعوداوي، جميلة سعيدي،وسائل الدفع الإلكترونية ، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الرابع حول عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية إعتماد التجارة الإلكترونية في الجزائر وإشكالية إعتماد التجارة الإلكترونية في الجزائر ، المركز الجامعي خميس مليانة ، الجزائر ،26-2011/04/27

قائمة مواقع الانترنت:

1- Michel VOLLE, : < **E-économie** >; Editions Économica .paris.2000

2- Les Premières Cartes Bleues sont Apparues en 1967 et les Premiers Distributeurs en 1971

3- أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2001 **http://www.terminal-de-paiement.fr/guide**.

4- http://www.aljazirah.com.Sa/digumag. 2003/06/08.

5- www .itep .com :03/06/2003.

6- .2003/06/08.http://www.aljazirah.com.Sa/digumag

7- الموقع الإلكتروني الرسمي ،**جمعية اتصالات التراسل المالي بين البنوك في العالم**، **http://www.swift.com/info?lang=en**

8- 2003 http:// www.itep.ae/arabic/Educational centr

9- إياس الهجري،جرائم الانترنت،مجلة crn-me ،عدد 202 ،2003

10- 2003 http:// www.itep.ae/arabic/Educational centre

11- **2003**، **http**:// **www.itep.ae/arabic/Educational centre**

12- 2004 hhttp:// www.shamel.net

13- http://www.albawabaforums.com31/08/2005

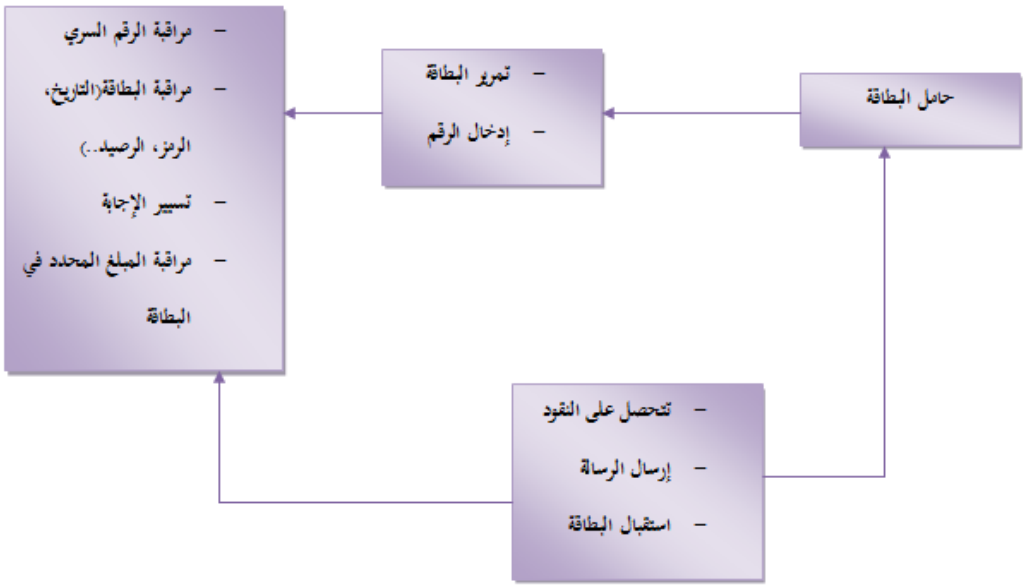
14- http://www.egors.com/egors_webo2/news

الملاحق

الملحق رقم(03) :الموزع الآلي للأوراق النقديةDAB



ملحق رقم(04): طريقة الحصول على خدمة DAB – وGAB



ملحق رقم(05):بطاقة الدفع



ملحق رقم (06):نموذج من بطاقة ماستر كارت



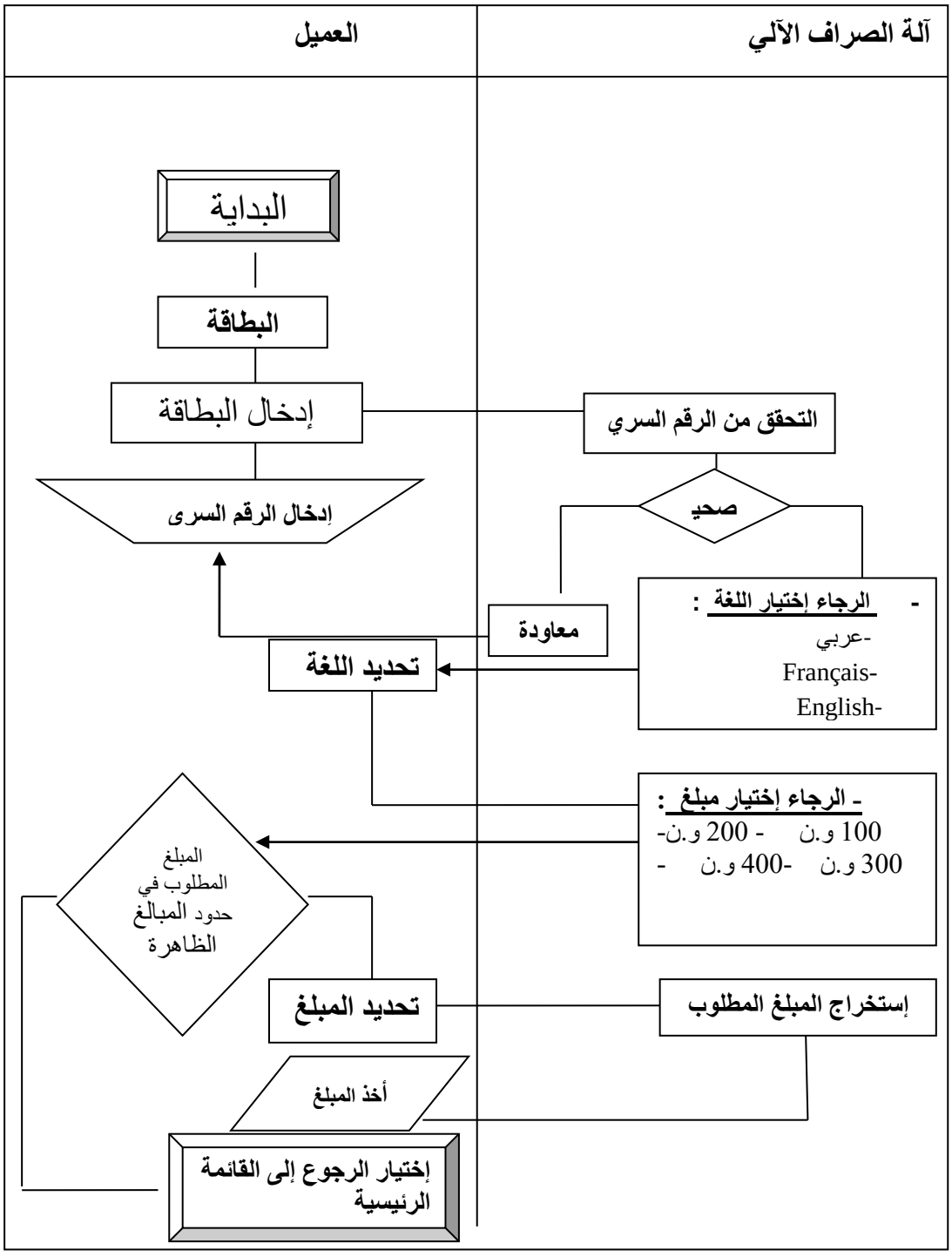
الملحق رقم(07):نموذج لنهائي الدفع الإلكتروني TPE



الملحق (08) :صورة توضح الوجه الأمامي والخلفي لبطاقة



الملحق رقم(09):يوضح خطوات عملية السحب من جهاز الصراف الآلي



الملحق رقم(10) :وصف البطاقة البنكية

بطاقة الدفع تقدم على شكل مستطيل بلاستيكي صلب مضبوط وفق معايير دولية، وتحمل من:

الجهة الأمامية:

-اسم البطاقة؛

-رقم البطاقة؛

-تاريخ نهاية الصلاحية؛

-اسم البنك المصدر لها؛

-رمز البنك المعروف من قبل الزبائن؛

-هوية حاملها(الاسم واللقب)؛

-شريحة إلكترونية.

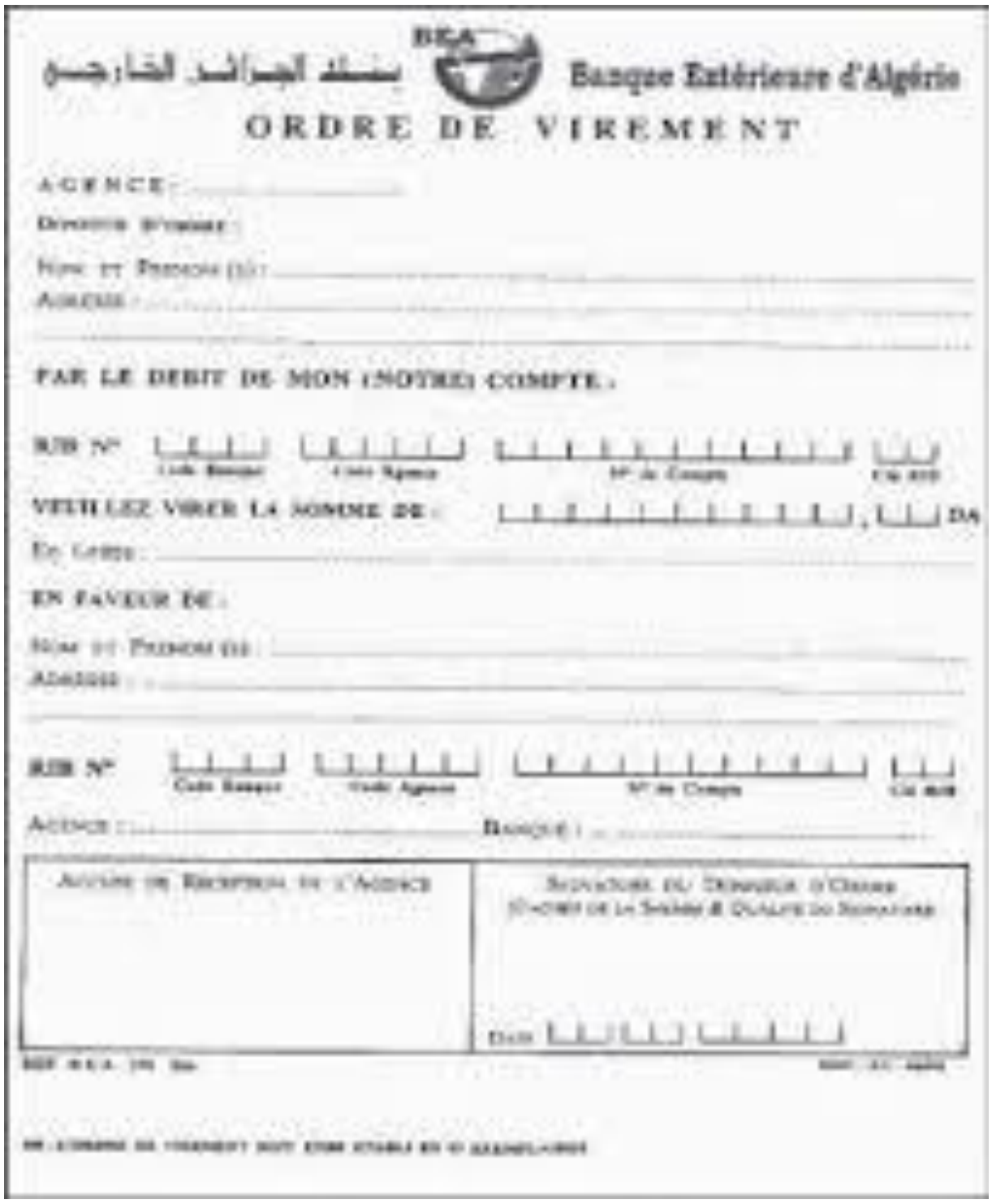
الجهة الخلاية:

-شريط مغناطيسي؛

-نموذج الامضاء لصاحب البطاقة.

-**ملاحظة** :مالك البطاقة يتحصل على رقم سري لا يعرفه الا هو، ويستعمله عند القيام بعملية الدفع أو السحب.

الملحق رقم(11):"أمر بالتحويل" ORDE DE VIREMENT



بنك الجزائر الخارجي

Banque Extérieure d'Algérie

ORDRE DE VIREMENT

AGENCE :

Devise d'origine :

Nom et Prénom (s) :

Adresse :

PAR LE DEBIT DE MON (NOTRE) COMPTE :

RIB N° | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | |

Code Banque | | | Code Agence | | | | | N° de Compte | | | | | | | | | | | Clé RIB | |

VEUILLEZ VIRER LA SOMME DE : | | | | | | | | | , | | | DA

En Lettres :

EN FAVEUR DE :

Nom et Prénom (s) :

Adresse :

RIB N° | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | |

Code Banque | | | Code Agence | | | | | N° de Compte | | | | | | | | | | | Clé RIB | |

Adresse : Banque :

Accusé de Réception de l'Agence	Signature du Donneur d'Ordre (Cachet de la Société & Qualité du Signataire)
	Date : / /

BEA ... Spa — ... Agence

** L'ORDRE DE VIREMENT DOIT ETRE ETABLI EN ... EXEMPLAIRES

ملحق رقم(12):القيود التي يمكن أن تقع في الشيك الإلكتروني

